جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية.

إعداد الطالبة: إكرام بخوش

إشراف الأستاذ: جدو فؤاد

اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
		رئيساً
جدو فؤاد	أستاذ مساعد– ا –	مشرفاً ومقرراً
		مناقشاً

السنة الجامعية: 2015–2016

وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي

وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا

سورة الإسراء... الاية85

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني في انجاز هذا العمل أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف جدو فؤاد الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث وهو الذي ينطبق عليه قول الشاعر:

إن المعلـم والطبيـب كلاهمـــا **** لا ينفعـــــان إن لم يكرمـــــا

فأصبر لدائك إن أهنت طبيبه **** وأصبر لجهلك إن أهنت معلمًا

كما لا يفوتني شكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة وأخص بالذكر الدكتور بن صغير عبد العظيم والدكتور بخوش مصطفى والدكتور فوزي نور الدين والأستاذ لعسل نور الدين والأستاذة بن لمخربش أسماء على دعمهم وتشجعيهم.

إكرام بخوش

الإهداء

- **إلى روح اغلى إنسان عرفته في حياتي .....جدي رحمه الله .**
- **إلى الغالية والعزيزة جدتي..... حفظها الله لنا.**
- **إلى أمي و أبي العزيزين .... حفظهما الله لي ...اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي وتربيتي.**
- **إلى إخوتي الأعزاء.... أمينة ليندة عماد رامي وسيف الدين.**
- **إلى صديقاتي العزيزات..... ماجدة مروى سمية نهاد صورية .**
- **إلى كل أفراد العائلة.... صغيرا وكبيرا خصوصا هبة الرحمان.**

بخوش اكرام

خطة البحث

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مستويات الأمن.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للاستراتيجية الأمنية.

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية الأمنية.

المطلب الثاني: محددات صنع الاستراتيجية الأمنية.

المبحث الثالث: الاطار المفاهيمي للإرهاب.

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب.

المطلب الثاني: أسباب الإرهاب.

المطلب الثالث: أشكال الإرهاب.

الفصل الثاني: محددات الاستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي.

المبحث الأول: معطيات حول منطقة الساحل الافريقي.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي.

المطلب الثاني: طبيعة الأنظمة السياسية في منطقة الساحل الافريقي.

المطلب الثالث: التركيبة السوسيولوجية لمنطقة الساحل الافريقي

المبحث الثاني: مجالات الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الافريقي

المطلب الأول: مجالات أمنية وسياسية

المطلب الثاني: مجالات اقتصادية

المطلب الثالث: مجالات ثقافية

المبحث الثاني: الإرهاب كمحدد للاستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الافريقي

المطلب الأول: أهم الجماعات الإرهابية الناشطة في الساحل الافريقي

المطلب الثاني: علاقة الإرهاب مع بعض التهديدات الأمنيه في الساحل الافريقي.

الفصل الثالث: آليات الاستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي.

المبحث الأول: وسائل تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي.

المطلب الأول: وسائل عسكرية وسياسية.

المطلب الثاني: وسائل اقتصادية.

المطلب الثالث .وسائل ثقافية.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في مالي.

المطلب الأول: معطيات عن أزمة مالي.

المطلب الثاني: التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

المطلب الثالث: الإنعكاسات الإقليمية لأزمة مالي.

المبحث الثالث: تحديات الاستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في الساحل الافريقي.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي.

المطلب الثاني: التنافس الأمريكي في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

مقدمة:

تعتبر فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 من بين أهم الفترات التي تركت إفرازات كبيرة كان أبرزها ظهور تحولات ملحوظة في طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه الدول حيث برزت تهديدات أمنية جديدة لم تكن موجودة سابقا وهذا ما جعل العديد من الدول الكبرى تتبنى سياسات تتماشى وهذه التحولات .

إن بروز الدراسات الإستراتيجية والأمنية كأحد الحقول العلمية المتخصصة في معالجة المسائل المهمة في مجال الأمن يعتبر من بين الحلول التي تحاول معالجة ومواجهة التحديات الأمنية من منطلق انفرادها بالعديد من النظريات والمستويات التي تقوم بتحليل الأوضاع الراهنة واستشراف المستقبل ، خاصة في المواضيع الحساسة مثل الإرهاب الذي يعتبر موضوع قديم متجدد ومهم لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين برز بشكل كبير جدا بحيث سعت العديد من القوى الدولية بتبني استراتيجيات أمنية في محاولة للقضاء على هذا التهديد الذي يمس الأمن والسلم الدوليين.

إن فرنسا وباعتبارها من بين القوى الدولية الفاعلة حاولت التركيز هي الأخرى على تبني إستراتيجية أمنية لمواجهة الإرهاب في محاولة لحماية أمنها القومي لا سيما في المناطق التي تتواجد فيها المصالح الفرنسية وعليه نجد بأنها قد ركزت على منطقة الساحل الإفريقي نظرا للعديد من الحركيات السببية و التي من أبرزها إن فرنسا وبحكم الإرث الاستعماري مع دول الساحل و تمركز مصالحها الحيوية في هذه المنطقة التي تعتبر منطقة نفوذ فرنسي بالدرجة الأولى جعلها تقوم بتوجيه إستراتيجية أمنية في محاولة لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

والجدير بالذكر إن أهمية الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا تزايدت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001حيث وبحكم الامتداد الاستراتيجي والحيوي لفرنسا بالنسبة لمنطقة الساحل وبحكم منطق التنافس الدولي على هذه المنطقة الحيوية ، جعل من فرنسا تزيد وتيرة اهتمامها بهذه المنطقة وهذا ما

ستحاول هذه الدراسة التطرق إليه من خلال التعرض إلى طبيعة الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي .

أهمية الموضوع:

تعتبر الدراسات الأمنية من بين أهم المواضيع في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الوقت المعاصر ، نظرا لكثرة التهديدات الأمنية والتحديات التي تفرض الاهتمام والتركيز من قبل الباحثين و الأكاديميين على هكذا نوع من الدراسات في محاولة الباحثين و الأكاديميين على هكذا نوع من الدراسات في محاولة لإيجاد سبل معالجة واحتواء هذه التحديات الأمنية التي تشكل خطرا على الأمن السلم الدوليين.

تشكل منطقة الساحل الإفريقي أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا وهذا ما جعل الأخيرة تقوم ببلورة إستراتيجية أمنية خاصة تحديدا بهذه المنطقة دون غيرها ، بفعل منطق المصلحة ، حيث قال الرئيس السابق " جاك شيراك : " فرنسا بدون القارة الإفريقية ستصنف مع دول العالم الثالث " من هنا تحديدا نلمس أهمية هذه المنطقة بالنسبة لفرنسا .

أهداف الدراسة:

1/ إبراز مدي أهمية الساحل الإفريقي للقوى الكبرى لا سيما فرنسا

2/ دراسة وتحليل الإستراتجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي.

3/ إبراز كيفية مواجهة فرنسا للظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي.

4/ إبراز أهم التحديات التي توجه الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي من منطلق التنافس الدولي الذي يواجه فرنسا في الساحل الإفريقي.

5/ إبراز أهم الانعكاسات التي تركتها على الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية :

-طبيعة التخصص و التي تفرض الاهتمام بهكذا نوع من الدراسات و التي تركز على الإستراتيجية الأمنية للدول.

-أهمية موضوع مواجهة الإرهاب والاهتمام المتزايد بعد أحداث 11 سبتمبر 2011

-منطق الأمننة في العلاقات الدولية وما يشكله هذا الموضوع من أهمية قصوى ، حيث تعتبر الدراسات الأمنية جوهر العلاقات الدولية.

.الأسباب الذاتية:

-تشكل منطقة الساحل الإفريقي منطقة جوار بنسبة للجزائر الى جانب انها منطقة عمق استراتيجي مهم للجزائر.

-إلى جانب إن فرنسا مستعمرة سابقة لكل من الجزائر ودول الساحل الإفريقي ، من هذا المنطلق اخترت هذا الموضع للتعرف على طبيعة الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي .

-حداثة الموضوع و أهميته الأكاديمية جعلتني اختار هذا الموضوع لفهم ملامح الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة أهم تهديد من بين التهديدات الآنية الجديدة.

الإشكالية:

ما هي أهم مرتكزات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

التساؤلات الفرعية:

1/هل أثرت التحولات التي عرفها الأمن على طبيعة المقاربات الأمنية ؟

2/ فيما تتمثل الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للعمق الاستراتيجي الفرنسي؟

3/ ماهي انعكاسات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في مالي ؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية

تعتبر مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي ذريعة فرنسية لتحقيق مصالحها الاقتصادية الحيوية في المنطقة.

الفرضيات الفرعية:

- يشكل المجال الثقافي أهمية كبيرة في توجيه الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي.
- تعتبر الآلية الأمنية العسكرية أهم آلية تعول عليها فرنسا لتحقيق أهدافها في الساحل الإفريقي.
- التحولات التي عرفتها الإستراتيجية الأمنية الفرنسية انعكست سلبا على الأمن الإنساني في مالي.

منهج الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية تعتمد على منهج أساسي وهو المنهج " التفكيكي التركيبي " وهو يعتبر من بين المناهج الحديثة في حقل الدراسات الأمنية ، بحيث يفكك الباحث دراسته وفق أربع نقاط وهي الفواعل والقطاعات والمتغيرات والعمليات ، ثم يركب دراسته وفق الإشكالية والهدف من الدراسة .

كذلك استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي.

حدود الدراسة :

يعتبر الضبط المكاني و الزماني في أي دراسة من الاساسيات المسلم بها، بحيث كلما تضبط الدراسة ضبطا دقيقا، كلهما يساهم ذلك في تحكم الباحث بموضوعه، وقد كانت حدود هذه الدراسة كما يلي:

- الحدود المكانية : منطقة الساحل الإفريقي .

- الحدود الزمانية : من 2001 إلى غاية. 2015

الدراسات السابقة :

يوجد بعض الدراسات التي حاول من تناولت موضوع الإستراتجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي ، وقد كانت عبارة عن دراسات أكاديمية غير منشورة أي تنتمي إلى فئة رسائل الماجستير على وجد التحديد ، نذكر بعضها كما يلي:

دراسة للطالبة " : حنان لبدي " وهي مذكرة ماجستير " التحولات الدولية الراهنة و تأثيرها على الإستراتيجية المنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقية ، وقد ركزت الطالبة على الإستراتيجية الفرنسية في الساحل الإفريقي بشكل كبير

دراسة للطالبة " دحومان حسينة " وهي مذكرة ماجستير تحت عنوان " مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، وقد تعرضت الطالبة إلى الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي في فصلها الثالث تحديدا.

صعوبات الدراسة :

- قلة الكتب المتخصصة في موضوع الإستراتيجية الأمنية الفرنسية.
- حداثة الموضوع وغموضه.
- اعتماد الدراسة على معطي ذاتي ، بحيث تفتقد بعض المراجع إلى الموضوعية العلمية.

تقسيم الدراسة :

لقد تم تناول دراسة " إستراتجية الأمنية الفرنسية لواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي " وفق خطة منهجية تضمنت ثلاث فصول و التي فككت إلى مجموعة من المباحث والمطالب كما يلي :

الفصل الأول : وقد تناول المفاهيم والنظرات المتعلقة بالدراسة ثلاث مباحث المبحث الأول كان مخصص للأمن وفية ثلاث مطالب والمبحث الثاني كان مخصص للإستراتجية الأمنية وقد قسم إلى مطلبين والمبحث الثالث و الأخير كان مخصص للإرهاب وقد قسم إلى ثلاث مطلب.

الفصل الثاني : وقد جاء الفصل الثاني تحت عنوان " : محددات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي " وقد كان مقسم إلى ثلاث مباحث فالمبحث الأول كان عبارة عن معطيات حول الساحل الإفريقي ، وقد قسم إلى ثلاث مطالب ، والمبحث الثاني كان مخصص مجالات الاهتمام الفرنسي بالساحل الإفريقي وقد كان بثلاث مطالب والمبحث الثالث كان مخصص للإرهاب في الساحل الإفريقي وقد قسم إلى مطلبين.

الفصل الثالث : في الفصل الثالث من الدراسة والذي كان تحت عنوان " آليات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي " والذي قسم هو الآخر إلى ثلاث مباحث ، ففي المبحث الأول الذي كان يحتوى على ثلاث مطالب كان مخصص لأهم وسائل تنفيذ الإستراتيجية الفرنسية ، والمبحث الثاني قسم بدوره إلى ثلاث مطالب وقد كان عبارة عن إسقاط لما تم ذكره في كل أجزاء البحث العلمي على أزمة مالي ، ابرز نموذج للتدخل الفرنسي لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي ثم الثالث كان يتناول أهم تحديات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي بدءا بالمقاربة الأمنية الجزائرية كأبرز تحدي يواجه فرنسا في المنطقة ، ثم التنافس الأمريكي في الساحل الإفريقي.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للأمن

المبحث الثاني : مفهوم الإستراتيجية الأمنية

المبحث الثالث : الإطار المفاهيمي للإرهاب

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة :

- يعالج هذا الفصل المفاهيم المتعلقة بالدراسة وهي الأمن والإستراتيجية الأمنية والإرهاب من خلال إبراز أهم الأطر المفاهيمية المختلفة وكذا الأطر النظرية ، وهذا بهدف تسهيل عملية فهم واستيعاب موضوع هذا البحث العلمي ، والملاحظ إن معظم المصطلحات المذكورة هي من بين المصطلحات المعقدة والغامضة وهذا ما استوجب إبراز هذه المفاهيم من زوايا ومدارس مختلفة بهدف إزالة نوع الضبابية فمثلا سيتم معالجة موضوع الأمن من خلال إبراز كيف انتقل من جانبه الضيق وهو الأمن العسكري إلى جانبه الموسع والذي يشمل عدة مجالات وكذلك إبراز أهم المستويات التي يندرج ضمنها مفهوم الأمن دون إغفال الأطر النظرية التي عالجت هذا الموضوع بدءا من النظريات الوضعية ثم النظريات الما بعد وضعية ، وكذلك سيتم دراسة الإستراتيجية الأمنية وإبراز كيف تأثرت هي الاخري بفعل التغيرات التي طرأت على مصطلح الأمن ، ثم سيتم التطرق إلى ظاهرة الإرهاب التي تعتبر من بين التهديدات الأمنية الجديدة التي نالت اهتمام كبير من قبل الأكاديميين والدارسين للعلوم السياسية ، حيث يتم التطرق إلى مفهوم الإرهاب وكذا إشكاله المختلفة دون إن تغفل الدراسة أسباب الإرهاب .

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي والنظري للأمن

يشكل الأمن واحد من بين ابرز المواضيع و أهمها في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية على وجه الخصوص ، بحيث يعتبر أهم شيء تبحث عنه الدول لتحقيق مصلحتها الوطنية ، وفي حال غيابه يسود وضع غير مستقر ، ولفهم مصطلح الأمن وأهميته كان لابد من التطرق إلى تعريفه واهم مستوياته وكذا أهم الأطر النظرية المفسرة لهذا المصطلح الذي كان ولا يزال يشغل حيزا كبيرا من قبل الباحثين والمتخصصين في حقل العلاقات الدولية .

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

ظهر مصطلح الأمن عدة مرات في القران الكريم بالشكل التالي في قوله تعالى :

{فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون ، الذين امنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك له الأمن وهم مهتدون } [1].

كذلك في قوله تعالي : { فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف }[2] .

من خلال ما سبق نستنتج بان الأمن في القران الكريم يعني التحرر من الخوف والشعور بالطمأنينة والسكينة .

أما من الناحية الاصطلاحية للأمن فنجد العديد من التعريفات المتنوعة سيتم إبرازها بالشكل التالي:

[1] الآية 81-82 من سورة الأنعام.
[2] الآية 04 من سورة قريش.

– تعريف الدائرة البريطانية للأمن : " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية " [1]، من خلال هذا التعريف نجد بان الأمن هو قدرة الدولة على حماية إقليمها من الأخطار الخارجية.

– تعريف ارنولد والفر : " أن الأمن في أي وضع يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية في معني ذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم " [2]، وعليه ومن خلال هذا التعريف نستنتج بان الأمن هو حماية القيم المركزية من التهديدات المختلفة أي محاولة إبقائها في مأمن من أي هجوم قد يهددها .

- تعريف وولتر ليبمان walter lippmann : " إن الأمة تبقي في وضع امن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذ كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقي قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه " [3]من خلال هذا التعريف نستنتج بان الأمن يكون عندما لا يكون هناك أخطار وتهديدات تمس قيمتها وتضطر الأمة في هذه الحالة بالتضحية بهذه القيم ، ويعني أيضا انه حتى وفي حال تعرضت هذه القيم أخطار خارجية إن هذا لا يمنعها من صون هذه القيم من خلال قوة عسكرية .

- تعريف روبرت ماكنامارا robert mcnamara يعرف ماكنمارا وهو وزير الدفاع الأمريكي سابقا الأمن على انه : " هو حالة عدم استقرار أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية إذ توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار وبين الوضع الاقتصادي للدول ، والمشكلة العسكرية هي وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن ألكبري ، إذ يمكن للقوات العسكرية إن تساعد على توفير القانون والنظام ولكن لابد علاوة على ذلك من توفير القاعدة الصلبة للقانون والنظام في

[1] هايل عبد الله المولي طشطوش ،الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، (عمان : دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع ، 2012)، ص : 18.
[2] عبد النور بن عنتر ،البعد المتوسطي للأمن الجزائري ،(الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005)، ص: 14.
[3] جون بيلس وستيف سميث ، عولمة السياسية العالمية ، تر : مركز الخليج للأبحاث ،(دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004)، ص : 294.

المجتمع السياسي حتى تصبح درعا تتحقق وراء التنمية ، وهي الحقيقة الأساسية للأمن " [1]، ومن خلال هذا التعريف نجد بان ماكنمارا حاول إن يربط الأمن بالتنمية إذ اعتبرها الحقيقة الأساسية للأمن .

- تعريف هنري كيسنجر h.kessinger : يعرف هنري كسنجر الأمن على انه : " تصرفات يسعي المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء "[2]، حيث ومن خلال هذا التعريف نستنتج بان كسنجر عرف الأمن من خلال انه عبارة عن تصرفات معينة تهدف إلى حفظ البقاء[3] في المجتمع.

- تعريف باري بوزان : يعرف باري بوزان الأمن على انه : " العمل على التحرر من التهديد " ، وهنا نلمح بان باري بوزان ربط الأمن بغياب التهديد بل والتحرر منه ، كذلك يعرف باري بوزان الأمن بأنه : " قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية " [4].

وعليه نستنتج بان بوزان يحاول الربط بين الأمن وعلى قدرة الدولة في الحفاظ على أمنها الهوياتي وكذا وحدتها الوظيفية ،إذ نجد بان بوزان دعت إلى ضرورة إعادة مفهمة الأمن ليصبح أكثر شمولية واتساع ولا يشمل فقط المجال العسكري .

- من خلال التعاريف السابقة وحسب "محمد إبراهيم زايد" الذي حدد مفهوم الأمن من خلال خمس أبعاد مختلفة هي [5]:

1- البعد الوقائي للأمن : ويختص بالجانب العسكري .

---

[1] عامر مصباح ، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية ،(القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2010)، ص : 10.

[2] سليمان عبد الله الحربي ،" مفهوم الأمن ، مستوياته وصيغة وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19 ، 2008 ، ص : 17 .

[3] منذر سليمان ، " دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي : تغييرات ومفاهيم" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 325 ، مارس 2006 ، ص : 30.

[4] عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص : 13 .

[5] عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص : 12 .

2- البعد الاجتماعي للأمن : ويهتم بدراسة الجانب الاجتماعي .

3- البعد القيمي للأمن : ويهتم بدراسة الجانب السياسي والإيديولوجي .

4- البعد الإنساني للأمن : ويهتم هذا الجزء بدراسة الأمن من عدة جوانب مختلفة ، اقتصادية ، اجتماعية ، عسكرية ، ثقافية ....الخ .

5- البعد الحضاري للأمن : ويهتم بدراسة الجانب الحضاري والثقافي وهو بعد تجسد في فترة ما بعد الحرب الباردة مع بروز النظريات ذات البعد الحضاري والثقافي في العلاقات الدولية [1].

وعليه وكمفهوم إجرائي للأمن نجد :

" إن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس بالخطر فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة وبغض النظر عن ابعاد الامن سواء كانت عسكرية او اقتصادية او اجتماعية او حتى انسانية".

[1] عامر مصباح ، المرجع نفسه، ص : 12.

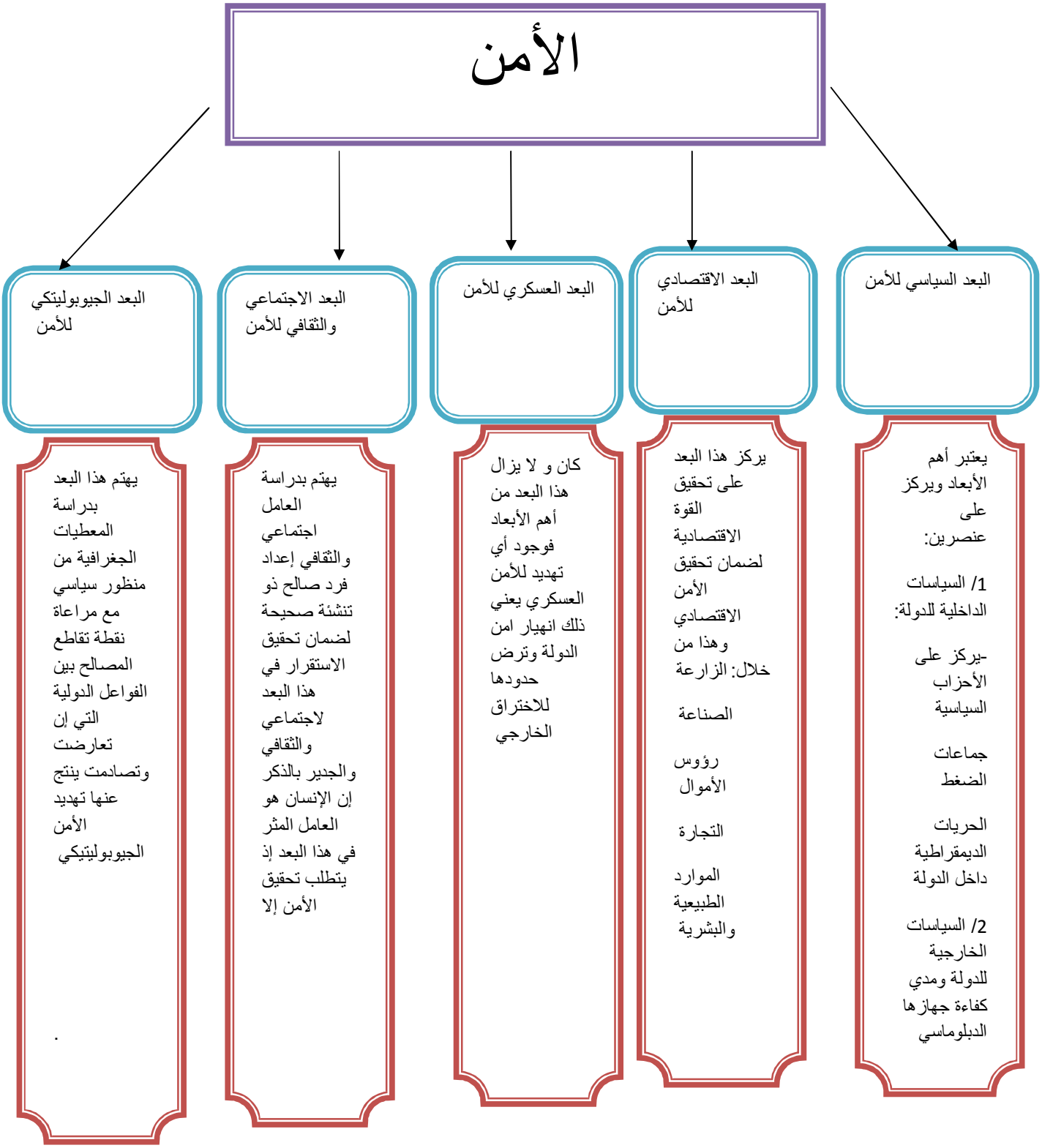

مخطط توضيحي لمفهوم الأمن بأبعاده المختلفة من تصور الطالبة

المطلب الثاني: مستويات الأمن.

تعددت مستويات الأمن يرجع إلى تعدد مستويات التحليل في الدراسات الأمنية , و عليه سيتم التطرق في هذا المبحث الى دراسة أهم مستويات الأمن و التي تم تناول ثلاث منها و هي:

- المستوى الوطني.
- المستوى الإقليمي.
- المستوى الدولي.

1- المستوى الوطني الأمن:

يركز هذا المستوى من الأمن على ضرورة ضمان تامين الدولة من الداخل مع مقدرة الدولة على دفع العدوان الخارجي وصولا لتحقيق حياة آمنة مستقرة في إطار حدود الدولة و التزاماتها السياسية[1], من خلال ما سبق نستنتج بأنه اقتصر على الجانب العسكري فقط .

يقوم الأمن في مستواه الوطني أو الداخلي على متغيرين أساسين الأول هو مدى سيطرة السلطة السياسية على الوحدات داخل البيئة الداخلية أي القدرة على ضمان استقرار الأوضاع أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد, غير إن هذا تمكن إن يكون مبررا في بعض الأحيان لظهور الدولة البوليسية مثل حالة دول أمريكا اللاتينية خلال مرحلة الحرب الباردة, أما المتغير الثاني فيتمثل في العملية التي يتم وفقها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفرادا او

[1] مصطفي علوي " الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي " ،سلسلة مفاهيم المركز للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، العدد 04 ، افريل 2005 ، ص : 213.

جماعات إلى بدائل أو قرارات و التي يفترض إنها متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق حالة من الرضا العام[1] .

[1] طارق رداف ، " الاتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2005)، ص : 23.

مخطط يوضح علاقة الأمن الوطني بالغايات و الأهداف السياسية الوطنية:[1]

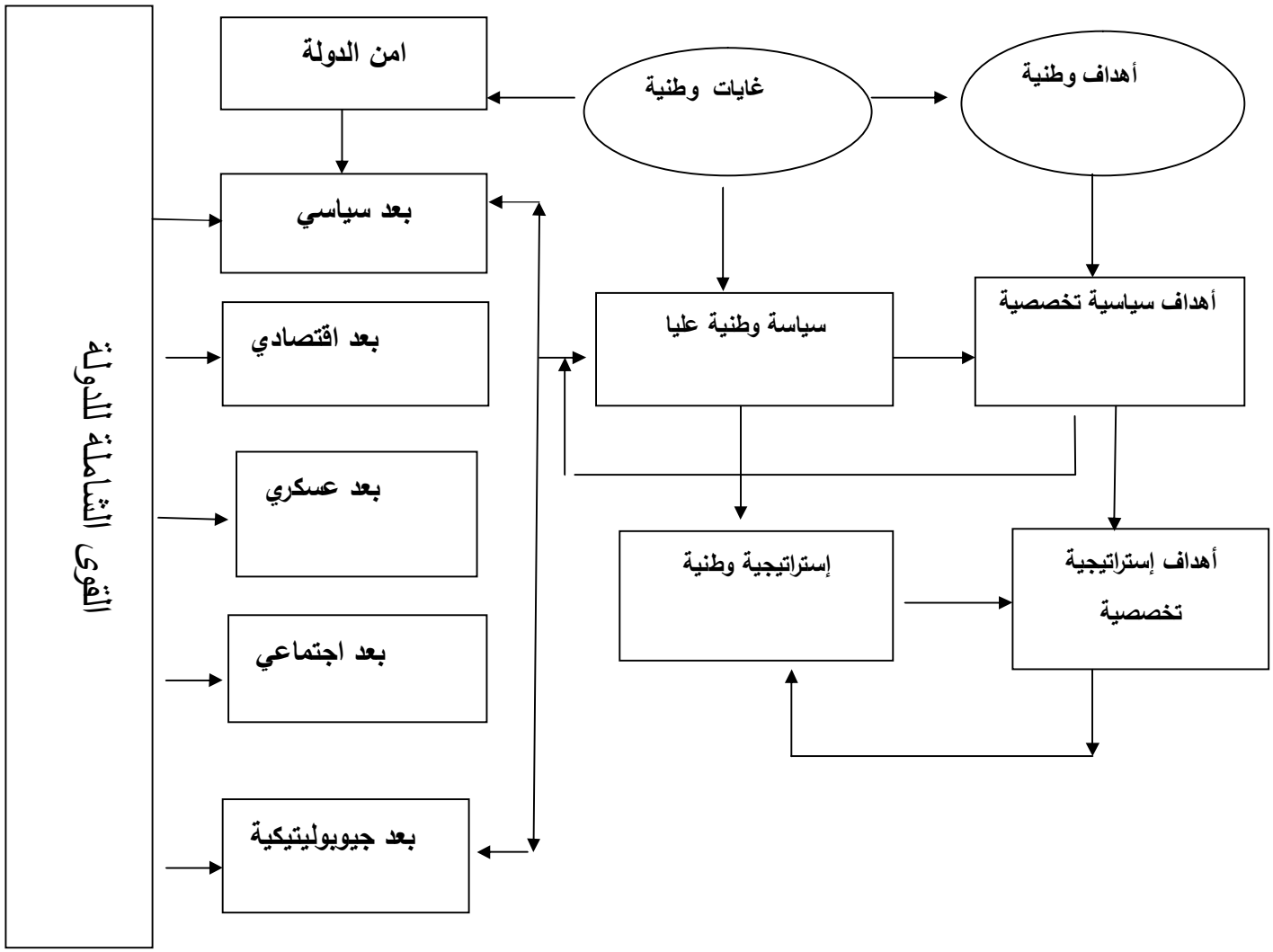

[1] قريب بلال ، " السياسية الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه التحديات والرهانات " ،مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، -2011)، ص: 29.

2-المستوى الإقليمي للأمن: إن المقصود بالأمن الإقليمي هو مجموعة من السياسات لمجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم و تعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم[1] , و هناك من يعرفه بأنه:" اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد و سبل مواجهتها[2].

فالأمن الإقليمي قائم على تعاون مجموعة من الدول المتجاورة لضمان استقرار دول المنطقة و العمل على حل نزاعاتها الداخلية و الحدودية و تعزيز التعاون فيما بينها و الحد من التسلح التقليدي و الانتشار النووي و التعاون المشترك لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات و كذلك محاصرة الدول التي تشكل حاضنا للإرهاب[3], و قد انتشر هذا المصطلح فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[4], ثم ظهر في فترة الحرب الباردة أي فترة الصراع بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي أين كانت مجموعة من الوحدات السياسية مع الاتحاد السوفيتي و مجموعات سياسية أخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية و هذا بهدف الحفاظ على مصالح سياسية معينة لكل الاطراف [5].

ارتبط الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها:

1- المدرسة الإقليمية : التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية حيث دعى أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين.

---

[1] قريب بلال ، مرجع سابق ، ص : 30

[2] خليل حسين ، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام ، متحصل عليه drkhalilhussein.blogspot.com يوم 2016/03/13

[3] قريب بلال ، مرجع سابق ، ص : 30

[4] سليمان أبو سويلم ،الأمن القومي بين الدراسة والتحليل ، (عمان : الجامعة الأردنية ، 2005)، ص : 50-52

[5] تباني وهيبة ، " الأمن المتوسطي في استراتجييه الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب " ،(مذكرة ماجستير ، جامعة تيزي وزو : كلية والعلوم السياسية ، 2014)، ص : 41

2- مدرسة التكامل : و دورها في دفع عجلة الإقليمية حيث كان لمنظري الوظيفة الجديدة إسهامات كبيرة في دفع التكامل على المستوى الإقليمي.

3- مدرسة النظم : و مساهمتها في إبراز مستجدات البيئة الدولية , حيث إن ظهور أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات و أنواع المصالح بين الإطار الكوني و الأطر الإقليمية المختلفة يؤدي إلى نشأة نظام إقليمي[1].

3-المستوى الدولي للأمن:

إن الأمن الدولي يعتبر من بين أوسع و أهم المستويات في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بان كل دولة عضو في النسق الدولي فتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب [2], و عليه فنظام الأمن الجماعي هو: " النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي , ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها و إنما على أساس من التضامن و التعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية و الفعالة لتحقيق هذه الحماية[3] .

كذلك نجد إن البعض يسمي هذا المستوى بالأمن الجماعي و يتم نسبه إلى الأمم المتحدة, و يعتبرون مسالة تحقيق الأمن هي مسالة جماعية و ليس مسالة وطنية أو إقليمية فقط , و هو يهدف بهذا إلى منع تغيير الواقع أو الإخلال بعلاقات و أوضاعه على نحو غير مشروع و ذلك عن طريق تنفيذ تدابير دولية جمعية كقوة ضاغطة و مضادة لمحاولات التغيير[4].

إضافة لما سبق و بالرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة نجد مايلي:

---

[1] تباني وهيبة، مرجع سابق ، ص ص : 41-42.
[2] المرجع نفسه ، ص : 45.
[3] زايد عبيد الله مصباح ،السياسة الدولية بين النظرية والممارسة ، (ليبيا ، دار الرواء ، 2008) ، ص: 203.
[4] سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق ، ص : 66.

جاء في المادة 43 من الميثاق :" تتعهد دول الأعضاء إن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناءا على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقيات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة و المساعدات و التسهيلات الضرورية لحفظ السلم و الأمن[1].

كاستخلاص لما سبق و على الرغم من وجود الإدراك المبدئي لخطر بعض الظواهر العالمية إلا إن هذا المستوى تحول من مصدر أساسي للأمن أين تختلف تعاريف الدول لمختلف القضايا و خاصة الإرهاب لذلك يصبح البحث عن شرعية السلوكيات أو التهرب من المسؤولية الدولية سببا في عدم الاتفاق حول مضمون الإرهاب , ومنه فان هذه الانحرافات هي بدورها تكون مصدرا لتهديد الأمن الدولي , حيث تكون مبررا للدول للقيام بسلوكيات عدوانية مثل السلوك الإسرائيلي في الشرق الأوسط أو الغزو الأمريكي للعراق[2].

المطلب الثالث: الأطر النظرية المفسرة للأمن.

لقد شهد موضوع الأمن و على غرار مواضيع العلاقات الدولية الأخرى اهتماما ملحوظا من قبل المنظرين بحيث نجد معظم نظريات العلاقات الدولية حاولت إعطاء تفسير نظري للأمن سواء النظريات التقليدية كالواقعية و الليبرالية و النظريات الحديثة كالنقدية ومدرسة كوبنهاغن وهي النظريات التي سنركز عليها في خذا المطلب.

ا-الأمن في نظريات العلاقات الدولية التقليدية.

1- النظرية الواقعية:يتجسد مفهوم الواقعية بصورة عامة إلى الاتجاه الذي ينبذ كل فكر مؤسس على المثالية و العاطفية و الأخلاقية و القيم الدينية و يركز في تنظيره و تفكيره على كل ماله علاقة بالواقع و الملاحظات الملموسة التي تشاهد و تمارس في الواقع العلمي بين الأفراد و

[1] مدحت أيوب ،الأمن القومي العربي في عالم متغير ، (القاهرة : مركز البحوث العربية ، 2003)، ص : 78.
[2] طارق ردداف ، مرجع سابق ، ص : 26.

الجماعة أو بين وحدات المجتمع الدولي من دول و مؤسسات[1],أي هي النظرية التي تؤسس فرضياتها على الحقيقة الموضوعية التي يقبلها العقل و على ماهو كائن وليس ما يجب إن يكون أي عكس الطرح المثالي.

- وعليه بالرجوع إلى التأصيل التاريخي لهذه النظرية فنجد بأنها ترجع إلى الفلسفة السياسية القديمة عند كل من المفكر الهندي القديم " kautilya" و كذا المفكر "nicolla mechivelli وكذا الفيلسوف الانجليزي"h. thomas" و هي فلسفة قائمة على اعتبار الصراع على القوة دافع غريزي كامن في الطبيعة الإنسانية فكل هؤلاء المفكرين يجتمعون على أهمية متغير القوة لإدارة العلاقات الدولية[2].

ثم تطورت الواقعية وقد بلغت ذروة تطورها مع" هانس مورغاتو" hans .morgantou " هذا الأخير الذي وضع الأسس المتعارف عليها ضمن النظرية الواقعية إلى جانب كل من نيكولاس سبيك مان و هنري كسنجر و ريمون ارون ضمن ما يعرف بالواقعية الكلاسيكية ثم طورها كل من كينيت والتز و روبرت كيوهان في إطار الواقعية الجديدة.

والجدول الأتي يلخص أهم مسلمات النظرية سواء الكلاسيكية أو الواقعية الجديدة مع تبين أهم الفروقات بينهما[3]:

[1] عمار بن سلطان ،مدخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية ، (الجزائر : طاكسيح .كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، 2009)، ص: 178.
[2] جندلي عبد الناصر ،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ، (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2007) ، ص : 136.
[3] جندلي عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص : 173.

موضوع الاختلاف	الواقعية الكلاسيكية	الواقعية الجديدة
متغير القوة	وسيلة وغاية	وسيلة فقط
الهدف	أقصي ما يمكن من القوة مرتبط بعنصر العنف	أقصي ما يمكن من الأمن مرتبط بعنصر الخوف
سلوك الدولة	دراسة تصاعدية	دراسة تنازلية
الصراع الدولي	نتائج الغريزة العدوانية والشريرة	نتائج الفوضي
طبيعة النظام الدولي	نظام التعددية القطبية	نظام الثنائية القطبية

من المتفق عليه إن التصور الواقعي لأمن مرتبط بالأمن العسكري الدولاتي فقط أي إن النظرية الواقعية و في تفسيرها للأمن تركز كثيرا على مسالة حفظ البقاء و تحقيق المصلحة عبر وسيلة واحدة هي القوة فقط[1], و عليه فالجهة المسؤولة عن تحقيق كل هذا هي الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي و الوحيد[2] حسب الطرح الواقعي , إذ إن الأمن يعني قدرة الدولة على حدودها من الأخطار الخارجية و هذا من خلال القوة العسكرية .

[1] جون بليس وستيف سميث ، مرجع سابق ، ص : 245.

[2]Jeane Jacques roche ;theories de la sécurité ; paris : montchestienedition ; 2002 p10.

كنتيجة لما سبق ذكره فان الأمن يحدد حسب الواقعين بالدولة و إن العلاقات الدولية و الأمن الدولي يدور حول مركزية الدولة و دورها في ضمان امن المواطنين و تحقيق الاستقرار و قد وصلوا إلى نتيجة مفادها انه إذا لم توجد الدولة لا وجود لأمن الشعب و لا يمكن ضمانه[1].

إن الواقعيون فسروا الأمن بما يتلائم و الطبيعة الصراعية و الفوضوية للسياسة الدولية و إن القوة العسكرية هي أداة سياسية لتحقيق الأمن و إن العلاقات مع الآخرين تتحول إلى مباراة صفرية[2] على اعتبار إن الواقعيون قد رسموا نظرة فوضوية للعلاقات الدولية تقوم على عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية و كل دولة تبحث عن تحسين وضعيتها وزيادة علاقتها لتحصيل القوة وكل دولة تسعى لتحسين قدراتها وتنظر للدول الأخرى كتهديد[3], أي ما يصطلح عليه بالمعضلة الأمنية وهي جوهر النظرية الواقعية في مسالة تفسير الأمن بحيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة في مقال لجون هرز " john.herz" بعنوان الدولة المثالية و معضلة الأمن سنة 1950.

و المقصود بالمعضلة الأمنية , هي إن كل دولة مجبرة على زيادة قدرتها العسكرية لتلاقي كل خطر و هجوم طرف دول أخرى و إن هذا التأهب العسكرية لمثل هذا الاحتمال بين الخوف و لدى باقي الدول التي ستعتقد إن هذا التأهب موجه ضدها فهي لا يمكنها إن تثق أبدا في إن النوايا الحقيقة للدولة المتاهبة هي دفاعية و ليست هجومية تخفي ورائها تغير الوضع القائم لصالحها[4].

---

[1]Gerad dussauy ; les theoris de l'interétatique : traité de relation international .tom 2.collection powvoir comparés paris edition l' harmatton .2008 .p 95.

[2] خديجة عرضة محمد ،الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، (الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2009)، ص: 14

[3]Elkekrahnan ; »security :collective good orcommedity » europeanjouralofinternationl relations .208 ;p381

[4] سليم بوسكين ، " تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014 " ،(مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015) ، ص: 43

2-النظرية الليبرالية:

تعتبر النظرية الليبرالية من بين أهم الأطر النظرية التقليدية المفسرة للأمن , حيث يستند الطرح الليبرالي على محورية الاهتمام بالفرد باعتبار الوحدة التحليلية الأكثر أهمية ,أما الدولة حسب الطرح الليبرالي فان دورها محصورة في الحكم في النزاعات بين الأفراد وتوفير شروط تحقيق حقوقهم بشكل كامل بحصره في الجوانب التنظيمية [1].

وقد اختلف الليبراليون في تقويم العوامل المفضية إلى السلم والحرب ودرجة إسهامها حيث جاؤوا بإسهامات أمنية أكثر تفاؤل على اعتبار أنها تجاوزت مسالة الفوضى المتأصلة عند الواقعيون وذلك من خلال الاعتماد على مقاربة الأمن الجماعي و أطروحة السلام الديمقراطي , باستبدال مفهوم الأمن القومي بمفهوم الأمن الجماعي عبر إنشاء مؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلم بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول , أي بوجود فاعلين غير الدول على عكس الواقعية [2].

وعليه ومن خلال ماجاء في التفسير الليبرالي للأمن سيتم التركيز على ثلاث نقاط أساسية هي:

[1]ناصف يوسف حتي ,النظرية في العلاقات الدولية:(بيروت , دار الكتاب العربي, 1985), ص 302.

[2]رياض حمدوش ."تطور مفهوم الأمن و الدراسة الأمنية في منظورات العلاقات الدولية" .مداخله القيت في الملتقى الدولي " الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و أفاق " جامعة قسنطينة : قسم العلوم السياسية , 2008.

1_ **الليبرالية وفكرة الأمن الجماعي :** وترتبط هذه الفكرة إن تحقيق الأمن و السلم يرتبط بإنشاء الديمقراطية في العالم مما يؤدي إلى التقليل من الحروب , وان الأمن لن يتحقق إلا من خلال نشر المبادئ والديمقراطية حيث بتوظيف مفاهيم جديدة كالأمن المشترك أو الأمن الجماعي[1] .

وعليه يتم تحقيق الأمن الجماعي وفق ثلاث نقاط هي:

1- تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها لتغيير الوضع الراهن.

2- توسيع سيطرة الدول عن استخدام للمصلحة الوطنية لتشمل مصالح الجماعية الدولية.

3- تغلب الدول على خوفها و حلول الثقة محل الشك الموجود [2] .

2-**الليبرالية و أطروحة السلام الديموقراطي:** تقوم فكرة السلام الديموقراطي على إن الدول الديمقراطية لا تشن الحرب ضد بعضها البعض و إذا ما كانت فهي نادرة على عكس النظم التسلطية حيث إن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام[3], حيث ركزت هذه الأطروحة على إن التحليل الأمني يجب ان يستند على المتغير الديمقراطي لان انتشار الديمقراطية من شانه تكريس السلام الدائم على الرغم من امتلاك الدول لوسائل العنف[4].

نجد بان أطروحة الديمقراطي على فكرتين أساسين هما:

1- يمكن تقليص وحدة النزاعات بين الدول عن طريق التفاوت و التقارب بين الدول و محاولة إيجاد قيم مشتركة بينها.

---

[1] وهيب محمود السيد , " تطور مفهوم الأمن القومي و انعكاساته على وظيفة الأمن", مجلة الفكر الشرقي . الإمارات العدد 46, 2003. ص 81.

[2] جون بليس وستيف سميث ، مرجع سابق ، ص ص : 428-432.

[3] **تاكايوكي ياماورا** ،مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ، تر : عادل زقاغ ، متحصل عليه -www.politics ar.comlar/index.php/permalink

[4] قسوم سليم ، " الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية : دراسة تطور مفهوم الأمن عبر منظمات العلاقات الدولية "، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية ، 2010)، ص: 93.

2- نشر قيم الديمقراطية و تقليص الوازع العسكري لان الديمقراطيات في اعتقادهم نادرا ما تدخل في صراعات فيما بينها فغالبا ما تكون الصراعات بينهما م بين دول غير ديمقراطية[1].

3- **الليبرالية و فكرة دور المؤسسات في تحقيق الأمن:** أعطت الليبرالية أهمية واسعة للمؤسسات في عملية تحقيق الأمن حيث يعتقدون بأن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في التحقيق الأمن الدولية وحتى الأمن الداخلية بعدما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتائج للتحولات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد كالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة[2].

-حيث عمد الليبراليون الجدد الذين ينادون بالليبرالية المؤسسات أمثال كيوهان keohane وجوزيف ناي nye إلى أعطاء الأمن بعد أوسع من البعد الذي ينادي به الواقعيون مبتعدين عن القراءة العسكرية بل الكزوا على عملية بناء المؤسسات وتعدد الفواعل الدولية من غير الدولة كما ينادي الطرح الواقعي حيث يقولون بأن المؤسسات الدولية في مقدورها التأثير في سلوك الدول و التغلب على تأثيرات الفوضى[3].

-من خلال ماسبق نستنتج بأنه على الرغم من دول المؤسسات في تحقيق الأمن من خلال عمليات التعاون الدولي إلا أنه لم تقضي على الحروب بشكل دائم لأن الحرب تنشا بفعل الميل الفطري للبشر لمحاربة بعضهم البعض بدلا من التعاون وبالتالي فان الحرب هي الحالة الطبيعية للعلاقات الإنسانية ً[4].

---

[1] جهاد دعوة ، النظام الدولي نظريات وإشكاليات ،(دار الهدي للنشر والتوزيع ، 2005)، ص : 91

[2] خالد معمري ، " التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة " ، مذكرة ماجستير (جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008)، ص : 98.

[3] قسوم سليم ، مرجع سابق ، ص : 95.

[4] Paul battersby and joseph siracus ;globalizatoin and human scurityunited state of america. Rowman and littlefieldpublishers .2009 p 46.

الأمن في نظريات العلاقات الدولية الحديثة مدرسة كوبنهاغن:

- تعتبر مدرسة كوبنهاغن من بين اكبر المدارس التي أعطت للأمن مجالا أوسع و لم تحصره في الجانب العسكري فقط , وقد برزت هذه المدرسة في فترة ما بعد الحرب الباردة وهي الفترة التي أعيد فيها النظر في مفهوم الأمن نظرا للتغيرات الكثيرة التي عرفتها تلك الفترة , و تركز مدرسة كوبنهاغن على الجماعات التي تعيش داخل الدولة باعتبارها الطرف المعني بالمدرسة الأمنية لكون هذه التهديدات تمس المجتمع بالدرجة الأولى[1].

ويعتبر باري بوزان barrybuzan اكبر المنظرين في إطار مدرسة كوبنهاغن حيث سعى في دراسته المعنوية " الشعب, الدول, والخوف" لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية و اقتصادية و مجتمعية و بيئية و عسكرية[2].

حيث أضاف باري بوازن 05 أبعاد للأمن هم البلد العسكري السياسية الاقتصادية و البيئي و المجتمعي , حيث يعتبر باري بوزان إن الأمن هو فن الخطاب , حيث يبرر الأمن و الوصف بالتهديد عند ما يكون موضوع مرجعي محل خطر وان هذا التهديد الموجود يعطيهم الحق في الدفاع عن أنفسهم بكل الوسائل[3].

---

[1]بشكيط خالد ، " دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي " مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2010) ، ص: 23.

[2]Barry bouzan ;peopele states and fear an agenda for international security studies in the post cild war ; london :harveteswhatsheaf .1991 p218.

[3]شواردة رضا ، " إشكالية هندسة امن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2011)، ص: 31.

توسيع مفهوم الأمن[1] :

	الموضوع المرجعي	القيم التي في خطر (امن ماذا)	مصادر التهديد (متي أي جهة أو من ماذا)
الأمن الوطني	الدولة	السيادة (الوحدة الترابية)	الدول الاخري الإرهاب (فواعل غير دولاتية)
الأمن الإنساني	الأمة ، المجموعات الأفراد	الوحدة الوطنية الهوية	الدولة المهاجرين ذوي الثقافات الاخري
الأمن البيئي	البيئة	الاستمرارية والبقاء	الجنس البشري

كذلك تركز مدرسة كوبنهاغن في تفسيرها للأمن في جانبه الموسع على دور الهوية و مسائل المجتمعي و الأمنية خصوصا في أطروحات وايفرwaever حيث يركز الأخير على نقطة مهمة في إعادة بناء الدراسات الأمنية هي التفرقة بين الدولة و المتجمع فالدراسات الأمنية تحتاج إلى تبين فهم

[1]شوارد رضا ،مرجع سابق ، ص : 33.

ثنائي للأمن يمزج بين امن الدولة الذي يدور حول السيادة و الأمن المجتمعي المتعلق بالهوية , فالبقاء بالنسبة لأي دولة يختصر في حمايتها في سيادتها في حين تمكن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس,أي هيكلة التهديدات حول قطبين أمنيين مستقلين امن دولاتي سيادي و امن مجتمعي هوياتي[1].

[1] سليم قسوم ، مرجع سابق ، ص 118.

المبحث الثاني :الإطار المفاهيمي للإستراتيجية الأمنية :

سيتم التطرف في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي للإستراتيجية الأمنية من خلال إبراز مفهومها وكذا طريقة صنعها وهذا بغية تسهيل عملية فهم الطريقة التي تتخذها الدول في صياغة استراتجياتها الأمنية.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتجية الأمنية

إن الإستراتيجية* الأمنية يمكن أن تعرف بأنها:"إدارة محمل العمليات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق أمن الدول"[1] من خلال هذا التعريف نستنتج بأن تطبيق الإستراتيجية الأمنية يستلزم وجود إدارة فعالة لعدة عمليات متعددة الجوانب والمجالات كالمجال الاقتصادي والعسكري والسياسي و الاجتماعي بغية تحقيق الأمن.

وعلية فالإستراتيجية الأمنية قد تكون من طرف دولة واحدة وهنا تسمى بالإستراتيجية الأمنية الوطنية وهي اتخاذ كل التدابير قصيرة أو بعيدة المدى لتحقيق الأمن الوطني, أو قد تكون استراتيجة من طرف مجموعة من الدول بغية تحقيق الأمن الجماعي وفق خطة قد تكون طويلة أو بعيدة المدى[2].

كذلك نجد بأن نهاية الحرب الباردة أدت إلى تغيير في المعطى العسكري فلما مستوى الإستراتيجية الأمنية للدول حيث غير ذلك في المؤشرات الإستراتيجية المعروفة على مستوى الصراعات شديدة الحدة التي كانت تعرفها زمن الحرب الباردة بما أعطت ميزة جديدة للتدخلات العسكرية في هذه المرحلة, حيث عادة ماتتم بالكثافة من حيث حجم التدخل العسكري وبسرعة تنفيذ

---

* يقصد بالإستراتيجية في مفهومها الضيق تعني " فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب . أما بالمعني الموسع والحديث فهي " جدلية الصراع بين الإرادات الوطنية هذه الجدلية تمتد إلى الأدوار السياسية والاقتصادية .

[1] حنان لبدي ، " التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015) ، ص ، 52.

[2] المرجع نفسة ، ص : 52.

الهدف, كل هذا أدى إلى تغيير المعطى العسكري وكذا تحول في السياق الأمني الدولي على المستوى العالمي والإقليمي[1].

–كذلك بروز ما يسمى بالبعد البيئي الذي يتناول قضايا الأمن البيئي وكذا البعد الاقتصادي الذي يعالج مواضع الأمن الاقتصادي كأحد مصادر الجديدة للإستراتيجية الأمنية الحديثة[2].

وعليه نستنتج بأن التحولات التي عرفها الأمن انعكست على مسار الإستراتيجية الأمنية حيث ومع انتقال الأمن من مجاله الضيق وهو العسكري إلى المجال الواسع وهو الأمن الاقتصادي الاجتماعي, السياسي الثقافي وغيره عرفت الإستراتيجية الأمنية تحولات مماثلة وهذا بفعل التحولات الدولية وكذا بفعل تغير طبيعة التهديدات الأمنية.

[1] طويل نسيمة ، " الإستراتيجية الأمنية الأمريكية ، في منطقة شمال شرق أسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة " ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010)، ص،57.

[2] المرجع نفسه ، ص: 64.

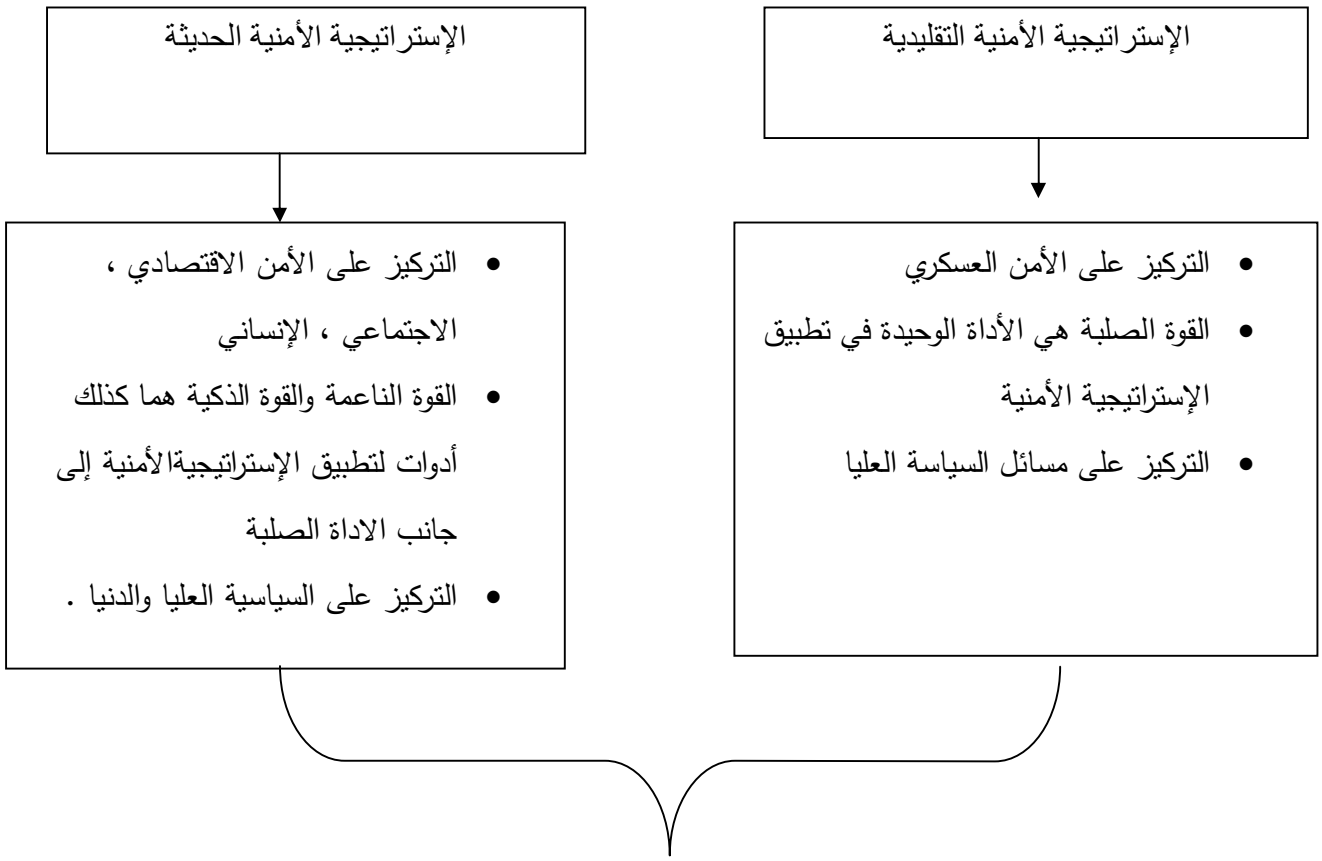

التحول الذي عرفه الأمن انعكس على الإستراتجية الأمنية للدول وبالتالي لم تبقي هذه الأخيرة محصورة في الجانب الدفاعي (العسكري) بل امتدت إلى الجانب الهجومي من خلال عدة مجالات مختلفة.

مخطط التحول في طبيعة الإستراتيجية الأمنية من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: محددات صنع الإستراتيجية الأمنية.

يرى العديد من الخبراء بان عملية صنع الإستراتيجية الأمنية تتأسس من خلال عقيدة القادة و صناع القرار و نظرتها الطبيعية مصلحة الدولة ,إضافة إلى ذلك تعتبر العقيدة الأمنية*المبدأ التوجيهي و الإطار النظري الذي يعتمد عليه عند صناعة الإستراتيجية الأمنية**.

من خلال مما سبق نستنتج إن الإستراتيجية الأمنية هي تطبيق و إسقاط مبادئ العقيدة الأمنية للدولة على الواقع .

فالإستراتيجية الأمنية هي فن و ممارسة العقيدة الأمنية فالدول تبين إستراتيجيتها وفق خمسة أسباب هي:

1- ضمان قيام الحكومة بالتعامل مع كافة التهديدات على نحو شامل عبر تعريف المصالح الأمنية القومية.

2- زيادة فعالية القطاع الأمني من خلال رفع كفاءة المساهمات التي يقدمها جميع العاملين في قطاع الأمن .

3- توحيد عملية تنفيذ السياسة و تحديد الأعمال و الوسائل التي تعمل على ضمان الأمن القومي .

4- تحقيق الإجماع المحلي.

5- تقييم البيئة الأمنية الدولية و تحديد عوامل المخاطرة فيها و رفع مستوى الثقة والتعامل على المستويين الإقليمي و الدولي[1].

* العقيدة الأمنية هي : مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة والتي توجه سلوك الدولة الأمني سواء التعاوني أو غير التعاوني .

** بعض الدول تتطابق فيها الإستراتيجية الأمنية والعقيدة الأمنية .

[1] حسام حمزة ، " الدور الجيو سياسي للأمن القومي الجزائري ، مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011)، ص ص : 44-45.

- من جهة أخرى و على الرغم من اختلاف الرؤى و المعايير التي تضع على أساسها الدول استراتيجياتها الأمنية إلى انه يوجد ثلاث نقاط يجب مراعاتها هي:

1- دور الدولة في النظام العالمي.

2- التحديات المحلية و الدولية المحدقة والفرص المتاحة .

3- مسؤوليات المنوطة بالمسؤولين التنفيذيين للتعامل مع تلك التحديات والفرص[1].

السؤال	فرضيات السؤال
من هي الجهة المسؤولة لوضع الإستراتيجية الأمنية	الدولة ، عدة دول ، المجتمع ، صناع القرار
ماذا ستحقق الإستراتيجية الأمنية	الرفاهية الاقتصادية ، السيادة ، وحدة الدولة
متى ستحقق الإستراتيجية الأمنية	هل ستتحقق وفق خطة طويلة ألمدي أم قصيرة المدى أم متوسطة المدى
كيف ستحقق الإستراتيجية الأمنية	الأداة العسكرية ، الاقتصادية ، الثقافية أو أداة عالية التكلفة أم رخيصة التكلفة

جدول يوضح طريقة صنع الإستراتيجية الأمنية من إعداد الطالبة مستوحى من مذكرة "حسام حمزة" ص46.

[1] حسام حمزة ، مرجع سابق ، ص ص: 45-46.

المبحث الثالث: الضبط المفاهيمي للإرهاب.

يعتبر الإرهاب من بين أهم التهديدات الأمنية التي كانت و لازالت تؤثر على امن و استقرار الدول و المجتمعات , فهو ظاهرة قديمة متجددة تتسم بالعديد من الغموض و الإشكال و هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث الذي يحتوي على المطالب التالية:

1-مفهوم الإرهاب.

2-أسباب الإرهاب.

3-أشكال الإرهاب.

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب.

تشكل الظاهرة الإرهابية احد أهم و اخطر الظواهر التي عرفتها المجتمعات الإنسانية وقد تعاظمت هذه الظاهرة و تضاعفت من حيث مستوى خطورتها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين سواء من حيث مظاهرها أو على مستوى النطاق الذي تجرى فيه أو حتى بالنسبة لعدد الجهات و الإطراف التي تمارس هذه الظاهرة[1].

وعليه فالإرهاب لغة: هو مشتق من الفعل (ارهب) أي يرهب إرهابا ترهيبا و يقال ارهب فلانا أي خوفه و أفزعه,و يقال رهب الشئ آي خافه و الرهبة هي الخوف و الفزع[2].

– وعله فالإرهاب مصدر الفعل " ارهب" و يعني أخاف و افزع, و قد جاء الإرهاب في اللغة الفرنسية تحت مصطلح terrorisme و في اللغة الانجليزية terrorism[3].

---

[1] عبد القادر محمد فهمي ،النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية ،(عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2010)، ص، 181

[2] العياشي وقاف ،مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون ، (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2006)، ص: 12.

[3] محمد عبد اللطيف عبد العال، جريمة الإرهاب ، دراسة مقارنة ،(القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1994) ، ص: 19.

– نجد بان كلمة الرهبة في القران الكريم قد وردت بمعاني متعددة و مختلفة منها الخوف و الخشية في قوله تعالى: " ولما سكت عن موسى الغضب اخذ الألواح وفي نسختها هدى و رحمة للذين هم يرهبون"[1] كذلك قوله تعالى: "فاستجبنا ووهبا له يحي و أصلحنا له زوجه أنهم كانوا يسرعون في الخيرات ويدعوننا رغبا و رهبا و كانوا لنا خاشعين"[2].

– كذلك نجد إن مصطلح الإرهاب أو الرهبة قد ورد في مواضع أخرى من القران الكريم بمعنى الرعب في قوله." اسلك يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء و اضمم إليك جناحك من الرهب قد انك برهانا من ربك إلى فرعون و ملئه أنهم كانوا قوما فاسقين "[3].

– نستنتج مما سبق إن كلمة الإرهاب قد وردت في القران الكريم بمواضع و معاني مختلفة منها الخوف و الخشية و منها الرعب و الفزع.

1– الإرهاب في اللغة العربية: عرف مجمع اللغة العربية الإرهاب بأنه" هو سلك سبيل العنف بهدف تحقيق أهداف سياسية[4].

1– الإرهاب في اللغة الفرنسية : ورد تعريف الإرهاب فيle grande la rousse : " إن الإرهاب هو حركة سياسية عنيفة لأشخاص أو أقليات فردية أو جماعية تتخذ أساليب إرهابية متعددة كالاغتيالات ، حجز الرهائن ، وضع متفجرات ، أعمال تخريبية بهدف احتلال ارض ما او قلب نظام سياسي[5] .

ب– الإرهاب اصطلاحا : أما في التعريف الاصطلاحي في الإرهاب سيتم عرض عدة تعاريف وأشخاص القانون الدولي بالشكل التالي :

---

[1] القران الكريم ، سورة الأعراف ، الآية 154.
[2] القران الكريم ، سورة الأنبياء ، الآية 90.
[3] القران الكريم ، سورة القصص ، الآية ، 32.
[4] ابن المنظور أبو أفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ، لسان العرب ، ج6 ،(بيروت ، دار صادر ، 2003)، ص : 241 .

[5]Le grand la rousse universel 1997.

– ظهرت أول محاولة لوضع تعريف عام للإرهاب على المستوى الدولي في إطار عصبة الأمم سنة 1937 على اثر اغتيال الملك "الكسندر الثالث ملك يوغسلافيا, ووزير خارجية فرنسا في مارسيليا سنة 1934 حيث ورد في المادة الأولى تعريف وصفي للإرهاب وذلك بالنص على إن الإرهاب يعني :" الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الدولة, و التي يكون من شانها إثارة الفزع و الرعب لدى شخصيات معنية أو جماعات من الناس أو لدى الجمهور"[1]. من خلال هذا التعريف نلاحظ انه حصر الإرهاب في مجموعة من الأعمال الإجرامية التي تمس دولة ما, و يكون أثرها إحداث فزع لدى أفراد هذه الدولة.

– تعريف لجنة الإرهاب الدولي:" إن الإرهاب الدولي هو كل عمل ينطوي على استخدام العنف أو التهديد باستخدامه و يصدر من فرد سواء على إن يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد آخرين و يوجد ضد الأشخاص أو المنظمات أو الأمكنة أو النقل أو أفراد الجمهور العام بهدف تقويض علاقات الصداقة بين الدول أو المواطنين" [2]. من خلال تعريف هذه اللجنة و التابعة للأمم المتحدة نلاحظ بأنها قد حددت الأعمال التي نطلق من خلالها على عمل ما بأنه عمل إرهابي سواء تجسدت بشكل فردي أو جماعي الهدف منه زعزعة العلاقات بين الدول .

– كذلك عرفته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة 1998" إن الإرهاب هو فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه , يقع تنفيذ المشروع إجرامي فردي أو جماعي و بهدف إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالمرافق العامة و الخاصة"[3].

[1] محمد سلامة الرواشدة ،اثر قوانين مكافحة الإرهاب على الحرية الشخصية دراسة مقارنة ، (عمان : دار الثقافة ، 2010)، ص : 36.
[2] عبد القادر محمد فهمي ، مرجع سابق ، ص: 182.
[3] محمد سلامة الرواشدة ، مرجع سابق ، ص : 38.

كذلك عرف الفقيه ليمكين lemkin الإرهاب على انه:" كل عمل يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمالالعنف [1].

فمن خلال هذا التعريف نستنتج بان الفقيهlemkin قد ربط الإرهاب بعنصري الخوف و العمل فحسبه فكل عمل يحتوي على عنف و يؤدي إلى إخافة الناس فهو إرهاب.

* أماالفقيه جيفانوفيتش givanovitch فيعرف الإرهاب بأنه :" عبارة عن أعمال من طبيعتها إن تثير لدى الشخص الإحساس بالتهديد مما ينتج عنه الإحساس بالخوف من خطر بأي صورة "[2].

من خلال هذا التعريف نجد بأنه يتجه في نفس سياق التعريف السابق أي ربط الإرهاب بعنصر التهديد و إخافة الناس.

* تعريف وكالة الاستخبارات الأمريكية للإرهاب:"التهديد الناشئ عن عنف من قبل الأفراد او الجماعات[3].

* تعريف الاتحاد الأوروبي للإرهاب." هو العمل الذي يؤدي إلى ترويع المواطنين بشكل خطيرأو يسعى إلى زعزعة استقرار أو تعويض المؤسسات السياسية و الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لإحدى الدول آو المنظمات الدولية[4].

* تعريف جامعة الدول العربية للإرهاب:" الإرهاب هو كل فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به يسبب رعبا أو فزعا من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو احتجاز الرهائن أو اختطاف الطائرات

---

[1] حنين المحمدي بوادي ،الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة ،(الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2005)، ص، 23.

[2] المرجع نفسه ، ص: 24.

[3] محمد حمدان رمضان ، " الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي "، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، العدد 11 ، ص : 271.

[4] عمراني كربوسة ، " الحركات الإسلامية وإشكالية الإرهاب الدولي " ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2013)، ص: 45.

أو السفن أو تفجير المفرقعات أو غيرهما من الأفعال , مما يخلف حالة من الرعب و الفوضى و الاضطراب التي تستهدف أهداف سياسية[1].

* تعريف فرنسا للإرهاب :الإرهاب الدولي هو كل عمل همجي بشع يتم اقترافه على ارض دولة أجنبية بواسطة شخص أجنبي ضد شخص لا يحمل نفس جنسية الفاعل ويكون الهدف من ذلك ممارسة الضغط في موضوع لا يكون بالضرورة خلافا دولي[2].

* تعريف الاتفاقية الأوروبية لمنع وقع الإرهاب لعام 1977:

– ضمنت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى تعريفا حصريا للإرهاب بمعنى أنها قد أوردت طائفة من الأفعال التي تعد من قبيل الأفعال الإرهابية هي :

– الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية لاهاي1970و الخاصة بقمع الاستيلاء على الطائرات.

– الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية مونتريال 1971 و الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة و الموجهة ضد الطيران المدني .

– الجرائم الخطيرة التي تتضمن الاعتداء على الحياة و السلامة الجسدية أوالحرية للأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية و الجرائم التي تشمل الخطف و اخذ الرهائن واحتجازهم غير المشروع.

[1] عمراني كربوسة ، مرجع سابق ، ص: 46

[2] محمد فتحي عيد ، واقع الإرهاب في الوطن العربي ،(الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999)، ص: 30.

– جرائم استعمال المفرقعات و القنابل و الأسلحة النارية و المتفجرات و الرسائل المفخخة إذا ترتب على هذا الاستخدام تعريض الأشخاص للخطر و محاولة ارتكاب أي من هذه الجرائم السابقة أو الاشتراك فيها [1].

* تعريف إجرائي للإرهاب: هو عبارة عن القيام بأعمال عنف أو التهديد بالقيام بها مما يؤدي إلحاق الضرر بالإنسان وحرياته الأساسية وهذا بغض النظر عن الأسباب و الدوافع التي تكمن وراء هذا العمل .

عليه وكما طرح سابقا فالإرهاب من بين المواضيع التي طرحت أشكالا كبيرا في إيجاد تعريف محدد حيث كان و لازال موضوع تعريف الإرهاب من بين المواضيع التي اختلف حولها العديد من الفقهاء ة العلماء وهو ما لمسناه في التعاريف السابقة و التي فيها وجهات نظر كثيرة و مختلفة في الطرح.

- و ترجع صعوبة تعريف الإرهاب تعريفا متفق عليه إلى العديد من الأسباب هي :

1- تتداخل الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لأية ظاهرة و منها الإرهاب حيث يصعب في كثرة من الأحيان الفصل بين الجوانب الداخلية و الخارجية لهذه الظاهرة .

2- تتعدد و تتباين الأسباب التي تقف خلف حوادث الإرهاب و يصعب تصنيفها أو تقسيمها بشكل دقيق يستوعب كل حالات الإرهاب, فالأسباب قد تدور حول مشكلة الديمقراطية و الأمية و التهميش الاقتصادي أو تاريخية متعلقة بالطائفية العرقية أو ثقافية.

3- تعددت السمات التي جعلت من جريمة الإرهاب ظاهرة عالمية بشرية تتجاوز حدود المكان و الزمان و الحدود الجغرافية و الأبعاد الثقافية لتتداخل مع متغيرات النظام العالمي على كافة

[1] إدريس عطية ، " الإرهاب في إفريقيا دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها "، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2011) ، ص 50 .

المحاور سواء من حيث التخطيط لها أو تنفيذها أو أثارها و عواقبها فأصبحت الظاهرة تنتقل من دولة إلى دولة [1].

المطلب الثاني: أسباب الإرهاب.

تتعدد و تختلف الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الإرهاب و عليه سيتم إبرازها بالشكل التالي:

1- **أسباب سياسية:** يمكن القول بان معظم العمليات الإرهابية و أعمال العنف تمكن ورائها دوافع سياسية مثل السيطرة الاستعمارية لبعض الدول و التفرقة العنصرية و مقاومة الاحتلال و محاولة الحصول على حق تقرير المصير, حيث من خلال هذه الأسباب تحاول مجموعة إرهابية معينة تنبيه الرأي العام العالمي إلى قضية سياسية ما, أو إجبار دولة معينة على تغيير سياسية ما في مواجهة إقليم معين من أقاليمها, كذلك يمكن إن تمارس الدولة الأعمال الإرهابية و العنف ضد شعب معين للسيطرة عليه و إجبار سكانه على التخلي عن أراضيهم و الفرار منها سواء إلى مناطق معينة داخل الدولة أو خارجها[2].

إضافة إلى ذلك يمكن إن يكون الإرهاب احد الوسائل التي يمكن استخدامها من اجل أبعاد احد الإطراف عن تقلد المناصب السياسية العليا في الدولة, كما حدث في العديد من الدول الإفريقية خاصة رواندا و البورندي خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي[3].

من جهة أخرى فان افتقار النظام السياسي الدولي إلى الحزم في الرد على المخالفات و الانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه بعقوبات دولية شاملة و رادعة لان التسيب الدولي يفتح المجال

[1] خليل حسين ،العلاقات الدولية النظرية والواقع والأشخاص والقضايا ،(بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2011)، ص ص: 856-858 .

[2] حنين المحمدي بوادي ، الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة الإسكندرية ، (دار الفكر الجامعي ، 2005)، ص: 33.

[3] محسن احمد الخضيري ، العولمة الاجتماعية ، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2001)، ص: 53.

أمام الإرهاب بل و سيشجعه على التمادي في مواجهة القانون الدولي الغائب أساسا من الساحة الدولية[1], كخلاصة لمل سبق فالتخاذل الدولي يشجع الإرهاب و يتسبب في بروزه.

وعليه يمكن إبراز الأسباب السياسية بالشكل التالي:

- استبداد النظام السياسي و عدم وجود مشاركة سياسة
- حرمان القوى السياسية و النقابات المهنية و اغلب ممثلي الشعب من حرية العمل أو الاعتراض أو الطعن.
- اعتماد الدولة على أساليب قهرية في تعاملها مع المواطنين كالتعذيب و الاغتيالات في شكل استبداد سياسي.
- انغلاق أفاق التعبير و سياسة الإحباط بسبب عدم القدرة على تغيير السلطة.
- غياب الحوار الوطني و عدم مجتمع مدني فعال يشارك في تقرير القضايا الأساسية و المصيرية للأمة.[2]

2- **أسباب اقتصادية و اجتماعية** : تعتبر الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية من بين ابرز مسببات الإرهاب و هذا يرجع إلى ما يلي:

- تأثير الأزمات الاقتصادية على الطبقات الدنيا في المجتمع, حيث تعاني هذه الأخيرة من تدهور الظروف المعيشية بفعل انتشار البطالة و تدهور الخدمات و ظهور طبقة الأثرياء الذين يسلكون سلوكا استفزازيا بالنسبة للفقراء, حيث تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى ازدياد معدل البطالة و التضخم و غلاء الأسعار و بالتالي تزداد حدة التفاوت الطبقي و تنعكس أثار هذا الظل الخطير

[1] إسماعيل عبد الفتاح الكافي ، الإرهاب ومحاربة في العالم المعاصر ، متحصل عليه .http/boulemkahel.yalasite.com

[2] إدريس عطية ، مرجع سابق ، ص : 53.

على الشباب وتنشا تربة صالحة للتطرف وكذلك تزود الجماعات المترفة بأعضاء يعانون من الإحباط و يفتقدون الشعور بالأمان و الأمل في المستقبل [1].

من جهة أخرى يرجع بعض الباحثين و المختصين بان دوافع الإرهاب في شقها الاجتماعي تعود إلى التفكك الأسري و انتشار الجهل و تدهور الظروف المعيشية لدى بعض أفراد المجتمع وغياب العدالة الاجتماعية , فهذا كله كفيل بدفع الأفراد إلى القيام بالإعمال الإرهابية[2].

بالإضافة إلى ما سبق يمكن إبراز الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية المؤدية للإرهاب بالشكل التالي:

1- الاستعمار الاقتصادي أو الاستغلال الغير مشروع الذي تقوم به بعض الدول الكبرى لموارد و ثروات بعض الدول الفقيرة أو حرمان هذه الأخيرة من السيطرة على مواردها و ثرواتها.

2- عدم التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية وتكريس الوضع الدولي القائم على التفاوت بين عالم الشمال و عالم الجنوب , وإغراق البلدان الفقيرة بالمشاكل الاقتصادية المتعددة بقية استمرار تبعيتها و ضمان السيطرة عليها.

3- سياسات العقوبات الاقتصادية الجائزة التي تفرضها البلدان الفقيرة , وكذلك سياسات الحرمان و الحصار و التجويع و الإفقار المعتمد لهذه الشعوب[3].

4- انتشار الفساد الأخلاقي و ألقيمي و سيطرة ثقافة الاستهلاك و اللامبالاة و الاختلال الطبقي سبب التوزيع غير العادل للثروة , وكذلك غياب العدالة و السلام الاجتماعيين[4].

---

[1] محمد الهواري ، الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج ، ص: 12 متحصل عليه .www Assakina.com/files/books/book62 يوم 2016/03/15.

[2] Alain cresh ; le terroisme international ; paris : editiondemi lune ;2001,p32

[3] هويدا محمد عبد المنعم ، العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان ، القاهرة : (د.د.ن) ، 2006 ، ص ص: 335-336.

[4] إدريس عطية ، مرجع سابق ، ص: 54.

3-أسباب إعلامية:

يعتبر العصر الحالي عصر الإعلام بدرجة كبيرة حيث أثرت وسائل الإعلام و الاتصال على الإرهاب من خلال إبراز قضاياهم إلى الرأي العام العالمي ,حيث ترى الجماعات الإرهابية إن هناك تجاهلا من قبل الرأي العام لقضيتهم فيقومون بعمليات إرهابية لجذب الانتباه إليهم[1] .

نجد بان الإستراتيجية الإعلامية تستند في الأعمال الإرهابية على القاعدة التي تقول :" ارهب عدوك وانشر قضيتك ", حيث ما نلاحظه من هذه المقولة إن القيام بأعمال إرهابية ذات طابع عنيف تساهم إلى حد كبير في نشر قضية ما وراء رسالة يمكن وراء هذه الأعمال وهذا ما تجسده وسائل الإعلام في نشر رسائل الإرهابيين على الرأي العام العالمي [2], حيث و مع التطور الكبير في وسائل الإعلام فقد نجحت الجماعات الإرهابية في الضغط على الدول للاهتمام بقضاياهم و إعطائها العناية الكافية لحلها أو التفاوض مع أطراف هذه الجماعات [3].

كخلاصة لما سبق و بالرجع إلى إن عصرنا الحالي هو عصر الإعلام و إن سهولة الحصول على التكنولوجيا و التزود بالمعلومات الغنية المتطورة من قبل الجماعات الإرهابية و الشبكات الإرهابية , فان الأخيرة قد نجحت في إبراز قضاياهم للرأي العام العالمي من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

4-أسباب نفسية و دينية :

يرجع الكثير من العلماء إن الإرهاب يعود في أحيانا كثيرة إلى حالات و دوافع نفسية بدافع ممارسة العنف و الانتقام إذ يرجعون ذلك إلى غريزة الموت و الميل العدواني المتأصل في التكوين

---

[1] لونيسي علي ،" آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعليه والقانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية "، أطروحة دكتوراه ، (جامعة تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012)، ص: 73.

[2] المرجع نفسه ، ص: 74.

[3] حسين المحمدي بوادي ،الإرهاب الدولي بين التحريم والمكافحة ، (دار الفكر العربي ، الإسكندرية ، 2005)، ص: 33.

الإنساني , حيث إن هذا المسببات و الدوافع المختلطة و المركبة تعتبر محضر للجماعات السياسية المختلفة للشروع في ممارسة نشاطات إرهابية أو سيستخدمونها للتهديد بتغيير الأوضاع القائمة عن طريق الحقن الفكري و الايدولوجي و تنمية الشحنات النفسية التعبيرية[1].

كذلك نجد بان الفهم الخاطئ للدين و المبادئ و أحكامه و الإحباط الذي يلقاه الشباب نتيجة افتقارهم إلى المثل العليا التي يؤمنون بها في سلوك المجتمع أو سياسة الحكم و الفراغ الديني الذي يعطي الفرصة للجماعات المتطرفة لشغل هذا الفراغ بالأفكار التي يرجون لها , من جهة أخرى فان وسائل الإعلام العربية تروج إن لفكرة إن الدين الإسلامي هو دين كراهية و إرهاب و تطرف كل هذه الأحكام غير المنصفة تدفع بالشباب في العالم الإسلامي خصوصا إلى التشدد و العلو في الدين منهم انه دفاع عن الدين و العقيدة[2] , حيث برز هذا بشكل جلي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1991, حيث بدا الغرب ينظر للإسلام باعتباره العدو الأول لهو بعد زوال خطر المد الشيوعي من هنا بدا اعتبار المسلمون هدفا لجرائم إرهاب الدولة التي تمارسها الدول الغربية ضدهم في كافة أنحاء العالم[3].

كنقد صغير للفكرة السابقة نجد بان الغرب قد بالغ كثرا في ربط الإرهاب بالدين الإسلامي على اعتبار إن الإسلام دين تسامح و أخلاق حميدة وليس دين تشدد و تطرق و قتل كما يروج له ,إذ نجد بان الإرهاب ظاهرة عالمية و ليس ظاهرة مرتبطة بإقليم أو دين محدد.

المطلب الثالث: أشكال الإرهاب.

[1] إدريس عطية ، مرجع سابق ، ص: 57.
[2] محمد الهواري ، مرجع سابق ، ص: 14.
[3] لونيسي علي، مرجع سابق ، ص : 71.

ينقسم الإرهاب إلى عدة أشكال وتتعدد أنواعه حسب كل جهة فهذا التنوع يرجع إلى تعدد زوايا النظر كذا يرجع إلى إشكالية غموض تعريف الإرهاب التي طرحت في احد المطالب السابقة و عليه سيتم عرض أشكال الإرهاب الدولي كالأتي:

1-**أشكال الإرهاب حسب مجاله:** ويمكن إبراز نوعين هما:

*الإرهاب المحلي: (الوطني) وهو العنف الممارس داخل مجالية الحدود الوطنية للدولة بحيث لا يتجاوز تلك الحدود و لا يكون له أي ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال , من اجل تحقيق أهداف سياسية بإسقاط نظام الحكم أو تغيير احد أركانه أو بمعنى أخر الإرهاب المحلي هو القائم على محلية العمل , محلية عقوبة الفاعل , محلية التأثير أو الصدى , محلية الهدف [1], من هنا نستنتج بان حدود الإرهاب المحلي لا تتجاوز حدود مجال جغرافيته سواء في العمل , الهدف, التأثيرات.

*الإرهاب الدولي: و هو الإرهاب الذي يكون احد إطرافه الدوليين سواء أشخاص أو أماكن و يكون الهدف منه دوليا مثل إساءة العلاقات الدولية [2].

و يمكن القول بان هذا الإرهاب هو إرهاب دولي وفق الشروط التالية:

- يقع بتحريض دولة أخرى أو منها مباشرة و يتم بمساعدة من الخارج.
- تتعدد إمكانية التخطيط و تجهيزه وقد تكون بعيدة عن مكان التنفيذ .
- يتجاوز أثرها لإقليم دولة أخرى.
- الاختلاف في جنسية الضحية و الإرهابي و المشارك.
- إن يكون هدفه إحداث تغيير في الأدوار العالمية أو بنية النظام الدولي[1].

[1] عمراني كربوسة ،مرجع سابق ، ص : 51.
[2] إمام حسين عطا الله ،الإرهاب البيان القانوني للجريمة ،(الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، 2004)، ص : 138.

2 – **إشكال الإرهاب حسب غايته و موضوعه:** ويمكن تقسيم الإرهاب حسب الغاية أو الهدف أو الموضوع بالشكل التالي:

*الإرهاب الاجتماعي : وهو الإرهاب ذو الدوافع الشخصية و الاجتماعية و الاقتصادية و لا يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية حيث يتخذ من أساليب الإجرام المختلفة كالتخريب و السرقة و المتاجرة بالمخدرات سبيل لغرض نفسه في المجتمع .

*الإرهاب السياسي و الإيديولوجي: و هو الإرهاب الذي يقوم على مبدأ أو عقيدة معينة يؤمن بها أصحابها و يسعون لفرضها على الآخرين باستخدام العنف و من ابرز أمثلتها الإرهاب الثوري.

*الإرهاب العرقي و الاثني (الانفصالي):و هو إرهاب تقوم به الحركات الانفصالية بهدف الانفصال عن الدولة الأم و الاعتراف باستقلالها الإقليمي و السياسي وهي بذلك لا تلقى الاعتراف الدولي لأنها تتنافى مع مبدأ واحد الإقليم المعترف به دوليا[2].

*الإرهاب النووي: يعتبر من بين أنواع الإرهاب الحديث من حيث الغاية بحيث إن عواقب هذا النوع من الإرهاب وخيمة جدا لان عملية إنتاج رؤوس نووية مسالة بالغة الصعوبة وفي حال ما استخدمت في الواقع فان عواقبها ستكون شديدة جدا.

*الإرهاب الكيماوي و البيولوجي : يعتبر الإرهاب الكيماوي من بين الأنواع التي استفادت من مزايا التطور العلمي , و مما زاد من خطورة هذا النوع انه يستخدم في عمليات الاختطاف التي يقوم بها الإرهابيين كذلك الإرهاب البيولوجي فانه يستخدم لتلويث المياه و الهواء و الغذاء و يمتد دماره لسنوات عديدة.

*الإرهابي البيئي و الايكولوجي: إن الإرهاب البيئي يتحدد حسب رغبة شخص أو مجموعة أشخاص عن طريق استخدام أية وسائل لتحقيق أهدافها , حيث تشكل البيئة الهدف الأنسب لهم

[1] عمراني كربوسة ، مرجع سابق ، ص: 52.
[2] المرجع نفسه ، ص: 59

مما يؤدي إلى ضرب المصالح الرئيسية و تستخدمه الدول الصناعية الكبرى وله تأثيرات خطيرة على الوسط الذي تعيش فيه الكائنات الحية.

-الإرهاب ا لمعلوماتي:إذ الإرهاب المعلوماتي يتمثل في استخدام الموارد المعلوماتية و المتمثلة في وسائل الإعلام و الاتصال من اجل التخويف و الإرغام لتحقيق أهداف سياسية , و هو اخطر أنواع الإرهاب لأنه يستهدف جميع دول العالم[1].

3-**أشكال الإرهاب حسب التنفيذ:** و يمكن إبرازه كمايلي :

*الطرق التقليدية للإرهاب:

-خطف الطائرات و تغيير مسارها عن طريق القوة.

-اختطاف الرهائن.

-القيام بالإعمال التخريبية و أعمال ذات طابع عنيف.

-الاغتيالات السياسية.

*الطرق الحديثة للإرهاب: وترجع للتطور التكنولوجي الذي نعيشه اليوم و هي كالأتي:

-إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية في العمليات الإرهابية[2].

-إمكانية استخدام الأسلحة البيولوجية في العمليات الإرهابية.

-إمكانية استخدام السلاح النووي في العمليات الإرهابية.

[1] إدريس عطية ، مرجع سابق ، ص ص: 61-65.
[2] لونيسي علي ، مرجع سابق ، ص ص : 86-92.

4- **أشكال الإرهاب حسب مرتكبيه:** و يقسم الإرهاب من حيث القائمين بفعله إلى نوعين يبرزان كالآتي:

أ- إرهاب الأفراد: و هو يقوم على مجموع الأعمال التي يقوم بها الأفراد و العصابات و المجموعات الأخرى لحسابهم الخاص بدون إن يكونوا مدعومين من قبل دولة ما مثل أعما لخطف الطائرات و احتجاز الرهائن على سبيل المثال لا الحصر , و قد سميه البعض بإرهاب الضعفاء , أي هو نابع من تنظيمات لا تصل إلى درجة أحكام و تنظيم الدول , و قد يكون عشوائي مثل العمليات الانتحارية الفردية[1].

ب- إرهاب الدولة: و هو الإرهاب الصادر من قبل الدول وهو يحدث كثيرا في الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية التي استخدمت الرعب كأداة للقمع و التحكم , وقد أثارت هذا النوع جدلا كبيرا حول ما إذا كانت الدولة تمارس الإرهاب أم لا؟ , حيث تباينت الآراء و تعددت فالبعض يرى بان إرهاب الدولة هو احد المحركات لإرهاب الأفراد و الجماعات , و البعض الأخر يرى بان بعض الدول مثل إسرائيل مثلا هي اكبر جريمة إرهابية من خلال احتلالها للأراضي , وعليه فان إرهاب الدولي هو إرهاب دكتاتوري حيث يرتكب في ظل إطار الأنظمة العسكرية التسلطية مثلما حدث في عهد ستالين و هتلر[2] و بعض الأنظمة العربية مثل نظام مبارك مثلا.

[1] لونيسي علي، مرجع سابق ، ص : 79.
[2] إمام حنين عطا الله ، مرجع سابق ، ص: 126.

خلاصة الفصل الأول :

- كخلاصة للفصل الأول يمكن القول بان جميع المصطلحات التي تناولها هذا الفصل وهي الأمن و الإستراتيجية الأمنية وكذا الإرهاب هي من بين المصطلحات الغامضة والصعب تعريفها نظرا لوجود العديد من المدارس التي تعرف كل مصطلح وفقا لزاوية نظرها الخاصة وهذا ما خلق نوع من الجدلية والتعارض التي يلتمس عند القيام بتعريف إحدى المصطلحات سابقة الذكر .

- من جهة ثانية نستنتج بان الأمن عرف تحولات جذرية انعكست على حقل الدراسات الأمنية وكل وكذا على الاستراتيجيات الأمنية لدول التي انتقلت هي الأخرى من إطارها التقليدي أي العسكري إلى إطار أوسع بكثير وأصبحت تشمل أبعادا أخرى كالبعد الاقتصادي , الاجتماعي , الثقافي , وحتى الإنساني .

- من جهّة أخرى نستنتج بأنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اظهر المجتمع الدولي اهتمام بالغ الأهمية بمواجهة الإرهاب الذي أصبح يؤثر على الأمن والسلم الدوليين وهذا بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء تزايد الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم وكذا بغض النظر إن أشكاله وأنواعه المختلفة .

الفصل الثاني: محددات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول :

معطيات حول منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني:

مجالات الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث:

الإرهاب كمحدد للإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم المحددات التي جعلت فرنسا تهتم بمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل حيث كان ومن الضرورة التطرق إلى ابراز اهم المعطيات التي تميز منطقة الساحل الإفريقي من خلال التطرق إلى أهمية الموقع الجغرافي و إبراز أهم الدول التي تنتمي إلى هذه المنطقة التي تحظى بأهمية بالغة من قبل مختلف الدول الكبرى و على رأسها فرنسا التي تهتم بتوجيه إستراتيجيتها الأمنية إلى دول الساحل الإفريقي.

-بالإضافة إلى ما سبق سيتم إبراز أهم المجالات التي جعلت فرنسا تركز من اجلها على مواجهة الإرهاب في الساحل و هي مجالات متعددة الأوجه منها السياسية و الأمنية و الاقتصادية وحتى الثقافية.

-كذلك كان ومن الضرورة البالغة التركيز على الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل إذ انه كان من الضروري إبراز أهم الجماعات الإرهابية المتواجدة في الساحل و أيضا علاقة الإرهاب مع تهديدات أمنية أخرى موجودة في الساحل كالمخدرات وتجارة الاسلحة على سبيل المثال لا الحصر.

المبحث الأول: معطيات حول منطقة الساحل الإفريقي

تحظى منطقة الساحل الإفريقي بأهمية كبيرة مما جعلها منطقة استقطاب من قبل الدول الكبرى، خصوصا في مجال مواجهة التهديدات الأمنية, التي تتزخر بها منطقة الساحل و التي وصلت تداعياتها إلى خارج هذه المنطقة .

وعليه سيتم التطرق في هذا البحث إلى المطالب التالية :

1- الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.

2-طبيعة الأنظمة السياسية في منطقة الساحل الإفريقي.

3-التركيبة السوسيولوجية لمنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

إن الساحل الإفريقي هو كلمة شاطئ الحافة الجنوبية للصحراء وتمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بذلك بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا وتمتد غربا من السينيغال عبر موريتانيا , مالي, بوركينافاسو , النيجر, تشاد , السودان وحتى إثيوبيا شرقا[1].

يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا و إفريقيا ما وراء الصحراء كامتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملا دول السودان و النيجر وتشاد و مالي و موريتانيا و السينيغال وكثيرا ما يتم و لحسابات جيو اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو , ونيجيريا و جزر الرأس الأخضر و الصحراء الجزائرية جنوبا . كذلك نجد إن اتساع المجال الجغرافي للساحل خلق نوعا من الاختلاف عن ماهية الدولة المكونة لهذا المجال و حسب معيار المشاكل و

[1]Mehdi Taje Sécurité Est Stabilité Dans Le Sahel Afican ; Collége De Défonce De L'otan Rome : Occasional Paper.2006 P :6

الأزمات الاثنية التي يعرفها الساحل الإفريقي يعرف بأنه "قوس الأزمات" الذي يضم كل من السودان , مالي, النيجر, تشاد. و موريتانيا[1].

وعليه يمكن عرض بعض التعاريف لمنطقة الساحل الإفريقي كالأتي:

1/ لجنة ما بين الحكومات لمكافحة التصحرCliss:عرفت منطقة الساحل على اعتبار أنها إطار التنظيمات ابرز حدود الساحل بناء على منطق بيئي وحصر الدول المعينة بمنطقة الساحل في تشاد, مالي, النيجر, موريتانيا, و بوركينافاسو,غامبيا,السنغال, وجزر الرأس الأخضر[2].

2/تعريف المنظور الفرنسي لمنطقة الساحل :فيطهر من خلال منطقة الفرنك الفرنسي و التي أسس بناءا عليها الاتحاد الاقتصادي و النقدي لدول غرب إفريقيا UO MOA ويتشكل من ساحل العاج , البنين, مالي, النيجر, غينيا, والسنغال و الطوغو[3].

من خلال ما سبق نستنتج بأنه يوجد اختلاف بين الباحثين وحتى الدول في تحديد الدول التي تنتمي إلى الساحل الإفريقي على الرغم من وجود بعض الدول المحورية التي أجمعت عليها جميع التعريفات السابقة و هي : موريتانيا , النيجر, مالي, تشاد , السودان

[1]جميلة علاق ، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، العدد 19 ،2014، ص: 2.

[2]دحومان حسينة ، "مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي "، (مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام 2012)، ص: 18 .

[3]المرجع نفسه ، ص: 18.

الشكل (1) : خريطة توضح الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي .

متحصل عليه من

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html:

وعليه سيتم عرض جدول يوضح بعض المعطيات التي تحظي به بعض دول الساحل الإفريقي بالشكل التالي .

البلد	المساحة (كلم2)	عدد السكان
بوركينافاسو	274.000	**12.3**
الرأس الأخضر	4.030	**0.43**
التشاد	1.284.000	**8.7**
غامبيا	11.295	**1.4**
غينيا	36.125	**1.3**
مالي	1.240.190	**11.00**
موريتانيا	1.0.25.520	**2.7**
النيجر	1.267.000	**10.4**
السنغال	196.722	**9.7**
المجموع	5.664007	**5.7.63**

المصدر : Climat Change And Uariability In The Sahel Region Impacts And Adaptation Strategeies In Tha Agricultural Sectoe , United Nation Enviromment Programme (U.N.E.P),P :02

كذلك لعب العامل المناخي دورا كبيرا في رسم الخريطة الاقتصادية وحتى الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي , فمعظم السكان شبه بدو, يعتمدون على الزراعة و تربية المواشي , إضافة إلى التعدد الاثني الذي القي بضلاله على البناء الاجتماعي بالمنطقة حيث تعتبر المنطقة الساحلية الصحراوية فسيفساء اثنية ونقطة التقاء عدة أعراق تمثل كل فئة أنماطا معينة مختلفة أهمها: الرعاة الرحل المنتشرين في شمال الساحل الإفريقي[1].

المطلب الثاني : طبيعة الأنظمة السياسية في منطقة الساحل الإفريقي.

تؤثر طبيعة النظام السياسي على مستوى الأمن و الاستقرار في الدولة, بحيث تتسم الأنظمة السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية بان مستوى التهديدات الأمنية تكون منخفضة عن الدول التي تتسم بأنظمة سياسية ذات طبيعة مستندة ومنغلقة و عليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم الأنظمة السياسية لدول الساحل الإفريقي , حيث الدراسات المتخصصة تربط بين طبيعة الأنظمة السياسية في هذه المنطقة وتأثيرها على الأمن و السلم , و عليه سيتم إبراز الأنظمة السياسية لأهم دول الساحل الإفريقي بالشكل التالي:

1- تشاد: تعتبر التشاد من أهم الدول المحورية و المهمة في منطقة الساحل الإفريقي فهي تقع في وسط القارة الإفريقية و قد تم الإعلان عنها كجمهورية في 28 نوفمبر 1958 , فهي حصلت على استقرار من فرنسا في 11 اغسطس1960[2].

[1]علي عشوي ،" سياسية الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجيستير ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 1997)، ص : 10.

[2]صالح حامد ، " التحول الديمقراطي في تشاد" ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2014)، ص: 147.

و عليه نجد بان النظام السياسي في التشاد نظام هش على غرار باقي الأنظمة السياسية في الساحل الإفريقي, إضافة إلى إن الدول في هذه المنطقة عاجزة على تأسيس لدولة حديثة قادرة على القيام بأدوارها الرئيسية من الأمن و الاستقرار فهي دول عاجزة و ضعيفة تتسم بالطابع الديكتاتوري[1].

2- مالي: يتسم النظام السياسي في مالي بأنه نظام ديمقراطي جمهوري , ومالي هي دولة بغرفة برلمان واحدة .

بالإضافة إلى إن السلطة التنفيذية بيد الرئيس وحكومته و السلطة التشريعية بيد البرلمان الوطني , أما السلطة القضائية فتشرق عليها المحكمة العليا للبلاد و قد حكم مالي منذ استقلالها مجموعة من الرؤساء كالأتي:

1/ موديبو كايتا(من 1960الى 1968) و أطيح به بانقلاب .

2/ موسى تراوري (من 1968الى 1991) و أطيح به بانقلاب.

3/ دوتوماني نوري و هو رئيس الهيئة الانتقالية لإنقاذ الشعب من خلال 1991 إلى 1992.

4/ الفا عمر كوناري انتخب سنة 1992 و أعيد انتخابه لفترة ثانية 1997.

5/ دوتوماني نوري سنة 2002 و أعيد انتخابه في 2007 و أطيح به في انقلاب سنة 2012.

6/ ديانكوندا تراوري وهو رئيس الفترة الانتقالية 2012.

7/ إبراهيم أبو بكر كايتا وهو الرئيس الحالي لمالي .

إضافة لما سبق فقد بلغ عدد الأحزاب في مالي 91 حزبا منها 51 حزبا فاعلا و مؤهلا سياسيا تتلقى كلها الدعم من السلطة في مالي مثل حزب " تحالف من اجل التغيير الديمقراطي, والتحالف من اجل الديمقراطية ، والجبهة الديمقراطية و الجمهورية و حزب التقارب وغيرها [1].

[1] فاروق عمر عبد الله العمر ، دول القوة ودول الضعف،(القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، 2005)، ص: 87

3- النيجر : حصلت النيجر على الاستقلال عام 1960 وكان هامايند يوري زعيم الحزب فترة جفاف تسببت في تلف الزرع و القضاء على الماشية كما جالت صعوبة الموصلات ووجود مراكز التموين في مناطق نائية واتساع المناطق المنكوبة دون إيصال المساعدات الخارجية إلى المنكوبين بحيث لم تتمكن حكومة هامايند يوري من مقاومة تفاقم أزمة الجفاف و تمت إزاحتها بانقلاب سنة 1974 و استلم السلطة نفر من العسكريين برئاسة تاكولونيل سيني كونشي و بعد وفاته خلفه الكولونيل كلي سيو من سنة 2005 أين عرفت البلاد حركات تمر دو انقلاب و اضطرابات كبيرة[2]. موريتانيا: عرفت موريتانيا العديد من الانقلابات العسكرية نذكرها بالشكل الأتي:

1/الانقلاب العسكري الأول سنة1978 وقد قام العقيد محمد المصطفى ولد محمد اليالك وهو يهدف للإطاحة بالرئيس المختار ولد داده بعد حكمه لموريتانيا 18 سنة.

2/ الانقلاب العسكري الثاني: سنة 1979 وقد قادة ضابط اليمين الشيوعي.

3/الانقلاب العسكري الثالث: سنة 1980 وقادة المقدم محمد خونا ولد هيدالة .

4/الانقلاب العسكري الرابع 1981 وقد قام به العسكري ضد بن هيدالة الذي نجح في إيقاف هذا الانقلاب.

5/ الانقلاب العسكري الخامس : 1983 وقد أعلنت عنه أجهزة الأمن الموريتانية .

6/ الانقلاب العسكري السادس 1983 وقد قاده رئيس أركان الجيش معاوية ولد سيدي احمد الطابع .

7/ الانقلاب العسكري السابع 1984.

---

[1]ايدابير احمد ،" التعددية الاثنية والأمن المجتمعي ، دراسة حالة مالي" ،(مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائري : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2012) ، ص: 113

[2]دحمون حسينة ، مرجع سابق ، ص: 3

8/ الانقلاب العسكري الثامن 1987 وقاده الزنوج في إطار الحركة الزنجية و التي تمثل قوات تحرير الزنوج الأفارقة في موريتانيا.

9/ الانقلاب العسكري التاسع سنة 1990.

10/ الانقلاب العسكري العاشر سنة 1991 [1].

بالإضافة إلى إن وجود انقلابات عسكرية أخرى وصلت إلى 15 انقلاب عسكري منذ استقلال موريتانيا إلى يومنا هذا , بحيث نجد بان هذه الانقلابات كرست دور المؤسسة العسكرية في إدارة شوؤن الدولة و المجتمع الأمر الذي يدل على عدم وجود الديمقراطية في مؤسسات الدولة و هذا يدل على هشاشة النظام السياسي في موريتانيا و هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في الدولة[2].

المطلب الثالث : التركيبة السوسيولوجية لمنطقة الساحل الأفريقي

إن المجتمع في الساحل الإفريقي يتميز بالتعدد الاثني و العرقي مما يضعف التجانس الاجتماعي و يخلف مشاكل داخل الدولة الواحدة وحتى بين دول الإقليم و التي ساهم التقسيم الاستعماري فيها بشكل كبير فمجمل الدول المشكلة للساحل الإفريقي تعرف العرقيات داخلها فنجد في مالي البامارا bamara و السونغاي songhai و البولسpeuls و الكانوريkanouri و التوارقtouareg والعرب arabs و في النيجر نجد الهاوسا haoussa و الجرما djerma و السونغاي و البولس و الكانوري و التوارق و العرب.

[1] محمود صالح الكروي ،" ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا الصراع على السلطة "، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 31 ، 2011 ، ص: 119.

[2] محمود صالح الكروي ، مرجع سابق ، ص ص : 119-125.

أما في التشاد فنجد العرب السودانيين 30.3%الباقيرمي bagirmes و الكريش kreish و التيدا tedas المبومmbums و الماسالين masslits و التاما tams والموبو moubous الكانوري و الهاوسا و العرب, وفي السودان نجد العرب المسلمون في الشمال البانتو نجد المسيحيون وأصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب [1].

من خلال ما سبق نستنتج بان منطقة الساحل الإفريقي تزخر بالتنوع على المستوى السوسيولوجي وهذا ما اثر على الأمن و الاستقرار في المنطقة على اعتبار إن العامل السوسيولوجي أصبح عامل سلبي و الدليل على ذلك إن الكثير من النزاعات في المنطقة سببها اثني و عرقي ومجتمعي بالدرجة الأولى .

كذلك نلاحظ إن النزاعات العرقية و الاثنية في الساحل كانت تأخذ الطابع المحلي أي داخل دولة واحدة فقط ثم أصبحت تنتقل إلى عدة دول أي تحول النزاع من دولة واحدة ليصبح بين عدة دول متجاورة[2].

وعليه سنحاول التفصيل لأهم الاثنيات و العرقيات الموجودة في الساحل الإفريقي و المذكورة سابقا بالشكل الأتي:

1/ مالي: و نجد البارما و هي تعني السادة أي رفض الخضوع للغير, و تقود تسمية البارما إلى المستعمر الأوروبي و هم متواجدة في الوسط الشرقي لدولة مالي ليمتدوا إلى الجزء الغربي[3],

فالبارما هم الأكثر عددا في مالي حيث يشكلون نسبة 31.9% من إجمالي السكان[1].

---

[1]عمار جفال ، " وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر " العالم الاستراتيجي 3، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 07 ، نوفمبر 2008 ، ص:10.

[2]عبد القادر رزيق مخادمي ، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحصار مؤقت ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2005 ، ص: 89.

[3]أبصير احمد طالب ،" المشكلة الأمنية في الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ،2009)، ص

بالإضافة إلى ذلك بان السكان في مالي من الأفارقة الأصليين مثلا لفولان و أقاربهما لتكرورف الفولان من الأفارقة و البيض ثم تأتي مجموعة الماندينجو وينقسمون إلى ثلاث مجموعات ثانوية هي البمبارا والمالكيون و السوننكي كذلك تضم المجموعات السكانية الكبرى في مالي الدوجن و السنغاي و الفلتايك[2] وتشكل العناصر البيضاء 5% من مجموع السكان و هم العرب و الأوروبيين و الفرنسيين خاصة المغاربة و الطوارق[3].

وتمثل عدد السكان في ما يقارب 12.666.987 نسمة طبقا لتقديرات جويلية 2009, ويحدد التركيب العمري للسكان كالتالي:

- اصفر من 15 سنة نسبتهم المئوية 48.3% .
- من 25 إلى 64 سنة نسبتهم المئوية 48.7%.
- أما من 6 سنة فاكبر تقدير 3.1%.

وتعد لغة البامبرا أكثر اللغات استعمالا في مالي بحيث يستخدمها حوالي 80% من إجمالي السكان إضافة إلى إن مالي من الدول الفرنكوفونية نظرا لأنها مستعمرة فرنسية سابقة.

- يعيش 73% من سكان مالي في مناطق ريفية في حين سكان يسكن المدن 27% فسكان مالي يعتمدون في معاشهم على الزراعة , إضافة إلى إن معظم سكانها أميون[4].

- 2/تشاد: لقد بلغ عدد السكان في التشاد حسب لإحصاء السكاني لسنة 2012 حوالي 12 مليون نسمة بحيث يتوزع سكان التشاد بشكل غير متوازن بين 21 إقليم إداري في الدولة , وتعد المناطق الجنوبية و الوسطى و الغربية اكبر كثافة مقارنة بالمناطق الشمالية و الشرقية نظرا للهجرة

[1] : 28عشوي على ، مرجع سابق ، ص : 11.

[2]أبصيراحمد ، مرجع سابق، 29.

[3]ايدابير احمد ، مرجع سابق ، ص: 108.

[4]ايدابير احمد ، مرجع سابق ، ص: 19.

الريفية نحو المدن الحضارية , حيث تتوفر هناك الفرص الخاصة بالعمل و التجارة و الخدمات الاجتماعية[1].

- وتعتبر العاصمة "انجمينا" من اكبر الأقاليم تزاحما في أخر 10 سنوات.

إضافة إلى ما سبق ذكره فان التشاد وفي سنة 2003 فان سكانها يعتمدون على الزراعة و الثروة الحيوانية و المعونات الخارجية .

كذلك فان سكان التشاد ومنذ الثمانينات فأنهم يتحدثون الفرنسية و العربية كلغتين رسميتين حسب الدستور التشادي بالإضافة إلى اللهجات التشادية الوطنية و التي تتداولها أكثر من 150 قبيلة تشادية , أما بالنسبة للناحية الدينية فان سكان التشاد ينقسمون إلى ثلاث ديانات :

1/ الإسلام 65% من إجمالي السكان.

2/المسيحية30% من إجمالي السكان

3/ الوشية 5%

لكن في الدستور التشادي فان التشادي هي دولة علمانية منذ استقلالها[2].

3/ التركيبة السكانية في النيجر : يوجد في النيجر سنة مجموعات سكانية أساسية وهي الهاوسة بنسبة 53.5% وهي اكبر مجموعة سكانية في النيجر , و الجيرما بنسبة 14.7 % و السونغاي 4 % , و الطوارق نسبة 10.6% و البولس بنسبة 10.4% و الكانوري بنسبة 4.6% إلى جانب العرب نسبة 0.3% و الطوبو 0.5% كما إن النسبة الاثنية الاجنية تمثل نسبة 1.8% من إجمالي السكان , وفي الشمال نجد الطوارق و العرب و حتى البولس.

[1] صالح هقيرا ، مرجع سابق ، ص: 147.

[2] صالح هيقرا ،مرجع سابق ، ص: 148.

بالإضافة إلى إن للكانوري أو Beri–Beri يتوزعون على ضفاف انهار التشاد و يمتهنون حرفة الزراعة بأغلبية, ويمكن اعتبار الزاغما و الحيرما و السونفاسي أولاد عمومة فهم يتوزعون في الضفاف الغربية لنهر النيجر و نجدهم كذلك في شمال مالي و دولة البنين[1].

[1] ابصير احمد ، مرجع سابق ، ص: 29

المبحث الثاني : مجالات الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم المجالات التي دفعت بفرنسا للاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي ، بحيث تعددت وتنوعت هذه المجالات بتنوع المصالح والأهداف الفرنسية في المنطقة ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية الساحل الإفريقي في الأجندة الفرنسية الخارجية ,

وعيه سيتم دراسة هذا المبحث تحت ثلاث مطالب قسمت كالأتي :

1-مجالات أمنية وسياسية .

2-مجالات اقتصادية.

3-مجالات أمنية وسياسية.

المطلب الأول : مجالات أمنية وسياسية .

من المتفق عليه إن منطقة الساحل الإفريقي تكتسي أهمية كبيرة على اعتبار أنها منطقة تربط غرب وجنوب إفريقيا بشمالها[1] ، وهذا الموقع جعل الدول الكبرى وعلى رأسها فرنسا تجعل من هذه المنطقة من أولى اهتماماتها فعلي الصعيد الأمني تحظي هذه المنطقة باهتمام بالغ الأهمية من قبل فرنسا على عدة أصعدة واعتبارات تبرز كالأتي :

1- المجالات الأمنية: تزخر منطقة الساحل الإفريقي بالتهديدات الأمنية و هذا ما جعل فرنسا وعلى اعتبار التقارب الجغرافي بينها و بين دول الساحل الإفريقي من جهة وعلى اعتبار إن فرنسا كانت مستعمرة لمعظم دول الساحل الإفريقي من جهة ثانية و كل هذا دفع بفرنسا إلى محاولة احتواء هذه التهديدات الأمنية مخافة إن تؤثر على الأمن القومي الفرنسي ومن انتقال هذه التهديدات من جنوب إلى شمال المتوسط و عليه سعت فرنسا إلى الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي لاسيما في

[1] محمد عبد الغاني سعودي ،إفريقيا : شخصية القارة في الإقليم ، (القاهرة : المكتبة الانجلو مصرية ، 2004) ، ص: 7

المجال الأمني لأنه اخطر مجال يمس فرنسا و لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اين ركزت فرنسا خصوصا على هذه المنطقة لاحتواء التهديدات الأمنية مخافة إن تؤثر على الأمن القومي الفرنسي لان الساحل الإفريقي أو ساحل الأزمات كما يقال ملئ بالتهديدات الأمنية التي تصل تداعياتها إلى خارج المنطقة.

- وتجد فرنسا في حربها على الإرهاب من بين أهم الأسباب التي تريد من خلالها العودة إلى الساحل الإفريقي في ظل الصعوبات التي تعرضت لها سياستها في المنطقة [1].

- إلى جانب التهديدات الأمنية الأخرى التي تبرزها من خلال المخطط التالي:

[1] دالع وهيبة ، مرجع سابق ، ص: 192

مخطط يوضح أهم التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي من إعداد الطالبة :

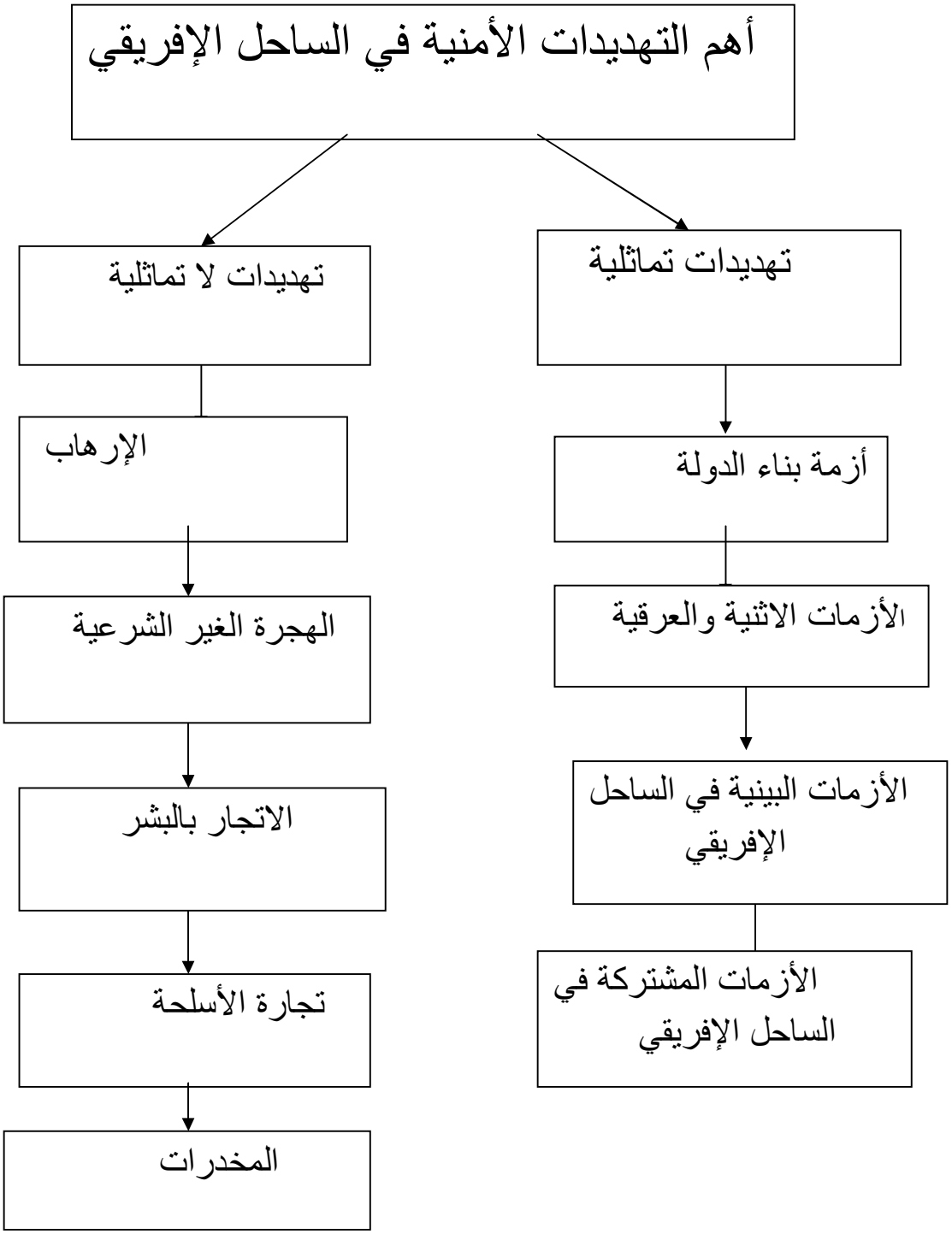

2- مجالات سياسية:

-أما على الصعيد السياسي فان فرنسا تهتم بمنطقة الساحل الإفريقي من خلال الحفاظ على مصالحها السياسية و الدبلوماسية المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية في منطقة الساحل الإفريقي و الاستفادة من العلاقات القوية بين فرنسا ودول المنطقة , بما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها لاسيما مشروعها السياسي المتمثل في إنشاء تجمع سياسي في تكفوني في الساحل الإفريقية صوت سياسي تؤخذ به الساحة الدولية و هو مشروع مناهض للمشروع الانجلو سكسوني الأمريكي و بهذا تحاول فرنسا الحد من الهيمنة الأمريكية في الساحل الإفريقي[1].

- من جانب أخر تعول فرنسا كثيرا على عملية التنمية السياسية في دول الساحل الإفريقي من خلال الأهداف التي جاءت بها المبادرة الأوروبية للأمن و التنمية التي تعتبر فرنسا من بين الدول الفاعلة والتي وضعت الأسس الرئيسية لهذه المبادرة ففي المحور السياسي من المبادرة نجد إن فرنسا ركزت على مايلي: [2]

1/ تشجيع ودعم الحوار السياسي الداخلي في الساحل الإفريقي.

2/ إصلاح مؤسسات الدولة لتتمكن من إيجاد حلول داخلية للتوترات السياسية و العرقية,

3/ ترشيح الحكم الراشد و تشجيع النزهة و تطوير المؤسسات.

- من جانب آخر فان الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية هدفا أساسيا للسياسة الفرنسية فهذا الاستقرار يقلل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية بين العرقيات و القبائل المختلفة لذلك فهي تفضل مساندة النظم القوية القائمة رغم سلبياتها على تشجيع نظم جديدة لا تعرف بعد مدى قدرتها

[1] جنان لبدي ، مرجع سابق ، ص ص : 148-149.

[2] المرجع نفسه ، ص: 13.

على السيطرة على شعوبها ويؤدي هذا الاستقرار إلى ازدهار الاستثمارات الفرنسية في القارة على المستوى الدبلوماسي أين تتيح العلاقات المتعددة القوية بين فرنسا والدول الإفريقية مساندة دبلوماسية افريقية واسعة لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة مما يسمح لها من الاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كدولة كبرى دائمة العضوية.[1]

المطلب الثاني : المجالات الاقتصادية .

- يعتبر المجال الاقتصادي من المجالات التي تركز عليها فرنسا في إطار اهتمامها بالساحل الإفريقي بل ويعتبر أهم مجال لأنه المجال الذي يحقق الأهداف والمصالح الفرنسية في المنطقة وهذا يرجع إلى إن منطقة الساحل الإفريقي تحتوي على الموارد الطبيعية الهامة كالنفط حيث تقدر احتياطات النفط الخام في إفريقيا ب8 مليار برميل وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أي ما يعادل 10 % من الاحتياطي العالمي [2].
- بالإضافة إلى إن النيجر وتحديدا سنة 2012 قد وصلت قدرتها الإنتاجية إلى نحو 200000 برميل يوميا وتمتلك ما يعادل 324 مليون من احتياطات النفط وهي نسبة عالية[3]،بالإضافة إلى إن النيجر يحتوي على أهم الاحتياطات الخاصة باليورانيوم[4] .

إضافة إلى إن موريتانيا من الدول المنتجة للنفط إذ يصل الاحتياطي الموريتاني من النفط إلى 120 برميل أي 75000 برميل يوميا [1].

---

[1] اجلال رزقت ،السياسة الفرنسية في افريقيا وجنوب الصحراء ،العدد145، مجلة السياسة الدولية ، 2001 ، ص: 10.

[2] خالد حنفي علي ، النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي ، السياسة الدولية ، العدد 170 ، القاهرة : مطبعة الأهرام ، أكتوبر : 2007 ، ص: 87.

[3] نادية عبد الفتاح ،تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا ،(القاهرة : مركز البحوث الإفريقية ، 2006)، ص: 14 .

[4] جدو فؤاد ،" السياسية الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي" ، مجلة المفكر ، العدد13، جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسة ، 2016، ص: 327.

- وعلاوة على ذلك ترتبط فرنسا وهي القوة الاستعمارية القديمة للمنطقة بعلاقة تبعية إستراتيجية حيث تنتج فرنسا ما يقدر بنحو 20% من كهربائها من الطاقة النووية التي تعتمد على اليورانيوم المستورد من منطقة الساحل الإفريقي ولا سيما من مناجم النيجر جارة مالي من الجهة الشرقية [2].

كما تهدف فرنسا إلى حماية مصالحها والمواقع المملوكة لشركة " أريفا " الفرنسية التي تنتج اليورانيوم في النيجر , وكذا اهتمامها بالثروات الموجودة في مالي لاسيما الغاز والثورة المعدنية التي تقع على مقربة من حقول النفط الجزائري , وأيضا تعتبر مالي ثالث منتج للذهب في إفريقيا[3] , كل هذا جعل من فرنسا تضع منطقة الساحل الإفريقي في رأس أجندتها الخارجية وسخرت العديد من الاستراتيجيات والسياسات لتنفيذ مشاريعها في المنطقة وحماية مصالحها الحيوية فشركة " أريفا " لوحدها تمثل أهم مصلحة حيوية تقول عليها فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي على اعتبار إن " أريفا " لوحدها تستفيد من ثلث اليورانيوم الموجود في النيجر وكذا تمويل فرنسا بالكهرباء وكذا اعتماد شركة أريفا على ما يقارب 70 % من الطاقة الكهربائية بالاستخدام النووي[4].

ومن خلال ما سبق نجد بان فرنسا تهتم بمنطقة الساحل الإفريقي في المجال الاقتصادي من منطلق الارتباط الفرنسي بالمنطقة ومن منطلق إن فرنسا تحاول الإبقاء على مصالحها وشركاتها التي تحتكر عمليات الإنتاج .

---

[1] خالد حنفي ، مرجع سابق ، ص: 91

[2] مصطفي بخوش منطقة الساحل الإفريقي الواقع والتحديات ، مجلة الدراسات الشرق أوسطية ، العدد 64 ، عمان : مركز الدراسات الشرق الأوسط ، صيف 2013 ، ص: 75.

[3] مصطفي بخوش ،المرجع نفسه ، ص: 76.

[4] صايح مصطفي ، نهاية ام بداية المصالح الفرنسية في الساحل الإفريقي متحصل عليه من البلاد اون لاين يوم 2010/9/24 WWW.DJAZAIRESS.COM/E/BILAD/23247 تاريخ الاطلاع 2016/4/6 ، على الساعة 17.52.

وبالإضافة إلى ذلك فان من أهم الأهداف التي جعلت فرنسا تهتم بمنطقة الساحل الإفريقي هو إن منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة عبور لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر , نيجيريا , والجزائر وتمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 3 مليار متر مكعب يسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي [1].

المطلب الثالث : مجالات ثقافية

من المتعارف عليه أن أغلب دول الساحل الإفريقي كانت مستعمرات قديمة لفرنسا وهذا ما جعل الارتباط بين فرنسا ودول المنطقة قوي الصلة حتى بعد نيل هذه الدول للاستقلال فمن أهم إفرازات الوجوه الفرنسي في دول الساحل الإفريقي عبر الاستعمار المباشر هو مسألة الثقافة الفرنسية التي بقيت موجودة لحد اليوم والدليل هو أن أغلب دول المنطقة لازالت ناطقة بالغة الفرنسية وخاضت للثقافة الفرنكوفونية حيث بعد استقلال معظم الدول الإفريقية في بداية الستينيات صارت اللغة الفرنسية لغة المستعمرات الفرنسية المتحررة كلغة رسمية أو كجزء من اللغات المستخدمة في التعاملات الرسمية حاملة لمختلف معاني الهيمنة الثقافية والسياسية من خلال حملة من التظاهرات والسياسيات المغلفة للحقيقة [2]، حيث عملت فرنسا على تقليم ونشر اللغة الفرنسية فقط دون منازع[3] حيث أن الإرث الثقافي

---

[1] شمسة بوشنافة ،إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل إستراتيجية من اجل الساحل الرهانات والقيود ، مداخلة ألقيت في جامعة ورقلة ملتقي دولي حول : " التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة " ، 2013 .

[2] عبد الوهاب الكيالي ،الموسوعة السياسية ، ج5 ، ط2 ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1990)، ص: 488.

[3] عبير الفقي ، السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا من منظور تاريخي ، متحصل عليه : http/ WWW. ELSYASI /ART/DETAIL.ASOX.ID تاريخ الزيارة 2016/2/23 ، على الساعة ، 14.46 .

لفرنسا في دول الساحل هو ارث إلى الثقافة الفرنسية ومعرفتها بالمنطقة حيث إن حضورها فيها في الفقرة الاستعمارية يجعلها أهم لاعب فيها[1].

كذلك تعتبر سياسة التقارب بين الشعوب والتي تهدف إلى تشجيع التفاهم بين الثقافة والتبادل بين المجتمعات المدنية بهدف تحقيق التقارب الثقافي والاجتماعي وكذا بروز ثقافة الحوار واحترام الثقافات والأديان وترسيخ دور المجتمع المدني والتواصل بين الشباب من بين الأهداف التي تحول عليها فرنسا وهذا ما دفعها إلى الاهتمام بالمجال الثقافي في منطقة الساحل الإفريقي للحد من تهديدات تأخذ أبعاد الثقافية كالتهديدات الأمنية المختلفة التي تزخر بها منطقة الساحل الإفريقي[2].

[1] كريم مصلوح ،الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا ،(أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2014) ، ص: 211.

[2] نذير بطاطاش ، التعاون الأوربي الإفريقي بين الشراكة والتبعية ، الجزائر نموذجا ، مذكرة ماجستير ،(البويرة : المركز الجامعي للقانون الأساسي والعلوم السياسية ، 2010) ، ص: 19.

المبحث الثالث: الإرهاب كمحدد للإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

يعتبر الإرهاب من بين التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا يعرقل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي هذه الأخيرة التي أصبحت تزخر بوجود جماعات إرهابية نشطة , وهذا ما جعل المنطقة ساحل للازمات والتهديدات الأمنية بالدرجة الأولى وعليه يتسم التطرق في هذا المبحث إلى الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي تحت المطالب التالية :

1-أهم الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي .

2- علاقة الإرهاب مع بعض التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي .

المطلب الأول : أهم الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي.

تزخر منطقة الساحل الإفريقي بتواجد الجماعات الإرهابية وهذا يرجع بالأساس إلى هشاشة الأنظمة السياسية في المنطقة وكذا بروز ما يعرف بأزمة بناء الدولة إضافة إلى التركيبة السوسيولوجية والتعدد الاثنى والعرقي في المنطقة كل هذه العوامل ساهمت في تشكل كبير في نمو وتغلغل الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي وعليه يتم عرض لأهم الجماعات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي بالشكل التالي :

1/ الجماعة السلفية للدعوة والقتال : اشتقت الجماعة السلفية للدعوة والقتال عن الجماعة الإسلامية المسلحة في عام 1998 ورفضت هذه الجماعة قانون الوئام المدني وميثاق السلم

والمصالحة الوطنية كما رفضت دعوة مدني مرزاق قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ ولإلقاء السلاح وتهمه بالعمالة للمخابرات [1] .

–إن الحديث عن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال لا يكون إلا بالحديث عن جيش الجزائر كون نقطة الانطلاق كانت من ذلك البلد , ووفقا لمجالات التماس الجغرافي التي تجمع بين الجزائر و ليبيا وتونس والمغرب ومالي والنيجر , أي إن هذا يعني بالضرورة مجال جغرافي أخر يستطيع من خلاله ذلك التنظيم الإرهابي المسلح العمل فيه [2].

–لقد نشأت الجماعة السلفية كما ذكر سابقا سنة 1998 وقد صدر بيان لها عنوانه " الجماعة في 14 سبتمبر 1998 أعلن فيه على إن الجماعة المسلحة هي امتداد لما قام عليه الجهاد أولا , وتم الاتفاق علي تغيير اسم الجماعة الإسلامية المسلحة إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال , لكون الاسم الأول صار شعارا لدعوة الهجرة والتفكير واليه ينسب الكثير من الأعمال التي يتبناها هذا المنهج [3].

– كإضافة لما سبق ذكره فان الجماعة السلفية للدعوة و القتال ضمت في بدايتها حوالي 1500 مسلح يقودهم بعض العسكريين الفارين من أجهزة الجيش و الأمن و يسمون تأسيس الجماعة بالوحدة الثانية لقاء الوحدة الأولى سنة 1994 التي صهرت كثيرا من الجماعات المسلحة تحت لواء GIA , وقد حضر التأسيس قادة الجماعة الإسلامية المسلحة وممثلوها من المناطق الثانية و الخامسة و السادسة و التاسعة , وقد غاب عنه قادة الغرب و المنطقتين الرابعة و الثالثة, ويفتقد إن عناصر بارزة في المنطقتين الأولى و السابعة زكت اللقاء حتى وان لم تحضره واستطاعت الجماعة السلفية فيما بعد

---

[1] ابو العينين محمود ،التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2008/2007، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية ، 2008) ، ص: 262.

[2] المرجع نفسه. ص 263.

[3] تبيل بوبية ،"الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، مذكرة ماجستير ، (القاهرة ، جامعة الدول العربية ، معهد لبحوث والدراسات العربية ، 2009)، ص: 64.

استقطاب بعض المجموعات التي كانت تنشط في المنطقة الأولى ثم التحقت المنظمة الرابعة وبعدها جزء من المنطقة السابعة و كتيبة الفرقان النشطة . وقد أصبحت الرقم الأول وسط المجموعات الأخرى[1].

2/تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي :

يعد تنظيم القاعدة في بد المغرب الإسلامي من ابرز وأقدم التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي, وقد انبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أعلنت انضمامها إلى تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن سنة 2006, وفي 27 جانفي 2007 تأسس رسميا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة الجزائري يحي أبو الهمام, حيث اتخذ من منظمة الساحل الإفريقي مستقرا له في ظل الفراغ السياسي والأمني الذي يميز المنطقة, وكذلك على اعتبار إن منطقة الساحل الإفريقي هي عبارة عن صحاري فارغة وممتدة الإطراف, كما إن انتماءها للدول التي تتقاسمها قائم فقط بالاسم .

-مما يجعل القاعدة هي القوة المسيطرة ميدانيا على المنطقة بحكم معرفتها بتضاريسها[2] ، فالجدير بالذكر إن جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي استجمعت قواها بفعل عوامل متعددة منها :

-تمكنه من الحصول على موارد مالية مهمة قاربت 70 مليون دولار جراء الفدية التي كانت تعرضها على الدول التي ينتمي إليها الرهائن .

[1] المرجع نفسه ، ص: 64

[2] وهيبة دالع ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999 /2004 ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2014 ، ص: 152.

– حصول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات على ارتفاع 11000 ميل تحصلت عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح ووصوله إلى يد هذه التنظيمات الإرهابية[1].

– ازدياد قوة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و ذلك نتيجة تدعمه ب600 إرهابي فروا من أفغانستان بعد اشتداد الضربات و الضغط عليهم وفروا إلى الصحراء الإفريقية و دول الساحل الإفريقي , وتمكن تنظيم القاعدة من تجنيدهم[2].

الشكل (2) : خريطة توضح عمل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

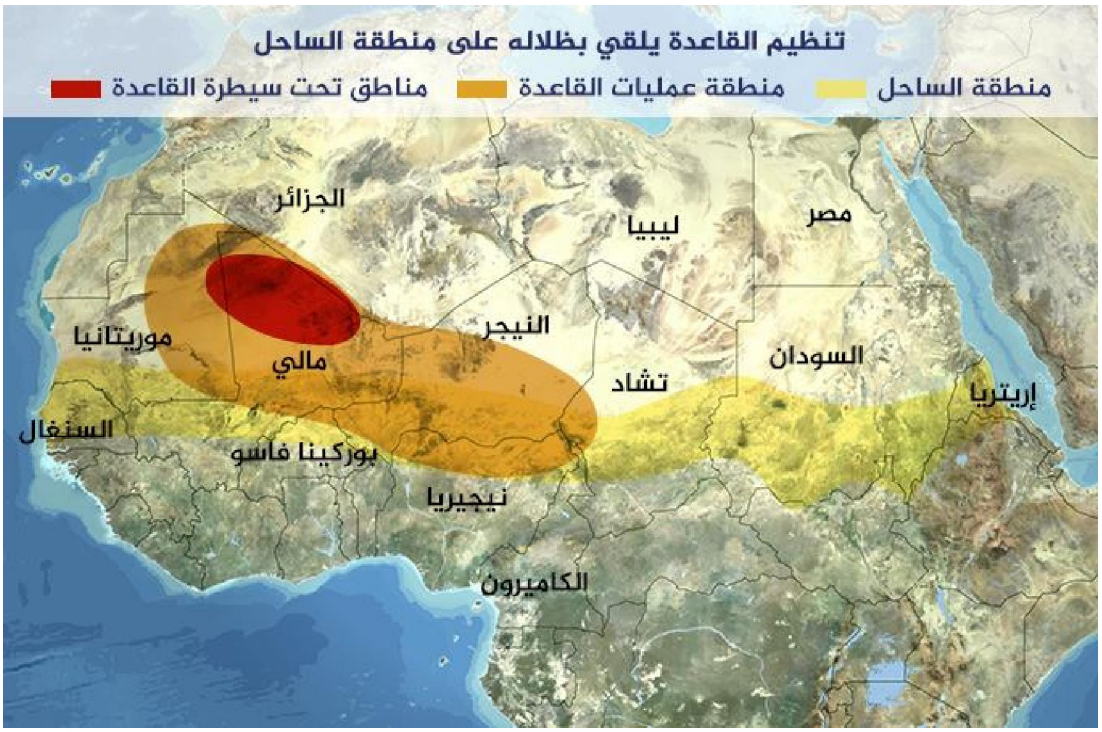

المصدر http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372485916721308.html

[1] عمر فرحاتي ، اثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقية على الأمن فيالمغرب العربي ، مداخلة ألقيت في ملتقي بجامعة ورقلة حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة ، يومي 27و28 فيفري2013 ، ص: 15

[2] عمر فرحاتي ، مرجع سابق ، ص: 15

- وعليه سنحاول إضافة أهم المبادئ و الأولويات التي يعول عليها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي بالشكل التالي:

1/ السعي إلى إثبات الوجود و تحقيق الصدى الإعلامي عالميا و إعطاء انطباع بان القاعدة فعلا فرع في شمال إفريقيا في عمقها, حيث تمكن التنظيم من دفع فرنسا للضغط على منظمي داكار لإلغائه سنة 2008 حيث نجحت في تحقيق صدى إعلامي غطت على خسائرها طوال سنة2007 ضمن ما يعرف بخطة ضرب الرؤوس التي أفقدته قيادات مؤثرة أهمها " زهير بارك" و "وعبد الحميد سعداوي".

2/ البحث عن شرعية دولية في شمال إفريقيا و توسيع النشاط في التوغل في دول الساحل الإفريقي حيث انتعش تنظيم القاعدة هناك .

3/الانخراط المباشرة في ترجمة الإستراتيجية الجديدة للقاعدة الأمال متمثلة في العمل على استقطاب المقاتلين في مختلف بلدان المنطقة و تكوينهم و تدريبهم في صحراء الجزائر وإرسال البعض منهم إلى العراق حيث يقدر عدد الأجانب في صفوف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في مارس 2008 بأكثر من 75 انتحاري من جنسيات مختلفة المغرب , تونس, ليبيا, موريتانيا, مالي, النيجر.

4/ التخطيط لإقامة قاعدة خلفية كبيرة للإرهاب في الساحل الإفريقي , ونلم مدى نشاط وقوة القاعدة في الساحل الإفريقي من خلال التدفق العالي لنقل الأسلحة من الصومال إلى مناطق نشاط للقاعدة[1].

3/ حركة أنصار الدين : تنشط هذه الحركة في شمال مالي بعد تأسيسها في سنة 2012 , وتعتبر نفسها الممثل و المتحدث الرسمي باسم المنطقة الذين يعانون التهميش و الإقصاء على كافة المستويات نتيجة لوجود نخب حاكمة فاشلة متحالفة مع قوى غريبة هدفها الاستيلاء على ثروات البلد لذلك فان سياسة حركة أنصار الدين هي الإصلاح عبر تنمية المنطقة و معالجة الأزمات التي وظفتها هذه النخب الحاكمة و تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية[2].

–من معلومات الهامة حول هذه الجماعة الإرهابية أنها كانت وراء عددا من العمليات الإرهابية أهمها اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي[3].

– ويتزعم حركة أنصار الدين الشيخ "اياد اغا غالي الملقب بأسد الصحراء" وهو منحدر مدينة كيدال و ينتمي إلى قبيلة "ايفورا" المتفرعة عن قبيلة "ايرياكان" وهو الزعيم السياسي و العسكري للحركة , وقد كانت له تجربة طويلة في حركة ازواد الشعبية مما مكنه من معرفة دقيقة بالصحراء الشاسعة و نوعية رجالها وطبيعة مناخها زيادة على اطلاعه على تاريخ التوارق , كما سبق وان عين قنصلا لدولة

[1] نبيل بوبية ، مرجع سابق ، ص ص : 70–72

[2] Mohamed Mahmoud Abd Al Ma4ali.3 Al Gaeda And Its Allies In The Sahel And The Sahara. Reports Al Jazeera ? Centre For Studies.1may2012. P6.

[3] عر فرحاتي ، مرجع سابق ، ص: 15.

مالي لدى المملكة العربية السعودية و كان من الذين ساهموا في وقف المواجهات العسكرية و بين النظام المالي و حركة ازواد في 1991[1].

– وقد أعلنت حركة أنصار الدين إن عقيدتها تقوم على النضال من اجل القضايا المحلية المتصلة بمشكلات التهميش و الإقصاء و المعاناة التي يتعرض لها أبناء المنطقة, لذلك فتحت أبوابها لكل أبناء المنطقة من اجل الالتحاق بها و الانخراط في صفوفها كون إن خطابها اقرب إلى معاناتهم اليومية لإعطائها لذلك طابعا محليا[2].

4/ جماعة التوحيد و الجهاد: وهو تنظيم يتقاطع مع تنظيم القاعدة و يعتمد على اختطاف الرهائن و يحاول فرض منطقة في الساحل الإفريقي[3].

بالإضافة إلى انه تنظيم يضم العناصر الإفريقية الزنجية المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تأسست في أكتوبر 2011 بزعامة سلطان ولد بادي , وقد أعلنت الجماعة إن عملياتها تستهدف دول غرب إفريقيا و بخاصة مالي والسنغال و ساحل العاج و التي تعتبر الخط الاستراتيجي للنفوذ الغربي وفي مقدمته فرنسا كما تستهدف الرعايا الغربيين في المنطقة [4].

5/ جماعة بوكو حرام:وهي جماعة إسلامية نيجيرية تعني بلهجة قبائل الهوسا "التعليم الغربي حرام" تنشط في شمال نيجيريا وتسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية وهي حركة محظورة رسميا. تأسست الجماعة عام 2002 في ولاية بورنو بشمال نيجيريا بزعامة المدرس ورجل الدين محمد يوسف. لكن الوجود الفعلي للحركة بدأ خلال عام 2004 بعد أن انتقلت إلى ولاية يوبي على الحدود مع النيجر

[1] دالع وهيبة ، مرجع سابق ، ص: .154

[2] دالع وهيبة ، مرجع سابق ، ص: 155.

[3] عمر فرحاتي ، مرجع سابق ، ص: 15.

[4] دالع وهيبة ، مرجع سابق ، ص: 156.

حيث بدأت عملياتها ضد المؤسسات الأمنية والمدنية النيجيرية. تسعى الحركة التي يطلق عليها أيضا اسم "طالبان نيجيريا" إلى منع التعليم الغربي والثقافة الغربية عموما التي ترى أنها "إفساد للمعتقدات الإسلامية", وإلى تطبيق الشريعة الإسلامية بمجمل الأراضي النيجيرية بما فيها ولايات الجنوب ذات الأغلبية المسيحية. وتتكون الحركة أساسا من الطلبة الذين غادروا مقاعد الدراسة بسبب رفضهم المناهج التربوية الغربية إضافة إلى بعض الناشطين من خارج البلاد على غرار بعض المنتسبين التشاديين. ورغم تقارب النموذج النيجيري مع النموذج الأفغاني لم يعثر على أي دليل قد يؤكد وجود صلة بين بوكو حرام وحركة طالبان الأفغانية. وتستهدف الحركة في عملياتها خصوصا عناصر الشرطة ومراكز الأمن وكل من يتعاون مع السلطات المحلية. وقد اغتيل زعيم الحركة محمد يوسف في 30 يوليو/تموز 2009 بعد ساعات من اعتقاله واحتجازه لدى قوات الأمن[1]

المطلب الثاني: علاقة الإرهاب مع بعض التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي.

لا يمكن دراسة موضوع الإرهاب في الساحل الإفريقي دون الوقوف على نقطة مهمة وهي تداخل وتقاطع هذا التهديد مع التهديدات أمنية أخرى أبرزها تجارة المخدرات و تجارة الأسلحة بحيث تتقاطع هذه التهديدات في العديد من النقاط نذكرها كالأتي :

[1]الجزيرة نت ...حركة بوكو حرام النيجيرية متحصل عليه:

http://www.aljazeera.net/news/international/2009/8/

1-علاقة الإرهاب بتجارة المخدرات في الساحل الإفريقي : إن العلاقة بين الإرهاب والمخدرات في الساحل الإفريقي تمكن في أن العصابات المنظمة للإرهاب تخوض من خلال بارونات المخدرات عمليات إرهابية في الدول المنتجة للمخدرات بفرض حماية نشاطها وشل مسار اتخاذ القرار لدى السلطات الحكومية[1].

إن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هذا الأخير الذي يعتبر التنظيم السلفي الذي خرج من عبادة الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية GIA من أقدم التنظيمات الناشطة في المنطقة وعلى الخصوص إقليم أزواد فمنذ أواخر 2006 ومسلحو هذه الجماعة التي تعرف بأمارة الصحراء سيعود إلى جعل مالي خصوص شمال مالي منطقة للاحتماء وملاذ لجمع الرهائن الغربيين ممن يتم اختطافهم في دول الساحل الإفريقي أو المغرب العربي وممرا أمنا لقوافل تهريب المخدرات ، فضلا عن كونهم خليفة للضغط على الجزائر وموريتانيا[2].

إضافة لما سبق فان منطقة الساحل الإفريقي تعتبر منطقة عبور للمخدرات التي تأتنا من أمريكا اللاتينية والتي يتم تسويقها واستهلاكها في دول المنطقة فتجارة المخدرات كمرور من غينيا بيساو وكذا من منافذ في دول أخرى مثل مالي والنيجر و التشاد وكذا دول المغرب العربي وتنقل من هناك كميات هامة منها إلى أوروبا حيث أشار تقرير نشرته الأمم المتحدة سنة 2008 بأن منطقة

[1] ناصر عامر ، "الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري" ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2013)، ص: 68.

[2] ناصر عمار، المرجع نفسه ، ص: 86.

غرب إفريقيا تعد منطقة عبور للكوكايين المنتج في أمريكا الجنوبية والذي يستهلك في أوروبا حيث أشار التقرير الأمم أن حوالي 27 من المخدرات المستهلكة في أوروبا من القارة الإفريقية[1].

من جهة أخرى فالعلاقة بين تجارة المخدرات و الإرهاب في الساحل الإفريقي وفي توضيح مدى تباين الحدود بينهما فان نموذج بلمختار الذي غير ولاء من الجماعة الإسلامية إلى الجماعة السفلية للدعوة والقتال , بحيث عمد بالمختار إلى توطيد علاقاته و دعمها مع القبائل الصحراوية من خلال تحالفات الزواج و كذا تجنب بلمختار ابتزاز وسلب المال من السكان المحليين مثلما عمدت إليه الجماعة السفلية في معقلها في منطقة القبائل و للتعويض عن فقدان هذه الإيرادات , ازداد ضلوع بلمختار في أعمال التهريب إذ تورط في عمليات تهريب المخدرات و التبغ والأسلحة . من هنا نستنتج بان العلاقة بين الإرهاب و تجارة المخدرات في الساحل الإفريقي مبينة على التعاون في إطار المصالح المتبادلة إضافة إلى إن تجارة المخدرات في الساحل الإفريقي تعتبر أهم المصادر التي تمول الجماعات الإرهابية في المنطقة.

2/ أما في العلاقة بين تجارة الأسلحة و الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي فإنها تبرز على نسبة في العالم من حيث انتشار الأسلحة , حيث احتلت القارة الإفريقية الصدارة من حيث تجارة الأسلحة ففي إحصائية قدمتها الأمم المتحدة سنة 2003فان هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح منتشر في القارة الإفريقية خصوصا في مناطق الحدود ويلعب التمويل الخارجي دورا كبيرا في إشعال الحروب حيث المتمرد دون و الإرهابيون في الساحل الإفريقي دائما يبحثون عن الأسلحة و الأموال

[1]JohmineGarson ; « DefisSecuritairesTransmationaux En Afrique » ; Paris : Institut De Relation International Et Strategique .2010 ;P :26

وكذلك التدريبات لدعم الأقلية التابعة لهذه الجماعة يبحثون عن السلاح ليس للتمرد فقط بل للدفاع عن النفس من قطاع الطريق وعصابات الجريمة المنتشرة بكثرة في هذه المناطق[1].

الجدير بالذكر إن تجارة الأسلحة في الساحل الإفريقي في تزايد مستمر خاصة مع تأزم الوضع في ليبيا سنة 2011 حيث قام مجموعة من المهربين "التوارق" بتهريب أسلحة مالي , وقد تما نهبها من قوات الرئيس السابق معمر القذافي[2].

وان خطورة تنقل الأسلحة في الساحل الإفريقي اخذ منحى أكثر خطورة بعد الأزمة الليبية كما ذكر سابقا وهذا لان الأسلحة الموجودة في الساحل الإفريقي قبل أزمة ليبيا كانت اقل خطورة وتطورا , إلا انه بعد سقوط نظام معمر ألقذافي تمكن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتحديدا في مارس 2011 من الاستحواذ على كمية من الصواريخ المتطورة التي في حالة ما إذا اتقنا فراد التنظيم من استعمالها فسوف يستخدمونها لما يزيد قوتهم وتحركهم .

- الجدير بالذكر لن الجنرال البريطاني ومستشار الوزير الأول البريطاني في الشؤون الأمنية لشمال إفريقيا السيد روبين يربي robin searby في ندوة صحفية تم إجراؤها لثر انعقاد اجتماع مجموعة للاتصال المشتركة الجزائرية البريطانية حول مكافحة الإرهاب والمسائل الأمنية في 24 – 25 أكتوبر 2011 أين أكد في هذه الدعوة على فكرة مفادها " بان حركية الأسلحة في ليبيا تمثل مصدر خطر على منطقة الساحل الإفريقي ككل[3]."

---

[1]ظريف شاكر ،" البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية ، التحديات والرهانات "، مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010)، ص: 102.

[2]دحمون حسينة ، مرجع سابق ، ص: 85.

[3] دحمون حسينة ، المرجع نفسه ، ص: 59.

خلاصة الفصل الثاني:

كخلاصة للفصل الثاني نستنتج بأن منطقة الساحل الإفريقي تخطت بأهمية بالغة وهذا مادفع بفرنسا بالاهتمام بها على الرغم من وجود بعض التهديدات الأمنية التي استغلتها فرنسا لتحقيق أهدافها ومصالحها الحيوية في المنطقة على ضوء أن دول الساحل كانت مستعمرات سابقة لفرنسا

-ومن جانب أخر نلاحظ تعدد مجالات اهتمام فرنسا بالساحل الإفريقي وهذا راجع إلى تنوع المصالح بالدرجة الأولى بين ما هو أمني وسياسي واقتصادي وحتى ثقافي هذا كله يد فعنا إلى استنتاج أن فرنسا تضع من هذه المنطقة على رأس أجندتها السياسية

-كأخر خلاصة عن هذا الفصل نجد بأن منطقة الساحل تزخر بالجماعات الإرهابية وهذا ما لمحناه في المبحث الثالث من الفصل الثاني بالإضافة إلى تقاطع بعض التهديدات الأمنية الأخرى كتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة مع ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

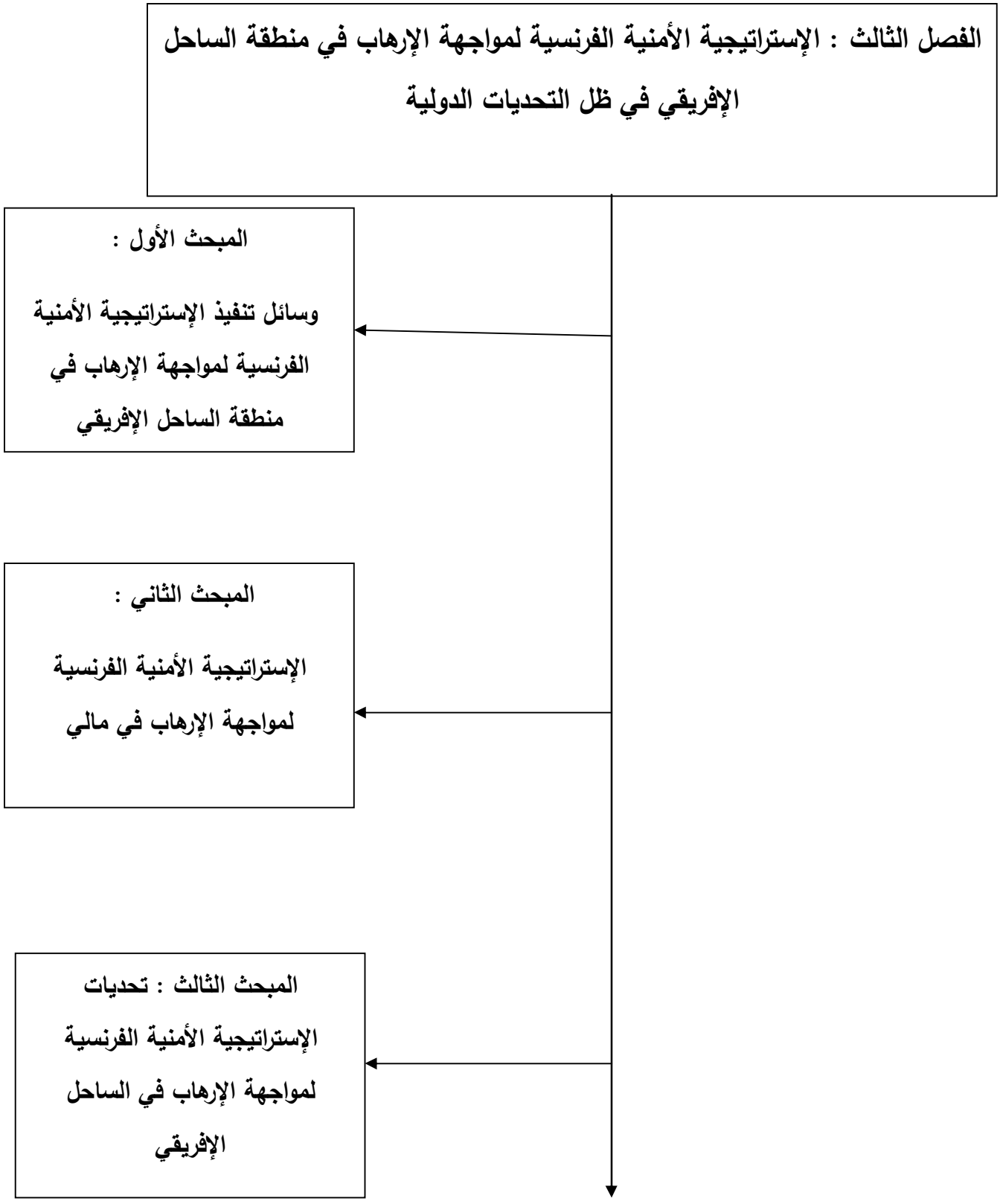
الفصل الثالث : الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحديات الدولية
المبحث الأول :
وسائل تنفيذ الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي
المبحث الثاني :
الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في مالي
المبحث الثالث : تحديات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

الفصل الثالث: آليات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للإستراتيجية الأمنية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي أين سيتم عرض لأهم الوسائل والأدوات التي استخدمتها فرنسا في تطبيق إستراتيجيتها الأمنية في المنطقة وهي عبارة عن أدوات ووسائل متنوعة وهذا يدل على رغبة فرنسا في بسط نفوذها في الساحل الإفريقي وبقوة

كذلك سيتم إسقاط ما سبق كله على أزمة مالي باعتبارها ابرز نموذج كمس هذا الموضوع وذلك من خلال عرض لمجريات أزمة مالي وكذا الأدوات التي استخدمتها فرنسا في مواجهة الظاهرة الإرهابية في مالي ثم مرورا بانعكاسات أزمة مالي إقليميا و دوليا.

وأخيرا سيتم عرض لأهم التحديات التي تعترض فرنسا في الساحل الإفريقي وقد تم اختيار تحدي الإستراتيجية الأمنية الجزائرية باعتبارها من دول الجوار للساحل الإفريقي وكذلك باعتبارها من أكثر المقاربات الأمنية نشاطا في الساحل الإفريقي هذا إلى اختيار الإستراتيجية الأمنية الأمريكية كثاني تحدي يعترض الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي وهذا راجع إلى اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الأقطاب المهيمنة في العالم عموما وفي الساحل الإفريقي خصوصا.

المبحث الأول : وسائل تنفيذ الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر الوسائل و الأدوات في أي إستراتيجية من بين العوامل المساعدة في نجاح أو فشل هذه الإستراتيجية و هذا يرجع إلى أهمية العامل المادي و التقني في الاستراتيجيات الأمنية للدول , وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الوسائل التي استخدمتها فرنسا من خلال إستراتيجيتها الأمنية التي ترمي إلى مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي , وقد تم تقسيم هذه الأدوات أو الوسائل إلى المطالب التالية:

1- وسائل عسكرية و سياسية

2- وسائل اقتصادية

3- وسائل ثقافية

المطلب الأول: وسائل عسكرية و سياسية

ا- الوسيلة العسكرية: تعتبر الوسيلة العسكرية من بين أهم الوسائل التي تعول عليها فرنسا في إطار إستراتيجيتها الأمنية في الساحل الإفريقي وهذا يرجع إلى إن الأخيرة تشهد عدد من الحركات الازموية التي خلقت حالات من الاضطرابات الأمنية و التي لا تقتصر فقط على اختطاف الرهائن أو بعض العمليات الإرهابية بقدر ما ترتبط هذه الأخيرة بالجريمة المنطقة و المتاجرة بالمخدرات و الأسلحة وبالنظر إلى هذه الدول الهشة على

مستوى البناء السياسي و انعدام التعايش الاجتماعي ما يجعل قدرتها على التعامل مع هذه الأخطار امرا صعبا في ظل تنامي الأطماع الاقتصادية و الطاقوية و كذا الحسابات للدول الكبرى و على رأسها فرنسا[1].

الجدير بالذكر إن السياسة الفرنسية في إفريقيا عموما و الساحل الإفريقي خصوصا تتميز بالقوة من خلال التواجد العسكري بشكل مباشر و كذلك من خلال وجود القواعد العسكرية وهذا يتجسد في الاتفاقيات العسكرية وكذا التعاون العسكري الذي يتم في نطاق المساعدات الفنية و اللوجيستيكية و التدريب العسكري , إضافة إلى التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر[2] .

وعليه نجد بان الإستراتيجية الفرنسية في الساحل الإفريقي ترتكز و تقوم على مجموعة من الأهداف هي كالتالي:

1- الهيمنة على إفريقيا وحتى وان بدا من التصريحات الرسمية غير ذلك وهو ما أكده مستشار الرئيس السنغالي السابق "عبده ضيوف" في مقولته " إن لفرنسا قوات عسكرية تفوق قوتها و قدرتها القتالية كفاءة الجيوش الإفريقية الوطنية وهي تمثل تهديد لأمن و استقرار المنطقة".

2- إعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا حيث يضم خبراء و مستشارين وبالفعل قامت فرنسا بتقليص عدد قواعدها العسكرية إلى ستة قواعد فقط.[3]

- وتتمركز أهم القواعد العسكرية الفرنسية في الساحل الإفريقي بالشكل التالي:

[1] نعمة كاظم هشام ،إفريقيا في السياسية الدولية ، (ليبيا : أكاديمية الدراسات العليا ، 2005) ، ص ص: 216-317.

[2] مغاوري شلبي ، الصراع الرمادي على القارة السوداء ، متحصل عليه من wwww.islamonline.net /-arabic-iol/asaspi- .oo.namaa

[3] حنان لبدي ، مرجع سابق ، ص: 151.

1/ التشاد: وهي عبارة عن القوات الفرنسية المتواجدة في العاصمة بنجامينا والتي لها دور مزدوج, اذ يسع إليها بدعم من قوة "سانجارس" في وسط إفريقيا إضافة إلى إمكانية التدخل في شمال تشاد المهددة من طرف مجموعات القاعدة المتمركزة في الجنوب الليبي و سيحافظ فرنسا في " نجامينا" بقوة تقدر بحوالي 95 جنديا إضافة إلى طائرات مقاتلة[1].

النيجر: سيوكل للقوة المتواجدة في " نيامي" عاصمة النيجر مهمة إستخباراتية ضخمة تهتم بمراقبة المنطقة وتحركات جماعة القاعدة فيها ولا يستبعد أن تقدم فرنسا نقطة متقدمة في أقصى الشمال النيجري على غرار قاعدة " تسالين " لمراقبة جبال أدرار وآيير التي تشق الحدود المالية – الجزائرية – النيجرية وصولا إلى ليبيا .

– مالي: ويوجد في مالي حوالي ألف جندي فرنسي بينهم 800 جندي في مدن "غاو" للتدخل في الشمال وملاحقة عناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[2].

من خلال ما سبق نستنتج بأن السياسة الأمنية المتبعة من قبل فرنسا اتجاه دول الساحل تحمل الطابع العسكري من خلال الإبقاء على التواجد الفرنسي في دول الساحل الإفريقي في إطار معاهدات عسكرية ثنائية تحمل معظمها الطابع السري تحت عنوان " تواجد عسكري فرنسي تعاوني" حيث ورد أن فرنسا متواجدة في إفريقيا مع شراكئها وهذا ما يفسر أن التنمية لا تكون بعيدة عن الأمن ، وفكرة إنشاء ميزانية مالية للتعاون العسكري تستجيب لملك الفكرة فالتواجد العسكري تعددت وتباين أشكاله من التعاون إلى المساعدة إلى عقد اتفاقيات شراكة

[1] حنان لبدي ،المرجع نفسه ،ص 151.

[2] حنان لبدي ، مرجع سابق ، ص 152 – 154.

ومعاهدات على كل المستويات حيث يبرز التواجد الفرنسي في الساحل على ميزة التعاون الذي يتواجد نحو البلدان المتخلفة ويكون تبريره للقضاء على التخلف[1].

إضافة إلى القواعد العسكرية فإن فرنسا تعتمد في هذه الآلية على اتفاقيات الدفاع المشترك وكذا اتفاقيات التعاون العسكري والمعونة الفنية ، وهي عبارة عن اتفاقيات ثنائية تشمل مجالات المساعدات العسكرية والفنية والمساعدات المباشرة لجيوش وأجهزة الشرطة والمنح الدراسية العسكرية ، وكذا برامج التدريب للضباط الأفارقة بحجة تكوينهم للقيام بعمليات حفظ السلام في القارة الإفريقية والجدير بالذكر أنهم في ما بعد يعملون لصالح فرنسا وبالتالي تزيد قوتها .[2]

كذلك تعتمد فرنسا في الآلية العسكرية على قوات التدخل السريع الفرنسيةFAR ، وهي عبارة عن قوات تم إنشائها سنة 1993 في عدة قوات بجنوب غرب فرنسا تتكون من 44 ألف جندي يمكنها التدخل خلال وقت قصير في أي مكان عن القارة الإفريقية .[3]

كذلك قامت فرنسا بإعداد مشروع عسكري يحمل أبعاد سياسية واقتصادية موسوم بفكرة رجل الدين الفرنسي Le Pére De Fou Could ومفاد هذا المشروع هو تنظيم فكرة صحراوية ذات نفوذ فرنسي.[4]

ب- الوسائل السياسية : إن السياسة الفرنسية في إفريقيا عموما والساحل الإفريقي خصوصا لا تختلف عن السياسات العالمية للقوى الكبرى إذ عملت من خلال تواجدها بإفريقيا على إعلاء حقوق الإنسان وحماية

[1]Samir Amine .Le Développement Inégal ; Paris : Ed De Minuit .1973 .P 174.

[2]شوادرة رضا ، مرجع سابق ، ص 176-177.

[3]المرجع نفسه ، ص .177

[4]Amdre Abigéat ,Sahara Espaça Géo Strate Gigue Et Enjeu Se Pali Pues Niger ; France : (S.M.D) .2000.

الحريات الأساسية وحماية الديمقراطية وتسوية بعض النزاعات مثل جهودها في تعزيز سيادة القانون في دول إفريقيا وقد خصصت فرنسا مليار فرنك سنويا للتطوير المؤسسي لهذا الغرض بما يزيد عن 400 مليون .[1]

هذا وتركز فرنسا على نمط دبلوماسية القمة إذ استطاعت جمع كل رؤساء الدول الإفريقية المنضمين للإتحاد الإفريقي باستثناء السودان ، ليبيا ، الجزائر ، الصومال في القمة الفرنسية الإفريقية العشرين بفرنسا أين تم التطرق إلى العديد من القضايا الإفريقية يتقدمها موضوع الأمن .[2]

من زاوية أخرى فإننا نلاحظ بأن أهم ما ميز العلاقات الدبلوماسية الثنائية الفرنسية الإفريقية هو طابع شخصية السلطة في إفريقيا ، وهو ما يعني شخصية العلاقات الدبلوماسية فالتعاملات الدبلوماسية الفرنسية ليس سياسية تعكس الشرعية السياسية للدول الإفريقية والمصلحة القومية ، بل هي مع دبلوماسية شخص الرئيس الإفريقي كما تسمى بدبلوماسية العائلة [3]، وعلية يمكن وصف السياسة الفرنسية الإفريقية بسياسة القوة حيث نجد بأن التواجد الإفريقي في الأجندة الفرنسية ، ظاهر في كل الخطابات السياسية الفرنسية ، بالإضافة إلى أن فرنسا وفي وسيلتها السياسية تحاول دائما التحرك بتأييد من المنظمات الدولية ومجلس الأمن لتنفيذ مشاريعها [4] وسياساتها سواء الإستخباراتية و حتى السياسية .

---

[1] شوادرة رضا ، المرجع سابق ، ص 170.

[2] المرجع نفسه ، ص 170 .

[3] Richard Banégas " La Fin Du Pacte Colomial France Afrique Sortir Du Pacte Colonial . La PolitiqueAfricaine De La France Sons Jaques Churaf Et Après" Politique . N 105 (Mars 2007) P9.

[4] دالع وهيبة ، مرجع سابق ، ص 191.

المطلب الثاني : وسائل اقتصادية .

تعد شركة Total Fam – ELF الفرنسية أهم الشركات العالمية من حيث الاستثمار والتواجد في إفريقيا فهي تعد المنطقة رقم واحد بالنسبة لها ، وقد وصل إنتاجها النفطي عام 2004 ما يعادل 813 ألف برميل يوميا وبلغ مجموع استثماراتها 40 % من مجموع استثماراتها في العالم سنة 2007 كما تمتلك 30 % من مجموع احتياطاتها من النفط البالغة 11 مليار برميل .[1]

و في إطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز في هذه المنطقة تسارع فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي إلى ضمان مصالحها و حماية المصالح المتواجدة في مواجهة كبريات الشركات الدولية في المنطقة حيث نجد الشركات الاسترالية، الهندية وشركات كوريا الجنوبية تستثمر في اليورانيوم بالنيجر ،قطر بتروليوم (kugpec)في استغلال البترول في موريتانيا، شركات ألمانية (Winter Shall)و(RWE) والاسبانية (Repsol)والتي تقوم بعمليات تنقيب في الساحل،إيطاليا بدورها حاضرة في ليبيا،بحكم علاقاتها كدولة استعمارية، كما عملت على تقوية علاقاتها في مالي من خلال عمل شركاتها في قطاع الطاقة ومنها شركةENI هذا بالإضافة إلى الصين التي تستثمر في التنقيب على البترول في مالي، وتتواجد في موريتانيا والنيجر، شركة غاز بروم الروسية وجدت نفوذا لها في المنطقة من خلال الجزائر ونيجريا حيث أمضت في سنة 2011اتفاق مع النيجر من أجل البحث واستغلال اليورانيوم[2].

وباعتبار فرنسا عضو فعال في الاتحاد الأوروبي وعلى اعتبار الإستراتيجية التي قامت بها المفوضية الأوروبية وعلى رأسها فرنسا نتجت اتفاقية"إستراتيجية من اجل الساحل " والتي كان ابرز محاورها المحور

[1] دالع وهيبة ، مرجع سابق ، ص 186 .

[2] شمسة بوشنافة ، مرجع سابق، ص 2.

الاقتصادي حيث خصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا بحوالي 650 مليون أور منها:

حوالي 450 مليون خصصت للدول الثلاثة التي تمثل قلب الإستراتيجية وهي: موريتانيا، مالي والنيجر، أما مبلغ 200 مليون أورو فقد وجه لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، إلى إلى جانب مبلغ 150 مليون اورو كمبلغ إضافي من الصندوق الأوربي للتنمية[1].

كذلك تعتمد فرنسا على المساعدات الاقتصادية ودعم الشركات الفرنسية في الساحل الإفريقي وتقديم مساعدات اقتصادية لدول الساحل بالإضافة إلى بناء شراكات اقتصادية بل وسعت فرنسا إلى زيادة عدد استثماراتها في المنطقة بالإضافة إلى اعتمادها على المنظمات الدولية والإقليمية في وسط وغرب إفريقيا مثل الايكواس وكذا الاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى[2].

المطلب الثالث : الوسائل الثقافية

عملت فرنسا ومنذ مغادرتها منطقة الساحل الإفريقي عبر نيل الأخيرة لاستقلالها على عملية غرس القيم والثقافة واللغة الفرنسية أين أصبحت اللغة الرسمية في بعض الدول الأكثر استعمالا في دول أخرى وحكمت فرنسا قبضتها في هذا المجال من خلال إنشاء المنظمة الفرنكونية التي أعلن عنها شكل رسمي في 1970 وعقد بها أول مؤتمر سنة 1986 برئاسة فرانسوا ميتران [3]. من هنا نستنتج بأن هذه المنظمة تخضع بشكل مباشر لمؤسسة الرئاسة الفرنسية وهذا أمر في غاية الأهمية ويدل على أهمية الجانب الثقافي في السياسة الفرنسية .

[1] شمسة بوشنافة ، مرجع سابق ، ص4.

[2] حنان لبدي ، مرجع سابق ، ص: 150.

[3] محمود أبو العينين ، مرجع سابق ، ص 401.

بالإضافة إلى ذلك عملت فرنسا على الحصول على امتيازات تعاقدية في ظل معاهدات الاستقلال والنهوض المرافقة لها . حيث أصرت فرنسا على الحفاظ على الآليات التربوية والثقافية حيث أن الأطر التربوية والثقافية ، تمنح لفرنسا ليس فقط أدوات نقل معرفية وثقافية لكنها تؤسس لهيمنة هيكلة بعيدة المدى حيث تقول فرنسا بأن سياسة التعاون الثقافية الفرنسية – الإفريقية تقوم على ضمان استمرار الهيمنة الفرنسية على المنطقة حيث أن هذا التعاون وحسب " ألفريد فروسي " مجرد آلية شيطانية لإحكام الهيمنة الفرنسية على المستعمرات السابقة .[1]

وتسعى فرنسا لفرض هيمنتها الثقافية في إفريقيا عبر مجموعة من النقاط نبرزها بالشكل التالي :[2]

1- التأطير البشري والمادي للسياسة الثقافية خاصة في مجال التربية والتعليم .

2- ترقية الوجود اللغوي الفرنسي سواء عن طريق الربط العضوي لعمليات عرقلة مشاريع التقريب بفعل الضغوطات السياسية ، أو دعم مشاريع الإدماج اللغوي للفرنسة في المنظومة السياسية الثقافية وهذا بدعم وسائل الإعلام من خلال البرامج الإعلامية الإذاعية والتلفزيونية والمسرحية والموسيقية ، لتدعيم الحس الثقافي الفرنسي ، لكي تعطي مصداقية أكبر للمشروع الثقافي والحضاري الذي تدافع عنه النخب السياسية .

3- دور المراكز الثقافية والمدارس الفرنسية المنتشر ، في دول المنطقة بالدور المحوري في نشر الثقافة الفرنسية .

[1] سالم برقوق ،" الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية ، في المغرب العربي " ، مجلة العالم الاستراتيجي ، العدد 3 ، ماي 2008. ص 2.

[2] سالم برقوق ، المرجع نفسه ، ص 24.

- من الناحية التطبيقية لهذه السياسة الثقافية نجد العديد من النتائج التي حققتها فرنسا ثقافيا في إفريقيا تبرز كالتالي :

1. خلقت فرنسا حالة من الاغتراب الثقافي للنخب مما خلق إنقسامات في الهوية للدولة الإفريقية ، أي بعبارة أخرى جعلت الأفراد يشكون في هوياتهم ويطرحون سؤال من أن ؟ أو من أكون ؟ .
2. القابلية للتبعية أي أن المجتمعات الإفريقية أصبحت تفضل الثقافة الفرنسية ، إي استهلاك كل ما هو صادر من فرنسا على البعد الثقافي .[1]

[1] سالم برقوق ، المرجع نفسه ، ص 3.

المبحث الثاني :الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في مالي :

سيحاول من خلال هذا المبحث إسقاط ما تم ذكره في الجزء السابق من الدراسة ، أي محاولة تطبيق الإستراتيجية الأمنية الفرنسية على أحد دول الساحل الإفريقي المحورية وهي مالي وهذا من خلال التعرض إلى طبيعة هذه الأزمة وكذا الوسائل و الآليات التي استخدمتها فرنسا في مالي لمواجهة الإرهاب منها كم المرور إلى النتائج و الانعكاسات ، وعليه يتم دراسة هذا المبحث تحت المطالب الآتية :

1/ معطيات عن أزمة مالي .

2/ التدخل الفرنسي في مالي .

3/ الانعكاسات الإقليمية والدولية لأزمة مالي .

المطلب الأول: معطيات عن أزمة مالي.

شهدت مالي نمطا متكررا من الانتفاضات التي قادها الطوارق ضد الحكومة في باماكو، حيث شعر الطوارق بأنهم مهمشين ومهملين وبناءا على هذه الأوضاع قاموا بشن ثورات متعددة، في تسعينيات القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين (في عام 1962 و1990 و2006) ، وقد أدى عدم حل هذه المظالم التي كانت سببا في تلك الثورات إلى بقاء الصراع قائما إلى غاية اليوم ، على الرغم من وجود اتفاقيات السلام ومبادرات اللامركزية التي توصل الطرفان إليها في تسعينيات القرن العشرين وخلال العقد الأول من القرن الحالي، ولم تمض سنة على اتفاقيات السلام في أكتوبر 2009 التي أنهت تمرد عام 2006 حتى ضرب جفاف الشمال المالي، مما دفع وكالات الإغاثة إلى دق ناقوس الخطر ، وجاء قرار الرئيس المالي "تورى بتخصيص 69 مليون دولار "للبرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي" في أغسطس 2011 متأخرا جدا وكان المبلغ

المرصود ضئيلا للغاية، وبحلول أكتوبر 2011 كان سخط الطوارق قد تفاقم من جديد[1].

حيث حاولت العديد من منظمات الطوارق التمرد ضد السلطة المركزية في باماكو، وكان أبرزها أزواد وهو الاسم الذي يستخدمه الطوارق للإشارة إلى الإقليم الشمالي في مالي، وقد سعت الحركة التي أنشئت في العام 2010 إلى بناء شبكة معارضة محلية، وحشد الدعم الدولي لمشروع استقلال الشمال عن مالي ، بحيث تمحورت دعوى الحركة الوطنية الأزوادية للانفصال حول المظالم القائمة منذ وقت طويل ، وغالباً ما اتُّهِمت العاصمة بالإهمال الاقتصادي المتعمّد للشمال ، وقالت الحركة الوطنية الأزوادية، إن المسؤولين اختلسوا أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة، ولم ينفّذوا اتفاقيات السلام السابقة الموقّعة بين الشمال والجنوب تماماً [2].

وعليه يمكن تفسير أزمة مالي وفق جوانب متعددة حيث ترد الأزمة القائمة حاليا بالشمالي المالي إلى التنافر العميق الذي نشأ بين الإدارة المالية وساكني المناطق الشمالية المالية منذ استقلال دولة مالي من خلال عدة مستويات نبرزها كمايلي :[3]

– المستوى السوسيو ثقافي :هناك تمايز عرقي بين الطوارق والعرب من جهة و الإثنيات الزنجية من جهة أخرى ، قد ترتب عنه تباين ملحوظ في اللغة والثقافة والتقاليد والقيم الاجتماعية والإحساس بالغيرة الهوياتية.

---

[1] محمد ولد الفاضل ،أزمة مالي وتداعياتها على منطقة الساحل والصحراء الحوار المتمدن–العدد: 4127 متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=364679

[2] بن عائشة محمد الأمين ،الجزائر والمعضلة الأمنية في مالي، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، متحصل عليه من: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php

[3] محمد امين ولد الكاتب ،**أزمة شمال مالي أسبابها وتداعياتها على موريتانيا وسبل مواجهة هذه التداعيات**، متحصل من عليه http://www.saharamedias.net/_a19788.html

– المستوى الاقتصادي ؛ ثمة تصادم بين نمطي الحياة وأسلوبي العيش عند الطوارق والعرب من جهة وعند الأعراق الزنجية من جهة أخرى ؛ إذ أن أغلب العرب والطوارق هم من الرحل, في حين أن الإثنيات الأخرى مستقرة في قرى ثابتة وتعتمد في عيشها على الزراعة والصيد والعديد من الحرف الأخرى .

– المستوى السياسي : فإن ساكني الشمال المالي عربا كانوا أم طوارق قد عاشوا منذ القدم ضمن الفضاء المغاربي الساحلي في تواصل دائم مع بقية المجموعات العربية والبربرية المتواجدة في مجال الشمالي الإفريقي, وعندما قام الاستعمار الفرنسي في أواسط القرن العشرين وعلى نحوي اعتباطي ، بتقطيع منطقة الساحل إلى دول متميزة عن بعضها قام بطريقة عشوائية وبأسلوب قسري بإدماج جزء من العرب والطوارق في كل من دولتي مالي والنيجر وذالك دون استشارتهم أو الأخذ برأيهم ، مما جعلهم يرفضون هذا القرار الاستعماري التعسفي ويقومون بانتفاضات وثورات متوالية احتجاجا عليه ، وبدلا من أن تؤخذ تطلعاتهم بعين الاعتبار وتحترم طموحاتهم، تم قمعهم ومحاولة كسر إرادتهم بالقوة ،وبالنتيجة فإن شعورهم بالانتماء إلى دولة مالي وولائهم لها ظلا شبه معدومين .

– المستوى النفسي، فقد تولد لدى الطوارق والعرب شعور بالدونية والعبثية وأحسوا بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية بل أنهم غرباء في وطنهم نظرا لإقصائهم التام من المساهمة في تسيير الشأن العام والمشاركة في صنع القرار وصياغة المستقبل[1].

من جهة أخرى فان الوضع السياسي والأمني في مالي، تلك الدولة الواقعة في غرب إفريقيا والتي ظلت حتى شهر مارس2012 دولة ديمقراطية يقودها رئيس منتخب، وتوجد بها تعددية حزبية وحرية تعبير

[1] محمد الامين ولد الكاتب ،مرجع سابق.

إلى أن تمت الإطاحة بالرئيس "آمادو توماني توري" في انقلاب عسكري قاده الرائد" آمادو هيا سنوغو"، متزعما مجلسا عسكريا يدعى اللجنة الوطنية للإنقاذ الديمقراطي إلى أن انسحبت كتيبة الرائد آمادو هيا سنوغو وغيرها من كتائب الجيش المالي أمام هجمات مسلحي الطوارق من منتسبي الحركة الوطنية لتحرير أزواد في الشهور الأولى من سنة 2012، حيث لم يكن ميزان القوى متكافئا بين الطرفين: فالمسلحون الطوارق، وأغلبهم يحمل الجنسية الليبية بالإضافة إلى جنسيته المالية ممن كان في الجيش الليبي وظل نشطا ضمن كتائب القذافي، انسحبوا غداة الإطاحة بالقذافي من ليبيا بمعداتهم وعتادهم الحربي مرورا بالنيجر والجزائر ليجدوا أمامهم جيشا ماليا ضعيف البنية وسلاح قديم يعود إلى سبعينات القرن الماضي كما أن كفاءته القتالية واستعداده الميداني محدودان جدا حيث انهزم الجيش المالي بسرعة أمام مسلحي الحركة الوطنية لتحرر أزود تاركا وراءه منطقة تشكل أكثر من 66% من مساحة الأراضي المالية في يد المسلحين الطوارق ثم ما لبثت المجموعات السلفية الجهادية أن استخلصتها من الحركة التارقية[1].

من هنا تحديدا سنحاول التطرق للفاعلين الرئيسيين في التمرد الطارقي حيث ترتكز المطالب التي يقدمها مسلحو الطوارق في كل هذه الفصول المتقطعة من الحرب والاتفاقيات والسلام على رفع الغبن والتهميش الذي يقولون إن الحكومة المركزية في باماكو تمارسه عليهم. كما ترتكز الحركة الوطنية لتحرير أزواد على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا لها، وهي[2]:

---

[1] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، **أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة** ،مركز الجزيرة للدراسات متحصل عليه : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/12/201212208442465783 3.html

[2] الحاج ولد ابراهيم ، **أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم** ،مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه من : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/20122129582152916.html

أولا: المجندون الماليون والنيجريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي.

ثانيا: المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يرأسه" إبراهيم أغ باهانغا" قبل موته سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقات السلام وملحقاتها والذين هربوا منه عند اندلاع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر 2006.

ثالثا: حركة أنصار الدين الأزوادية التي يعتبر زعيمها "الآن: إياد أغ غالي" أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل" أغ باهانغا" ومقتل القائد" بركة شيخ"، زعيم هذه الحركة هو رفيق للقادة التاريخيين للمتمردين الطوارق.

رابعا: الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع، رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في الداخل أو في دول الشتات في أوروبا على نفي أي صلة لهم بتنظيم القاعدة. ويحرص كل طرف على اتهام الطرف الأخر بالتعاون السري مع التنظيم الإرهابي لتسجيل نقاط عند الأطراف الإقليمية أو الدولية التي يشكل التحرك الحر للتنظيم في دول الساحل والصحراء تهديدا لمصالحها[1].

المطلب الثاني: التدخل الفرنسي في مالي

اعتمدت إستراتيجية فرنسا في التعاطي مع الأزمة في مالي أساسًا على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي، إضافةً إلى اعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع

[1] الحاج ولد ابراهيم ،مرجع سابق.

دعمها لوجستيًّا، وماليًّا، واستشاريًّا، وعلى الرغم من تعدّد الأهداف وتداخل المصالح الإقليمية بين بلدان غرب أفريقيا ومالي، فإنّ أحد العوامل المحفّزة لتدخّل قوّات مجموعة دول غرب أفريقيا كان لتحقيق الرؤية والأهداف الفرنسيّة إزاء الأزمة. بل يمكن القول إنّ فرنسا كانت لتكتفي بالتدخّل الأفريقي العسكري لو أنّه كان قادرًا على حسم المعركة، أي أنّها كانت ستكون راضية بأن تخوض قوّاتٌ أخرى معركة بالوكالة عنها فتحقّق أهدافها ورؤيتها من الأزمة الماليّة من دون أن تتورّط قوّاتها في القتال بصورةٍ مباشر[1].

- بالإضافة إلى ما سبق ذكره فنلاحظ بان فرنسا قد حملت لافتة الدعوة الشرعية للتدخل في مالي بغرض مساعدتها في صيانة وحدة البلاد المعرضة للخطر على يد المنظمات الإسلامية الانفصالية في الشمال، والخوف من تشكيل كيان مسلح متطرف يعرض وحدة مالي إلى التفتت، وتمتد تأثيراته إلى الدول المجاورة فيعرض أمنها واستقرارها للخطر، مع إمكانية زيادة طموح المجموعات المسلحة لتكون بؤرة تشكل ملاذا آمنا للتشدد والتطرف في المنطقة، إلا أن واقع الأمر يدعو إلى التشكيك في النية الفرنسية تجاه التدخل في مالي .حيث انه من الواضح أن الهدف الفرنسي ليس حل الأزمة القائمة في مالي إذ أنها لو كانت تسعى إلى الحل فقد كانت هناك الفرص لتقديم الدعم لتحركات الايكواس في هذا الاتجاه, حيث سبق للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن أعلنت استعدادها لنشر مسلحين في مالي لطرد المقاتلين المسلحين و لإصلاح جيش البلاد ثم دعم العمليات لاستعادة شمال البلاد من المسلحين الإسلاميين ;ويأتي التدخل الفرنسي في ظل اتخاذ الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، قراره ببدء التدخل العسكري في مالي في إطار ما عرف بحملة "القط المتوحش" في يناير 2013 استجابة

[1] بن عائشة محمد الأمين ، مرجع سابق .

لطلب رسمي من الرئيس المالي، ومن أهم القرارات التي اتخذها هولاند منذ وصوله إلى السلطة .[1].

وقد عرف هذا القرار موجة من القبول والرفض لدى الطبقة السياسي في فرنسا نبرزها كما يلي :

- أجمعت القوى والنخب السياسية الفرنسية بيمينها ويسارها على الوقوف جبهة واحدة وراء الرئيس فرنسوا هولاند في القرار الذي اتّخذه بإرسال القوّات الفرنسية إلى مالي، ولم يسمع صوت معارض لهذا التدخّل باستثناء صوت النائب في الجمعية الوطنية الفرنسيّة "نوال ماماير"، الذي رأى أنّ التدخّل هو استمرار لسياسة (فرنسا– إفريقيا France" Afrique) , فبمجرد إعلان الرئيس هولاند التدخل في مالي، عبرت قيادات اليمين عن دعمها للقرار مؤكدة على ضرورة الالتزام بالوحدة الوطنية التي شدد عليها الخطاب الرسمي.[2]
- بالإضافة إلى ذلك سنبرز أهداف التدخل الفرنسي في مالي بين أهداف معلنة وأخرى خفية حيث ومن بين الأهداف المعلنة أن فرنسا وجدت فرنسا في "الحرب على الإرهاب" حجّة قويّة لتبرير تدخّلها سياسيا وعسكريا في دول أفريقية تمرّ بأزمات وعلى رأسها مالي[3].
- كذلك نجد بان التدخلات العسكرية الفرنسية في البلدان الإفريقية تتم بذريعة حماية الرعايا الفرنسيين وتحرير الرهائن في هذه الدول أو محاربة المجموعات الانفصالية والمتمردين الذين

[1] عبير الفقي ، أزمة مالي والوجود الفرنسي ، الاستعمار في شكله الجديد متحصل عليه من المجلة الإفريقية للعلوم السياسية متحصل عليه من :http://maspolitiques.com/ar/index.php/cv/11-publicatons/88-m

[2] عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه أفريقيا، المركز العربي للبحوث والدراسات متحصل عليه من :http://www.acrseg.org/36650

[3] محمد رجب التدخل الفرنسي في غرب أفريقيا: محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح ،جريدة العرب ، 9790 ، ص : 7 متحصل عليهhttp://www.alarab.co.uk/?id=42152

لهم مشاكل مع الحكومة المركزية في هذه البلدان[1].

والخريطة التالية توضح العمليات العسكرية الفرنسية في مالي.

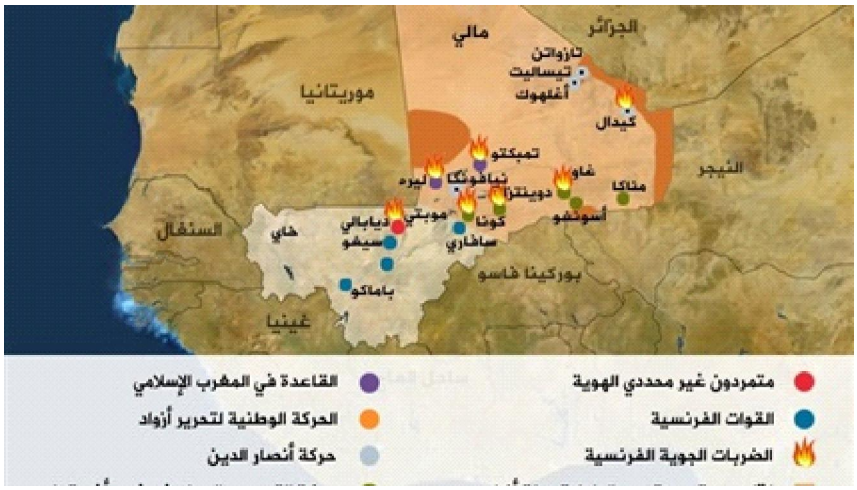

المصدر http://www.acrseg.org/36650

- إن فرنسا لا تستطيع أن تمنع رعاياها من التواجد في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في ظل المصالح الحيوية الفرنسية في هذا الإقليم فالمصانع الفرنسية تعتمد على مخزون اليورانيوم الذي تحتويه أراضى النيجر حيث تعد أكبر منتج لهذا المورد في العالم، فشركة (أريفا) الفرنسية تدير عمليات استخراج اليورانيوم والذي يزود به أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة (أو دى أف) للكهرباء في فرنسا وتعتمد عليه المصانع الفرنسية حيث تحتكر الشركات الفرنسية استخراج اليورانيوم من مناجم النيجر منذ أكثر من أربعين عاما، يضاف إلى هذا تطلع فرنسا لاستثمار الموقع الاستراتيجي لدول غرب أفريقيا والأسواق التي يضمها الإقليم ، لذلك تخشى فرنسا أن تستخدم الجماعات المتشدد في شمال مالي هذا الإقليم في

[1] عبير الفقي مرجع سابق.

نشر الفوضى في الدول المجاورة[1].

وقد لاقت فرنسا الدعم في تدخلها العسكري المباشر في مالي من قبل العديد من الجهات بدءا من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 الصادر في 20 ديسمبر/ كانون أول، الذي يسمح بإنشاء قوة دولية لدعم مالي في حربها لاستعادة الشمال، هذا فضلا عن مبررات أخرى من قبيل منع قيام كيان "سلفي إرهابي" في المنطقة يشكل تهديدا للمنطقة والعالم بأسره[2].

كما يمكن تقديم المساعدات الدولية التي حظيت بها فرنسا من خلال تدخلها في مالي حيث ان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قدما لها التأييد السياسي بينما كل من نيجيريا ،السنغال، بوركينافاسو، بنين، توجو، تشاد النيجر،غانا، غينيا الجيش المالي، قدموا لها الدعم بالقوات البرية على الأرض بينما كل من الإمارات، البحرين اليابان، الاتحاد الأوربي الاتحاد الأفريقي، بنين، كوت ديفوار السنغال، نيجيريا، غانا، إثيوبيا، جنوب أفريقيا، جامبيا قدموا لها الدعم المالي بينما قدمت لها كل من الجزائر والمغرب فتح الأجواء الجوية والبرية في حين قدمت لها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الدانمارك، بلجيكا، روسيا المساعدات بالدعم ألاستخباراتي واللوجستي وقد قدمت لها كل من بريطانيا، ألمانيا، أمريكا، كندا، الدانمارك، إسبانيا، هولندا، بلجيكا، الإمارات المساعدات بالطائرات والمعدات[3].

---

[1] أميرة محمد عبد الحليم ،التدخل الدولي في مالي الأسباب والفرص ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية متحصل عليه من : http://acpss.ahram.org.eg/Review.aspx?Serial=108

[2] مركز الجزيرة للدراسات...**التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات**...17 يناير 2013 متحصل عليه من http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2013/01/201311611442895908.html

[3] عبير شليغم ، مرجع سابق.

والخريطة الموالية توضح المهام العسكرية الفرنسية في دول الساحل الافريقي.

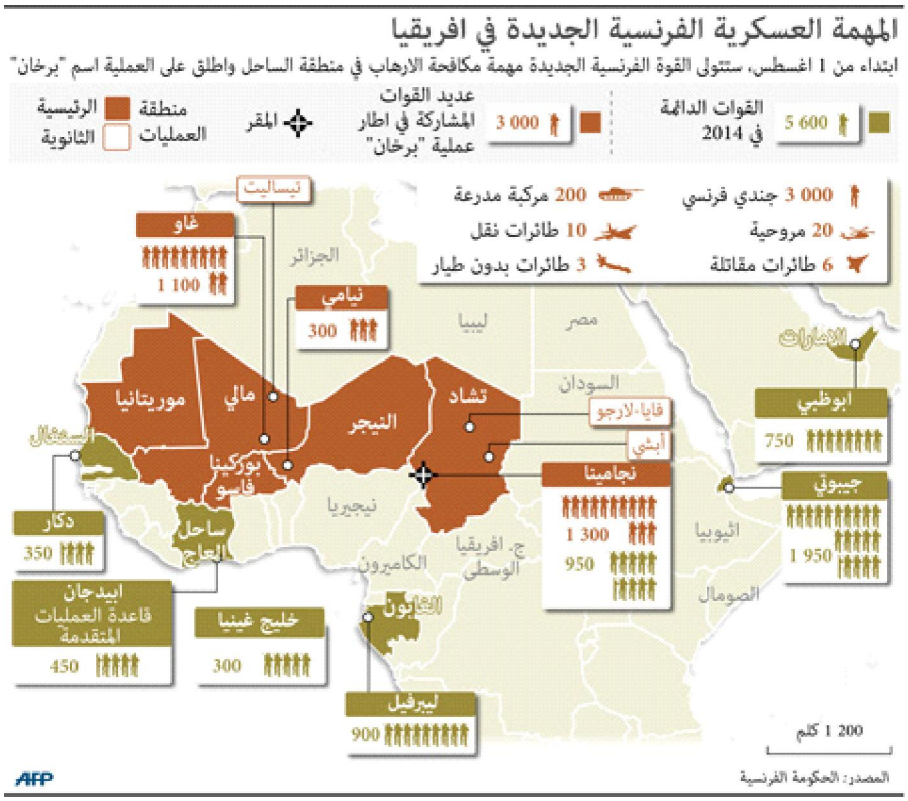

المصدر http://www.alarab.co.uk/?id=42152

- بالإضافة إلى ما سبق سيتم عرض أهم عملية عسكرية قامت بها فرنسا في مالي سنة 2012 وهي عملية "سرفال" حيث مكّنت الأخيرة، من وقف تقدم المجموعات المسلحة نحو باماكو التي كانت مهددة بالسقوط في فترة وجيزة مما يعني القضاء على الدولة المالية بشكلها القائم

منذ الاستقلال، إضافة إلى تحرير كافة مدن الشمال المالي من قبضة تنظيم القاعدة وأنصار الدين، وقامت بملاحقة الجماعات الإسلامية المسلحة في معاقلها , وحسب المعلومات الرسمية فقد مكنت عملية "سرفال" من القضاء على حوالي 400 مقاتل واكتشاف 220 طنًا من الذخيرة، وتفكيك معامل لصنع المتفجرات[1].

- وحسب المؤشرات المتوفرة فإن تنظيم القاعدة والجماعات المتحالفة معه، استطاع التأقلم مع واقع ما بعد عملية "سرفال" بإعادة تنظيمه باندماج بعض مكوناته في ما سُمي بحركة المرابطين، كما قام بهيكلة صفوفه في تشكيلات صغيرة متحركة تستغل المسالك التقليدية في التنقل في الشمال المالي، وتشكّل المناطق الجبلية تحصينات شبه آمنة المسالك وصولاً إلى الحدود الليبية وقد نظمت عدة مظاهرات في باماكو للتنديد بازدواجية المعايير الفرنسية[2].

المطلب الثالث : الانعكاسات الإقليمية لازمة مالي

إن تفاقم الأزمة في مالي يجر البلدان المجاورة إلى أوضاع سيئة ، فشمال أفريقيا ليس محصّناً أمام العوامل المخلّة بالأمن التي تنطلق من شمال مالي، حيث تسبّبت الأزمات العالمية والإثنية والحكومية والبيئية باضطرابات تجاوزت في حدّتها حركات الطوارق التمرّدية أو الانقلابات المعتادة في غرب أفريقيا ،حيث ساهمت الردود الوطنية والإقليمية والدولية في كبح الفوضى في مالي، إلا أنها لم تؤسّس لاستقرار دائم، ولم تظهر بعد حلول حقيقية طويلة الأمد. وفي الانتظار، فإن تعاظم الأزمة يزيد من حدّة التأثيرات الأمنية التي يمكن أن تترتّب على بلدان

[1] محمد عبدالله ولد آدّا...الوضع الأمني بالساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي..مركز الجزيرة للدراسات متحصل عليه. http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/02/201422385727314727.html

[2] محمد عبد الله ولد ادا ، المرجع نفسه .

شمال أفريقيا[1].

إذ أن المنطقة المغاربية تواجه في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة المتمثلة في الجريمة وتجارة وجمع أنواع السلاح وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشار الأمراض المختلفة، وهذه الأزمات الأمنية المهددة لمنطقة الساحل، أعادت النظر في مبادئ ومفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية[2].

- إن من شأن الأزمة التي اندلعت في الشمالي المالي أن تكون لها تداعيات ملموسة على مختلف جوانب الحياة في موريتانيا وذالك نظرا للتقارب الجغرافي بين موريتانيا ومالي اعتبارا من الروابط الروحية والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الشعبين الموريتاني والمالي ; فعلى الصعيد الاجتماعي قد تفضي المواجهة بين قبائل شمال مالي العربية ذات الامتداد الموريتاني وبين الإثنيات الزنجية المتعايشة مع الموريتانيين في المناطق الحدودية إلى ظهور نعرات قد تضر بالتعايش السلمي والانسجام الاجتماعي بين مواطني البلدين وعلى الصعيد الاقتصادي قد تفضي الاحتكاكات بين ساكنة الشمالي المالي من المجموعات العربية ذات الامتدادات الموريتانية والإثنيات الزنجية إلى خلق أحقاد وعداوات قد يكون لها مفعول سلبي، مما قد يلحق أضرارا معتبرة بالمصالح الاقتصادية الموريتانية والمالية على حد سواء، وعلى الصعيد الثقافي والروحي قد تتسبب المواجهات المحتملة بين مختلف ساكنة الشمال المالي في التأثير على الروابط الثقافية والروحية والتواصل الفكري القائم منذ القدم بين الشعبين ، وعلى الصعيد الأمني ، قد يفضي

[1] بنجامين نيكلز، مالي والتداعيات الإقليمية متحصل عليه:

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=52019&lang=ar

[2] محمد ولد الفاضل، **تداعيات الأزمة المحتملة على موريتانيا**، مرجع سابق.

نزوح آلاف المهاجرين من الشمال المالي نحو موريتانيا إلى دخول وإنسياح العديد من المجموعات الإرهابية ذات الولاءات المتناقضة والارتباطات المتضاربة داخل موريتانيا، أما على الصعيد السياسي قد يلقي الوضع في مالي بظلاله على التعاون والتنسيق بين البلدين في المجالين السياسي والدبلوماسي على المستويات الجهوية والإقليمية والدولية[1].

[1] محمد الأمين ولد الكتاب، مرجع سابق

المبحث الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

- سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم التحديات أو الصعوبات التي توجه التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ولا سيما في موضوع مواجهة الإرهاب ، وقد تم اختيار أهم تحديين يواجهان فرنسا في الساحل الإفريقي وهما التواجد الجزائري وكذا التواجد الأمريكي على اعتبار إن الجزائر تتبني مقاربة أمنية لمواجهة الإرهاب أثبتت فعاليتها على ضوء التجربة الجزائرية فترة العشرية السوداء وكذلك التحدي الثاني وهو التنافس الأمريكي – الفرنسي على منطقة الساحل وتحديدا في موضوع مواجهة الإرهاب هذا الأخير الذي أصبح يمثل ورقة رابحة في بد كل دولة متفوقة في هذا المجال وعليه ستتم الدراسة وفق المطالب التالي :

1/ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي .

2/ التنافس الأمريكي لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

تقوم المقاربة الأمنية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي على مجموعة من المتغيرات تحكم هذه الإستراتيجية خاصة وان السياسة الخارجية تجاه الساحل الإفريقي كانت تقوم على مراعاة خصوصية المنطقة وكذا وفق المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية حيث أن الجزائر قامت بتسوية العديد من المشاكل في

الساحل الإفريقي لاسيما في مالي أين قامت بتسوية المشكل بين الحكومة المالية والازواد في التسعينات[1].

وعليه وقبل الشروع في تبيان المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه دول الساحل لابد من التطرق إلى طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية والتي تبرز كما يلي:

- تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويُقرِّر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيو سياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها اذ إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي [2]تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لوحظ في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو , حيث تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، وهذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من

[1] جدو فؤاد، مرجع سابق، ص:329.

[2] بوحنية قوي ،إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي،مركز الجزيرة للدراسات متحصل عليه من http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html

المعضلات الأمنية أهمها 5 معضلات كبرى تتمثل أساسا في: [1]

1. صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة
2. ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية
3. لبنى الاقتصادية الهشة وهو ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن تصديرها للجزائر
4. ضعف الأداء السياسي؛ إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، ومالي والنيجر
5. انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

- حيث تعد المقاربة الجزائرية للخروج من الأزمة في مالي الأكثر نجاعة من خلال التأكيد على أن يكون الماليون المبادرين الاوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم. و عليه فان تصور الدبلوماسية الجزائرية يجمع حوله أغلبية القوى الكبرى لوجود مخرج للأزمة في مالي[2].

على صعيد آخر، تخشى الجزائر من أن تكون أيّ عملية عسكرية بشمال مالي خطوة أولى تجرّها بدورها إلى المستنقع الماليّ وتحقق طموحات تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، و جماعة التوحيد والجهاد، في إستدراج الجيش الجزائري إلى الحرب بشمال مالي، وتبرير عمليات انتقامية لخلاياه المسلحة بعُمق التراب الجزائري، تحت مبرر الدفاع المشروع عن النفس , كما أن الجزائر نجحت بتحفيز المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على تبني موقفها وعدم الذهاب نحو التدخل العسكري، قبل استنفاد الحوار

[1] بوحنية قوي ، المرجع .

[2] عربي بومدين أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية ، الحوار المتمدن–العدد: 3893 – 2012 / 10 / 27 متحصل عليه من : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329943

بين مختلف الأطراف السياسية المتنازعة، الذي بدأ في الجزائر واغا دوغو، بعد أن أعلنت "جماعة أنصار الدين" الإسلامية أنها قررت المشاركة في مفاوضات من أجل "السلام"، تحت إشراف رئيس بوركينا " فاسو بليز كومباوري "، وسيط المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في الأزمة المالية الذي سبق له أن أجرى اتصالات مع عناصر من الجماعة، ولا يزال يفضّل التوصل إلى حلٍّ عبْر التفاوض، بدل اللجوء إلى استخدام القوة[1].

إلا انه يعاب على الموقف الجزائري من أزمة مالي أنها رفضت الحل العسكري من جهة لكنها فتحت مجالها الجوي للطائرات العسكرية الفرنسية وهنا نلمس ازدواجية وتناقض كبيرين حيث يخفي قرار الجزائر السماح للطيران الحربي الفرنسي باختراق أجوائها عام 2013 حقيقة أكبر بكثير من مجرد فتح ممر جوي، وتشير مصادر عليمة إلى أن الجزائر شاركت بطريقة فعالة في القضاء على سيطرة الجماعات الإرهابية في شمال مالي ، وتضمّن قرار سماح الجزائر للطائرات الفرنسية العسكرية باختراق المجال الجوي الجزائري المتخذ في عام 2012، حق الطائرات الفرنسية في التزوّد بالوقود في الحالات الطارئة وإمكانية النزول الاضطراري للطائرات الفرنسية في مطارات جزائرية، ولم تأت موافقة الجزائر على فتح مجالها الجوي أمام القوات الجوية الفرنسية من فراغ، وجاء القرار بعد مفاوضات طويلة واجتماعات ولقاءات للتنسيق بين البلدين لكن الكثير من المراقبين والسياسيين في الجزائر اعتبروا أن قرار فتح المجال الجوي الجزائري أمام طائرات سلاح الجو الفرنسي "انتقاصا من السيادة الجزائرية الوطنية" و«ضربة" لمبدأ جزائري قديم يتمسّك به الشعب، وهو عدم التفريط في السيادة الوطنية، وقد ظل

[1] الأوضاع في مالي تثير مخاوف إقليمية ودولية , متحصل عليه من :http://www.swissinfo.ch/ara/33887942

هذا المبدأ من أهم الثوابت الوطنية منذ الاستقلال[1].

المطلب الثاني : التنافس الأمريكي لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

يعتبر التواجد الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي تواجدا قويا ، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية في حالة تنافس شديد مع فرنسا على منطقة ، ويعتبر موضوع موجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي ، الموضوع الأساسي الذي تتنافس على أساسه الدولتان لتحقيق مصالحها الحيوية والمتمثلة كما ذكر سابقا في المصلحة الاقتصادية بالرجة الأولي .

فالولايات المتحدة الأمريكية وحسب تقرير قام به وزير الدفاع الأمريكي " ديك تشينيي " عام 20002 اعتبر فيه أن إفريقيا ، تعد احد المصادر الإستراتيجية للطاقة حيث قدرت الاحتياجات الأمريكية سنة 2015 ب25% من الطاقة الإفريقية .

والجدير بالذكر إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل أي شركاء في المنطقة سواء تعلق الأمر بالصين باعتبارها قوة صاعدة في إفريقيا ومنافس قوي ولفرنسا التي تعد الساحل الإفريقي مجال نفوذ حيوي ، إذ لا تقبل الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تقاسم الأدوار إطلاقا [2].

وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى القيام بالعديد من المشاريع في الساحل الإفريقي لمواجهة الإرهاب أولا ومحاولة الحد من التواجد الفرنسي في المنطقة ثانيا . حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ أحداث11

[1] محمد بن أحمد، " القصة الكاملة لفتح المجال الجوي أمام الطائرات الفرنسية"، **جريده الخبر الجزائرية** , يونيو 2014 ، 19، متحصل عليه من : http://www.elkhabar.com/press/article/48498/#sthash.uACeH7hp.xCRliSNS.dpbs

[2] Klaus Naumann « Towards A Grand Strategegy For On Uncertain World –RenwingTransatlantic ; Partnership : ,[.S.L.E].2007.P :59.

سبتمبر 2001 أصبح موضوع الإرهاب يمثل حجز الزواية فيما يخص العلاقات الأمريكية–الإفريقية وعليه عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ إستراتيجيتها في الساحل الإفريقي على العديد من المشاريع نبرزها أهمها بالشكل التالي :

1/ مبادرة بان الساحل :Pan Sahel

وهي مبادرة قام بها الرئيس الأمريكي جورج بوش بالتعاون والتنسيق بين كل من البيت الأبيض والمكتب الأمريكي للحرب على الإرهاب يوم 10 جانفي 2014 لملاحقة الإرهابيين في الأراضي الإفريقية غير المراقبة والتي سبقتها مرحلة تمهيدية للتخطيط والإعداد ، وقد تم إرسال ما يقارب 500 جندي أمريكي تحت اسم الفريق المعادي للإرهاب في إطار مبادرة بان الساحل[1] .

وتهدف مبادرة بان الساحل إلى الأتي :

1- ترقية التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية من اجل مواجهة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ومختلف التهديدات الأخرى .

2- منع الإرهابيين من اتخاذ منطقة الساحل الإفريقي كقاعدة خلفية لهم لا سيما إمام ضعف دول المنطقة وعجز دول الساحل الإفريقي عن مراقبة حدودهم ومواجهة هذه الجماعات لوحدهم

3- التركيز على الأبعاد التقنية في مواجهة الإرهاب

4- إجراء مناورات عسكرية مشتركة [2].

2/ مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI:

[1] مريم براهيمي ، "التعاون الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية" ، مذكرة ماجستير ، (جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012)، ص : 82

[2] الحسيني مروان ،القيادة العسكرية الأمريكية ، في إفريقيا ،([د.ب.ن]، المركز العربي للدراسات ، 2008)، ص: 6.

تعد مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي انشات سنة 2005 امتدادا لمبادرة " بان الساحل" مع توسيع نطاق المشاركة وقد عرفتها وزارة الخارجية الأمريكية سنة 2006 بأنها " إستراتيجية متعددة الأوجه ومتعددة السنوات وتهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب " [1].

وعليه نجد بان هذه المبادرة تهتم بالجانب التنموي والمساعدات كما تهدف إلى الاهتمام بالجانب العسكري على غرار مبادرة " بان الساحل" وتقدر ميزانيتها هذه المبادرة ب500 مليون دولا للسنة الواحدة وذلك بداية من عام 2007 إلى 2013 [2].

3/ القاعدة العسكرية الخاصة بإفريقيا(الافريكوم) AFRICOM:

هي عبارة عن قيادة قام بها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن سنة 2007 وهذا لمواجهة الإرهاب العابر للصحراء بمشاركة رؤساء أركان دول المغرب العربي والساحل الإفريقي ، وقد رصدت لهذه القيادة ميزانية سنوية قدرت ب 90 مليون دولار [3] .

و تتألف إدارة الافريكوم من موظفين مدنيين وعسكريين بمن في ذلك مسؤولين من وزارة الخارجية وهيئة التنمية وتتولي بالإضافة إلى المهام العسكرية التقليدية مراقبة وتنفيذ الأنشطة والبرامج التي يتم تمويلها

---

[1] أسماء رسولي ، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، مذكرة ماجستير ،(جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011)، ص :133.

[2] المرجع نفسه ، ص: 133.

[3] الطاهر معز ،افريكوم مخطط امبريالي أمريكي في إفريقيا متحصل عليه من : www.ikhwanasd.com/articales/2009 /4/ africa.htm يوم 2016/04/13 على الساعة 22.46.

من خلال وزارة الخارجية الأمريكية ، كما تتولي قيادة الافريكوم مجموعة من المهام والبرامج العسكرية وكافة الأنشطة الممولة من قبل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع في كل القارة الإفريقية[1].

4/ المبادرة المضادة للإرهاب في شرق إفريقيا ، وهي مبادرة أعلن عنها الرئيس جورج بوش سنة 2003 بتمويل قدر ب100 مليون دولار ، وتشمل هذه المبادرة الأمنية المساعدة في تامين الحدود والسواحل وتدريب وتعليم أعوان الأمن والشرطة والجمارك وبناء بنك معلومات حول الإرهابيين المتواجدين في منطقة الساحل الإفريقي والقضاء على مصادر تمويلهم [2].

[1] حمدي عبد الرحمن حسن ،" إدارة بوش وعسكرة السياسية الأمريكية تجاه إفريقيا" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، جويلية 2008 ، ص: 184.

[2] مريم براهيمي ، مرجع سابق ، ص: 81.

خلاصة الفصل الثالث

كخلاصة للفصل الثالث نجد بأن تعدد الآليات والوسائل المعتمدة من قبل فرنسا في إطار إستراتيجيتها الأمنية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي تدل على رغبة فرنسا في احتواء هذه المنطقة من العديد من الجهات سواء العسكرية عبر التدخل العسكري المباشر وهي أهم آلية في الإستراتيجية الفرنسية ، وكذا الوسائل السياسية من خلال استنجاد فرنسا بمجلس الأمن لإعطاء الشرعية على عملياتها العسكرية في الساحل ، وكذا الوسائل الاقتصادية على اعتبار تركيز العديد من الشركات الضخمة الفرنسية في الساحل .وحتى الوسائل الثقافية من خلال تحويل فرنسا على مسح الهوية الإفريقية وإحلال محلها الهوية الفرنسية

وكذلك نستنتج بأن أزمة مالي وعلى اعتبار أنها أهم أزمة تعالج لنا ما سبق ذكره في هذا البحث العلمي أني تعول فرنسا كثيرا على هذه الدولة الهامة والمحورية في الساحل والتي تركز فيها المصالح الفرنسية بقوة هذا ما جعل فرنسا تستخدم وسيلة التدخل العسكري المباشر مما أثر على مالي والدول المجاورة بل وأصبح لهذه الأزمة انعكاسات دولية أخرى.

كذلك نستنتج بأنه تعترض فرنسا العديد من التحديات أبرزها التواجد الجزائري في الساحل من خلال تبنى الجزائر مقاربة أمنية مهمة في إطار مواجهة الإرهاب , وكذا التواجد الأمريكي هذه الدولة التي تعتبر منافس قوي لفرنسا وتهدد تواجدها في الساحل الإفريقي .

الخاتمة

في ختام هذا العمل نلاحظ بان موضوع مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي يحظى بأهمية كبيرة جدا لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، ويمكن وصف الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة هذا التهديد الأمني في الساحل الإفريقي بالقضية المفصلية في الأجندة الأمنية الخارجية الفرنسية على اعتبار إن هذه المنطقة هي منطقة عمق إستراتيجية ونفوذ حيوي فرنسي بالدرجة الأولى.

ويمكن الإجابة على فرضيات الدراسة بالشكل التالي:

فيما يخص فرضية الدراسة الرئيسية فيمكن إثباتها على اعتبار إن فرنسا تتخذ من موضوع الإرهاب كأداة جديدة في إستراتيجيتها الأمنية لتحقيق مصالحها الاقتصادية في الساحل الإفريقي وهذا ما وجد ، لاسيما وان المنطقة تحتوى على شركات فرنسية كبرى مثل شركة " اريفا "و "توتال. "

أما فيما يخص فرضية الدراسة الفرعية الأولى: فنفندها لان المجال الثقافي صحيح ضمن اهتمامات الإستراتيجية الفرنسية مثلما ذكر في البحث لكن ليس بأهمية مجالات أخرى كالمجال الاقتصادي مثلا .

- أما فيما يخص الفرضية الثانية فيمكن إثباتها أيضا حيث يعتبر التدخل العسكري المباشر من المسلمات الأساسية في الإستراتيجية الأمنية الفرنسية ، بحيث تمثل فرنسا إلى هذا النوع من الآليات لضمان تحقيق مصالحها وأهدافها بشكل مباشر.

- أم فيما يخص الفرضية الفرعية الثالثة والأخيرة فيمكن إثباتها أيضا ، حيث إن التحولات التي عرفتها إستراتيجية فرنسا الأمنية انعكست سلبا على الأمن الإنساني في مالي بحيث تشير الدراسات والتقارير حول هذا الموضوع إن الوضع في مالي ازداد تأزما وسوءا إجراء التدخل الفرنسي

في هذه الدولة ، ومن جهة أخرى أشارت الدراسات كذلك إلى إن التدخلات الأجنبية والعسكرية في أي دولة لا تخدم وضع الدولة بقدر ما تزيد الأمور سوءا ، وان الأزمة في مالي فقط الفرقاء في مالي من يستطيع حلها وليست فرنسا التي تفكر بطابع براغماتي مصلحي بدرجة أساسية.

- أما فيما يخص استنتاجات الدراسة فقط توصلنا إلى ما يلي:

- التحولات التي عرفها الأمن والانتقال من الجانب الضيق للأمن إلى الجانب الموسع انتقل بدوره و اثر على طبيعة الاستراتيجيات الأمنية وعلى أمنها الإستراتيجية الأمنية الفرنسية و التي تأثرت بدورها بطبيعة هذه التحولات.

- –تعتبر مستويات الأمن المذكورة في الدراسة من بين أهم المستويات التي تخدم موضوع الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

- –تعالج النظريات المذكورة في هذا البحث العلمي الإستراتيجية الفرنسية بشكل كبير ، حيث إن الواقعيين وبحكم تركيزهم على المصلحة والقوة وهذا ما تتجه إليه أيضا فرنسا في إستراتيجيتها الأمنية ، بالإضافة إلى إن الليبراليين يركزون على أطروحة السلام الديمقراطي ، فان فرنسا تتدخل في دول الساحل بمبرر نشر هذه الديمقراطية وحقوق الإنسان ومختلف الشعارات الرنانة والدراجة في هذا العصر بغية تحقيق مصالحها ، كما تعالج مدرسة كوبنهاغن هذا البحث من زاوية إن التهديدات الأمنية في الساحل هي تهديدات أمنية مجتمعية.

- إن الإستراتيجية الأمنية موضوع حيوي ومهم ويعتبر بمثابة الخطة التي تسير وفقها أي دولة لتحقيق أهدافها في موضوع معين وفي منطقة معينة.

- يشكل الإرهاب إحداهم المواضيع المطروحة في العلاقات الدولية اليوم نظرا لأنه موضوع نال الاهتمام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وهو من بين المواضيع الغامضة و التي يصعب إعطاء وصف دقيق وتعريف محدد يتفق عليه الجميع.

- يعتبر الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي العنصر الأساسي الذي جعل من فرنسا تتوجه بأنظارها العنصر الأساسي الذي جعل من فرنسا تتوجه بأنظارها إلى هذه المنطقة بفعل موقعها الاستراتيجي والمهم وكذا بفعل الثروات المهمة الموجودة ، هناك وقد استغلت من هشاشة الأنظمة الموجودة السياسية لدول المنطقة والمشاكل الاثنية للتدخل في الساحل لتحقيق مصالحها وضمان و أهدافها الرئيسية.

- إن تنوع مجالات الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل يدل على التنوع في طبيعة المصالح الفرنسية بين مصالح سياسية و أمنية اقتصادية و حتى ثقافية ، وهذا ما يؤكد مجدد إن منطقة الساحل هي منطقة عمق استراتيجي فرنسا بالدرجة الأولى.

- لقد اتخذت فرنسا من الإرهاب كمحدد رئيسي الاستراتجيات الأمنية الفرنسية ، بل و اتخذت من الإرهاب كأداة لتحقيق مصالحها ، حيث تتدخل فرنسا عسكريا في دول الساحل تحت شعار مواجهة الإرهاب ظاهريا ، لتحقيق مصالحها و أهدافها باطنيا. لقد نوغت فرنسا من وسائلها والياتها لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي بين وسائل عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية وهذا يدل على رغبة فرنسا لتعزيز إستراتيجيتها الأمنية في الساحل بشتى الطرق والوسائل.

- يعتبر موضوع التنافس الدولي من بين ابرز التحديات التي تعترض فرنسا فمن جهة تحاول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي ومن منطلق الجوار الإقليمي مع دول الساحل مواجهة الإرهاب على ضوء خبرتها في هذا المجال ، وفي المقابل تعتبر الولايات المتحدة ومن

منطلق أنها القوة العظمي في وقتنا الحالي بسط نفوذها في هذه المنطقة لأنها تخدم مصالحها وتحقيق أهدافها ، وقد قامت الولايات المتحدة بالعديد من الاتفاقيات والمشاريع في الساحل لمواجهة الإرهاب في هذه المنطقة.

قائمة المراجع:

- باللغة العربية :

1 / القران الكريم:

1/ سورة الأنعام ،الآية 81-82 .

2/ سورة قريش ،الآية 04 .

3/ سورة الأعراف ، الآية 154.

4/ سورة الأنبياء ، الآية 90 .

5/ سورة القصص ، الآية32 .

2 /الكتب:

1/ ابن المنظور أبو أفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ، **لسان العرب** ، ج6 ،(بيروت ، دار صادر ، 2003).

2/ ابو العينين محمود ،**التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2008/2007**، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية ، 2008).

3/ إمام حسين عطا الله ، **الإرهاب البيان القانوني للجريمة** ،(الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، 2004).

4/ جندلي عبد الناصر ،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2007) .

5/ جهاد دعوة ، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات** ،(دار الهدي للنشر والتوزيع ، 2005) .

6/جون بليس ، وستيف سميث ، **عولمة السياسية العالمية** ، تر : مركز الخليج للأبحاث ،(دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004).

7/ حسين المحمدي بوادي ، **الإرهاب الدولي بين التحريم والمكافحة** ، (دار الفكر العربي ، الإسكندرية ، 2005).

8/ حنين المحمدي بوادي ، **الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة الإسكندرية** ، (دار الفكر الجامعي ، 2005) .

9/ حنين المحمدي بوادي ،**الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة** ،(الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2005) .

10/ خديجة عرضة محمد ،**الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** ، (الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2009).

11/ خليل حسين ،**العلاقات الدولية النظرية والواقع والأشخاص والقضايا** ،(بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2011)

12/ زايد عبيد الله مصباح ، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة** ، (ليبيا ، دار الرواء ، 2008).

13/ سليمان أبو سويلم ، **الأمن القومي بين الدراسة والتحليل** ، (عمان : الجامعة الأردنية ، 2005) .

14/ عامر مصباح ، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية** ،(القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2010).

15/ عبد القادر رزيق مخادمي ، **النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحصار مؤقت** ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2005).

16/ عبد القادر محمد فهمي ، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية** ،(عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2010).

17/ عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ،(الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005).

18/ عبد الوهاب الكيالي ،**الموسوعة السياسية** ، ج5 ، ط2 ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1990).

19/عمار بن سلطان ،**مدخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية** ، (الجزائر : طاكسيح .كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، 2009).

20/ العياشي وقاف ،**مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون** ، (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2006).

21/ فاروق عمر عبد الله العمر ، **دول القوة ودول الضعف**،(القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، 2005

22/ كريم مصلوح ،**الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا** ،(أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2014)

23/ محسن احمد الخضيري ، **العولمة الاجتماعية** ، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2001).

24/ محمد سلامة الرواشدة ،**اثر قوانين مكافحة الإرهاب على الحرية الشخصية دراسة مقارنة** ، (عمان : دار الثقافة ، 2010).

25/ محمد سلامة الرواشدة ،**اثر قوانين مكافحة الإرهاب على الحرية الشخصية دراسة مقارنة** ، (عمان: دار الثقافة ، 2010).

26/ محمد عبد الغاني سعودي ،**إفريقيا : شخصية القارة في الإقليم** ، (القاهرة : المكتبة الانجلو مصرية ، 2004

27/ محمد عبد اللطيف عبد العال، **جريمة الإرهاب ، دراسة مقارنة** ،(القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1994).

28/ محمد فتحي عيد ، **واقع الإرهاب في الوطن العربي** ،(الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999).

29/ مدحت أيوب ،**الأمن القومي العربي في عالم متغير** ، (القاهرة : مركز البحوث العربية ، 2003).

30/ نادية عبد الفتاح ، **تكالب القوي الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا** ،(القاهرة : مركز البحوث الإفريقية ، 2006).

31/ ناصف يوسف حتي , **النظرية في العلاقات الدولية**:(بيروت , دار الكتاب العربي, 1985).

32/ نعمة كاظم هشام ،**إفريقيا في السياسية الدولية** ، (ليبيا : أكاديمية الدراسات العليا ، 2005).

33/ هايل عبد الله المولي طشطوش ،**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** ، (عمان : دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع ، 2012).

34/ هويدا محمد عبد المنعم ، **العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان** ، القاهرة : (د.د.ن) ، 2006.

3/الدوريات :

1/ اجلال رافت ،" السياسة الفرنسية في افريقيا وجنوب الصحراء "، مجلة السياسة الدولية العدد145،2001.

2/ جدو فؤاد ،" السياسية الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي" ، مجلة المفكر ، جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسة ، العدد 13 ، 2016.

3/ جميلة علاق ، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس سطيف ، العدد19 ،2014.

4/ حمدي عبد الرحمن حسن ،" إدارة بوش وعسكرة السياسية الأمريكية تجاه إفريقيا "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، جويلية 2008

5/ خالد حنفي علي ، "النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي" ، السياسة الدولية ، العدد 170 ، أكتوبر 2007 .

6/ سالم برقوق ،" الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية ، في المغرب العربي " ، مجلة العالم الاستراتيجي ، العدد 3 ، ماي 2008.

7/ سليمان عبد الله الحربي ،" مفهوم الأمن ، مستوياته وصيغة وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19 ، 2008 .

8/ عمار جفال ، " وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر " العالم الاستراتيجي 3، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 07 ، نوفمبر 2008 .

9/ محمد حمدان رمضان ، " الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي "، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، العدد 11 .

10/ محمود صالح الكروي ،" ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا الصراع على السلطة "، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 31 ، بيروت : الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ،2011 .

11/ مصطفي بخوش، "منطقة الساحل الإفريقي الواقع والتحديات" ، مجلة الدراسات الشرق اوسطية ، العدد 64 ، صيف 2013.

12/ مصطفي علوي " الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي " ،سلسلة مفاهيم المركز للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، والعدد 04 ، افريل 2005.

13/ منذر سليمان ، " دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي : تغييرات ومفاهيم" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 325 ، مارس 2006 ،

14/ وهيب محمود السيد , " تطور مفهوم الأمن القومي و انعكاساته على وظيفة الأمن", مجلة الفكر الشرقي . الإمارات العدد 46, 2003.

4/الملتقيات:

1/ رياض حمدوش ،"**تطور مفهوم الأمن و الدراسة الأمنية في منظورات العلاقات الدولية** "، مداخلة القيت في الملتقى الدولي " الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و أفاق " جامعة قسنطينة : قسم العلوم السياسية , 2008.

2/ شمسة بوشنافة ، "**إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل إستراتيجية من اجل الساحل الرهانات والقيود**" ، مداخلة ألقيت في جامعة ورقلة ملتقي دولي حول : " التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة " ، 2013 .

3/ عمر فرحاتي ، "**اثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقية على الأمن في المغرب العربي**" ، مداخلة ألقيت في ملتقي بجامعة ورقلة حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة ، يومي 27و28 فيفري 2013.

5/ دراسات غير منشورة:

1/ أبصير احمد طالب ،" المشكلة الأمنية في الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير ،(جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ،2009).

2/ إدريس عطية ، " الإرهاب في إفريقيا دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها "، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2011).

3/ أسماء رسولي ، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 "، مذكرة ماجستير ،(جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011).

4/ ايدير احمد ،" التعددية الاثنية والأمن المجتمعي ، دراسة حالة مالي" ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2012).

5/ بشكيط خالد ، " دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي " مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائري ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2010)

6/ تباني وهيبة ، " الأمن المتوسطي في استراتجييه الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة تيزي وزو : كلية والعلوم السياسية ، 2014).

7/ حسام حمزة ، " الدور الجيوسياسي للأمن القومي الجزائري ، مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011).

8/ حنان لبدي ، " التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015).

9/ خالد معمري ، " التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة " ، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008).

10 / دحومان حسينة ، "مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي "، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام 2012).

11/ علي عشوي ،" سياسية الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجيستار، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 1997).

12/ سليم بوسكين ، " تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014 " ، مذكرة ماجستير ،(جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015).

13/ شواردة رضا ، " إشكالية هندسة امن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2011).

14/ صالح حامد ، " التحول الديمقراطي في تشاد" ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2014).

15/ طارق رداف ، " الاتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2005).

16 / طويل نسيمة ، " الإستراتيجية الأمنية الأمريكية ، في منطقة شمال شرق أسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة " ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010).

17/ ظريف شاكر ،" البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية ، التحديات والرهانات" مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010).

18/ عمراني كربوسة ، " الحركات الإسلامية وإشكالية الإرهاب الدولي " ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2013).

19/ قريب بلال ، " السياسية الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه التحديات والرهانات " ،مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011).

20/ قسوم سليم ، " الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية : دراسة تطور مفهوم الأمن عبر منظمات العلاقات الدولية "، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية ، 2010)

21/ لونيسي علي ،" آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعليه والقانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية "، أطروحة دكتوراه ، (جامعة تيزي وزو : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012).

22/ مريم براهيمي ، "التعاون الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية" ، مذكرة ماجستير ، (جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012) .

23/ ناصر عامر ، "الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري" ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر 3 :كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2013).

24/ نبيل بوبية ،"الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، مذكرة ماجستير ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 2009).

25/ نذير بطاطاش ، "التعاون الأوربي الإفريقي بين الشراكة والتبعية : الجزائر نموذجا" ، مذكرة ماجستير ، (البويرة : المركز الجامعي للقانون الأساسي والعلوم السياسية ، 2010)

26/ وهيبة دالع ،" السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999 /"2004 ، مذكرة ماجستير ، (الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2014.)

6/المواقع الإلكترونية:

1/ إسماعيل عبد الفتاح الكافي ، الإرهاب ومحاربة في العالم المعاصر ، متحصل عليه : http/boulemkahel.yalasite.com

2/ أميرة محمد عبد الحليم ،التدخل الدولي في مالي الأسباب والفرص ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية متحصل عليه من :

http://acpss.ahram.org.eg/Review.aspx?Serial=108

3/ تاكايوكي ياماموراً مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ، تر : عادل زقاغ ، متحصل عليه : www.politics-ar.comlar/index.php/permalink

4/–الجزيرة نت ...حركة بوكو حرام النيجيرية متحصل عليه:

http://www.aljazeera.net/news/international/2009/8/

5/الأوضاع في مالي تثير مخاوف إقليمية ودولية محصل عليه من :

33887942/http://www.swissinfo.ch/ara/

6/ بن عائشة محمد الأمين ،الجزائر والمعضلة الأمنية في مالي المجله الإفريقية للعلوم السياسية متحصل عليه من: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php

7/ بنجامين نيكلز، مالي والتداعيات الإقليمية متحصل عليه من :http://carnegieendowment.org/sada/?fa=52019&lang=ar

8/ بوحنية قوي ،إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي،مركز الجزيرة للدراسات

متحصل عليه من:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html

9/ الحاج ولد ابراهيم ،أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم ،مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/20122129582152916.html

10/ خليل حسين ، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام ، متحصل عليهdrkhalilhussein.blogspot.com يوم 2016/03/13 .

11/ سيدي أحمد ولد أحمد سالم، أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة ،مركز الجزيرة للدراسات متحصل عليه :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/12/201212208442465783 3.html

12/ صايح مصطفي ، نهاية ام بداية المصالح الفرنسية في الساحل الافريقي متحصل عليه من البلاد اون لاين WWW.DJAZAIRESS.COM/E/BILAD/23247

13/ الطاهر معز ،افريكوم مخطط امبريالي أمريكي في إفريقيا متحصل عليه من :
www.ikhwanasd.com/articales/2009 /4/ africa.htm يوم 2016/04/13 على الساعة 22.46.

14/ عبير الفقي ، أزمة مالي والوجود الفرنسي ، الاستعمار في شكله الجديد متحصل عليه من المجلة الإفريقية للعلوم السياسية متحصل عليه من
http://maspolitiques.com/ar/index.php/cv/11-publicatons/88-m:

15/ عبير الفقي ، السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا من منظور تاريخي ، متحصل عليه : http/ WWW. ELSYASI /ART/DETAIL.ASOX.ID تاريخ الزيارة 2016/2/23 ، على الساعة ، 14.46 .

16/ عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه أفريقيا، المركز العربي للبحوث والدراسات متحصل عليه من :http://www.acrseg.org/36650

17/ عربي بومدين أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية ، الحوار المتمدن–العدد: 3893 – 2012 / 10 / 27 متحصل عليه http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329943

18/ محمد الهواري ، الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج ، متحصل عليه www. Assakina.com/files/books/book62 يوم 2016/03/15.

19/ محمد بن أحمد، القصة الكاملة لفتح المجال الجوي أمام الطائرات الفرنسية، جريده الخبر الجزائرية 19 يونيو 2014 ، متحصل عليه من :

http://www.elkhabar.com/press/article/48498/#sthash.uACeH7hp.xCRliSNS.dpbs

20/ محمد رجب التدخل الفرنسي في غرب أفريقيا: محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح ،جريدة العرب ، 9790 ، ص : 7 متحصل عليه http://www.alarab.co.uk/?id=42152

21/ محمد عبدالله ولد آدّا...الوضع الأمني بالساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي..مركز الجزيرة للدراسات متحصل عليه. http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/02/201422385727314727.html

22/ محمد ولد الفاضل ،أزمة مالي وتداعياتها على منطقة الساحل والصحراء الحوار المتمدن–العدد: 4127 متحصل عليه من :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=364679

23/ محمد ولد أمين الكاتب ،أزمة شمال مالي أسبابها وتداعياتها على موريتانيا وسبل مواجهة هذه التداعيات متحصل من عليه http://www.saharamedias.net/_a19788.html

24/ مركز الجزيرة للدراسات...التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات...17 يناير 2013 متحصل عليه من http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2013/01/201311611442895908.html

25/ مغاوري شلبي ، الصراع الرمادي على القارة السوداء ، متحصل عليه من wwww.islamonline.net /–arabic–iol/asaspi–oo.namaa

-باللغة الفرنسية:

1/ Alain cresh ; **le terroisme international** ; paris : editiondemi lune ;2001.

2/AmdreAbigéat ,**Sahara Espaça Géo Strate Gigue Et Enjeu Se Pali Pues Nger** ; France : (S.M.D) .2000

3/ Barry bouzan ;**peopele states and fear an agenda for international security studies in the post cild war** ; london :harveteswhatsheaf .1991

4/ Elkekrahnan ; **security :collective good orcommedity** europeanjouralofinternationl relation ,2008.

5/ Geraddussauy ; **les theoris de l'interétatique : traité de relation international .tom.collection powvoir comparés**, paris edition l' harmatton .2008 .

6/ Jeane Jacques roche ;**theories de la sécurité** ; paris : montchestienedition ; 2002

7/ JohmineGarson ; **DefisSecuritairesTransmationaux En Afrique ;** Paris : Institut De Relation International .

8/ Mehdi Taje , **Sécurité Est Stabilité Dans Le Sahel Afican** ; Collége De Défonce De L'otan Rome : Occasional Paper.2006

9/ Richard Banégas **" La Fin Du Pacte Colomial France Afrique Sortir Du Pacte Colonial . La PolitiqueAfricaine De La France Sons Jaques Churaf Et Après"** Politique . N 105 (Mars 2007).

10/ Samir Amine **.Le Dévelopment Inégal** ; Paris : Ed De Minuit .1973.

-باللغة الإنجليزية:

1/ Klaus Naumann , **Towards A Grand Strategegy For On Uncertain World –RenwingTransatlantic** ; Partnership : ,[.S.L.E].2007

2/ Mohamed Mahmoud Abd Al Maali. **Al Gaeda And Its Allies In The Sahel And The Sahara. Reports Al Jazeera ?** ,Centre For Studies.1may2012.

3/ Paul battersby and joseph siracus ;**globalizatoin and human scurity united state of america** Rowman. littlefieldpublishers .2009.

ملخص الدراسة

– سعت هذه الدراسة إلى البحث في مرتكزات ومقومات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي الذي يعتبر منطقة نفوذ وعمق استراتيجي فرنسي بامتياز وهذا ما يلتمس فعليا في تعدد مجالات الاهتمام الفرنسي بالمنطقة والذي يرجع إلى تعدد المصالح والأهداف الفرنسية.

– وقد اتخذت فرنسا من مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي ذريعة تخفي وراءها مصالحها الحيوية وتتدخل على أساسها في دول المنطقة التي في معظمها تحكمها مع فرنسا علاقة ارث استعماري إذ يتعبر البعض بان مواجهة فرنسا للإرهاب في الساحل هو امتداد لتاريخها الاستعماري في المنطقة.

– كما نلاحظ بان تعدد الآليات الفرنسية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي يرجع إلى رغبتها في السيطرة على الجماعات الإرهابية وعلى رأسها الجماعات المتواجدة في مالي خصوصا حيث ترتكز المصالح الفرنسية بدرجة كبيرة على الرغم من وجود العديد من التحديات التي تواجه فرنسا في المنطقة وعلى رأسها التواجد الجزائري والأمريكي وهذا ما يصعب من فرص التواجد الفرنسي بالشكل الذي كانت عليه سابقا.

Résumé

− Cette étude visait à examiner les fondations et les fondements de la stratégie française de sécurité pour lutter contre le terrorisme dans le Sahel, qui est une influence stratégique et la profondeur des Français zone de zone par excellence, ce qui en fait dans de multiples domaines d'intérêt français dans la région, qui est due à la multiplicité des intérêts et des objectifs français.

− La France a pris contre le terrorisme dans le Sahel l'excuse de l'Afrique de se cacher derrière ses intérêts vitaux et d'intervenir sur la base de laquelle les pays de la région, qui est principalement gouvernée par la France avec l'héritage d'une relation coloniale.

Tanger, avec certains qui font face à la France pour le terrorisme dans le Sahel est une extension de son histoire coloniale dans la région.

− Nous notons également que la multiplicité des mécanismes français de lutte contre le terrorisme dans le Sahel est dû à la volonté de contrôler les groupes terroristes, dirigés par des groupes existants au Mali en particulier, où les intérêts français sont basés en grande partie sur, malgré la présence d'un grand nombre des défis auxquels la France dans la région, dirigée par la présence algérienne et américaine c'est ce qui est des chances difficiles de présence française dans la forme dans laquelle il était auparavant.